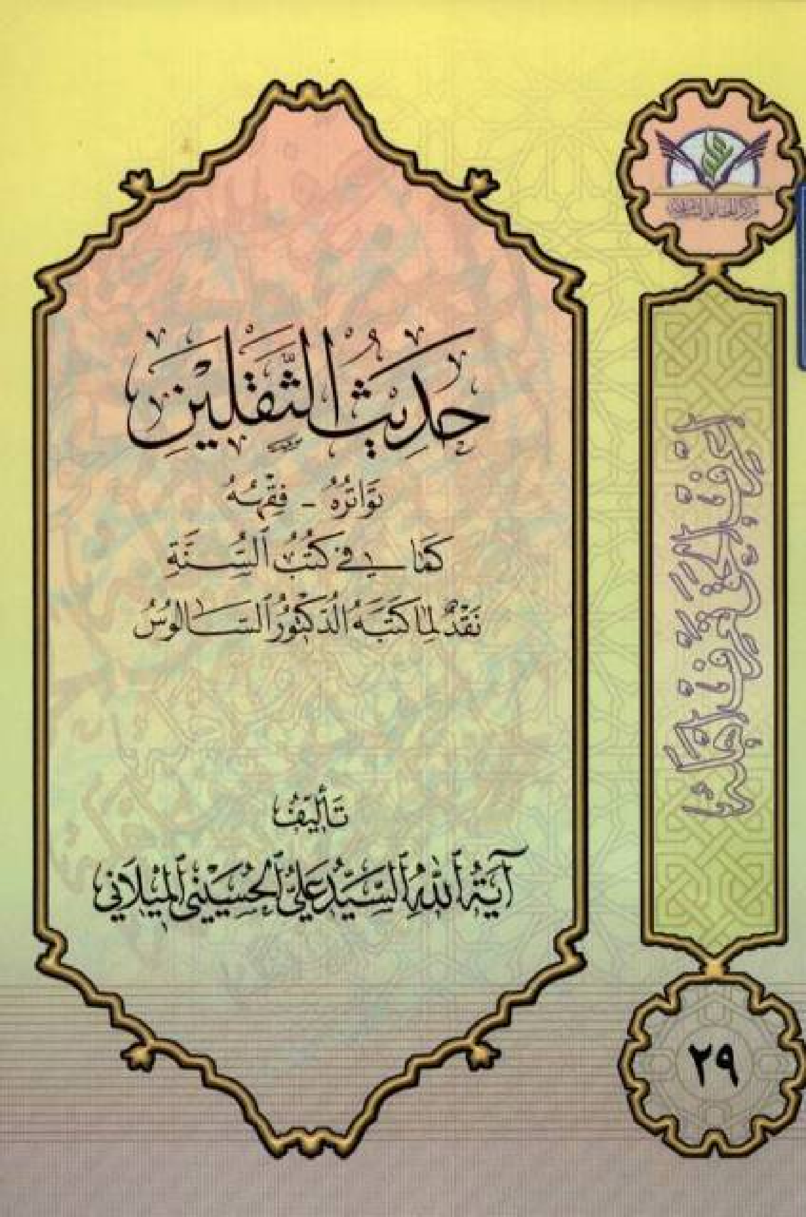
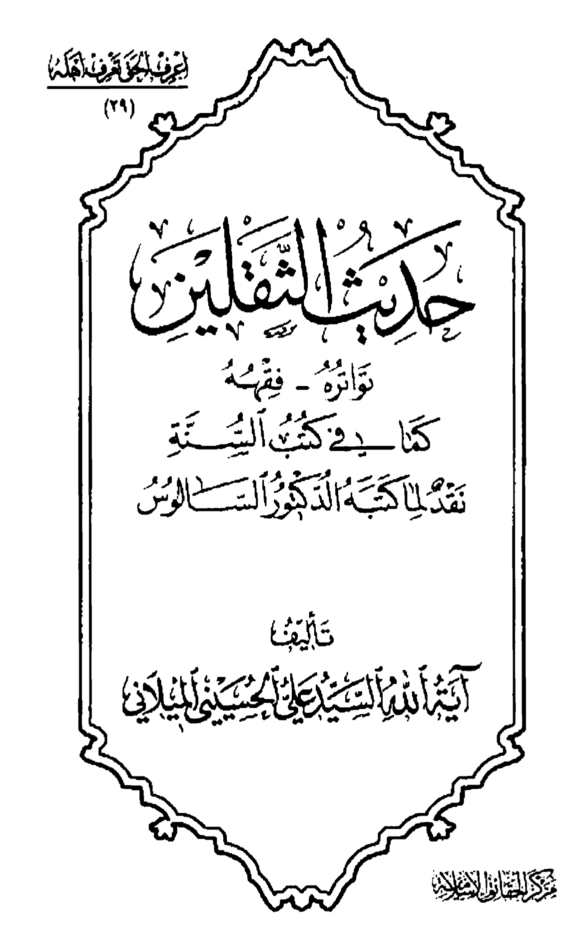

حديث الثقلين
تواتره - فقهه
كما في كتب السنة
نقد لما كتبه الدكتور السالوس
تأليف
آية الله السيد علي الحسيني الميلاني
٢٩



اعرف الحق تعرف أهله

(٢٩)

حديث الثقلين

تواتره - فقهه

كما في كتب السنة

نقد لما كتبه الدكتور السالوس

تأليف

آية الله السيد علي الحسيني الميلاني

مركز الحقائق الإسلامية



الكتاب: حديث الثقلين تواتره ـ فقهه كما في كتب السنة نقد لما كتبه الدكتور السالوس

المؤلف: آية الله السيد علي الحسيني الميلاني

نشر: الحقائق

المطبعة: وفا

الطبعة: الأولى ـ ١٤٣٠

الكمية: ١٥٠٠ نسخة

ردمك: ٩٧٨ - ٦٠٠ - ٥٣٤٨ - ١٢ - ٥ 978 - 600 - 5348 - 12 - 5

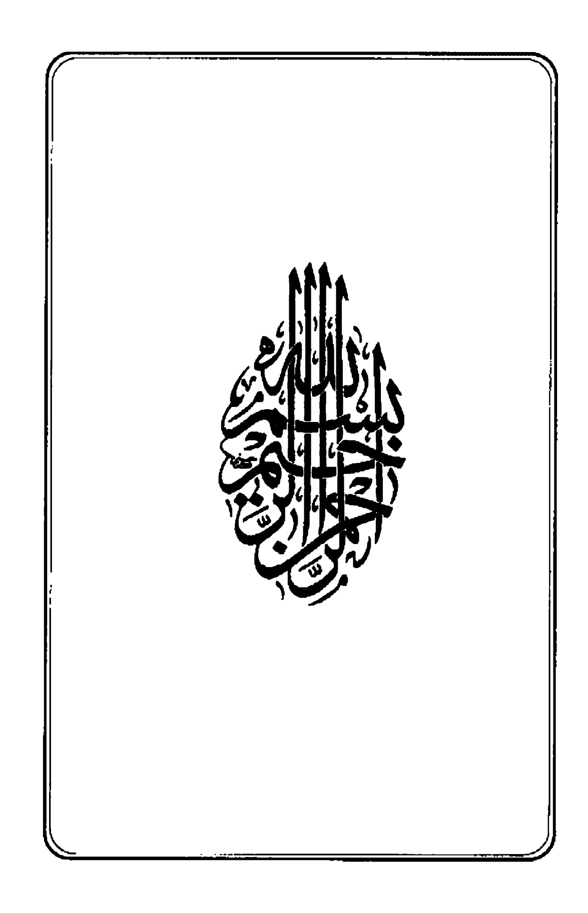
عنوان المركز: قم، شارع صفائيه، فرع ٣٤، فرع ايراني زاده، رقم ٣٣، الهاتف: ٧٧٢٩٩٦٨-٠٢٥١،
الفاكس: ٧٧٤٢٢١٢-٠٢٥١

عنوان مركز النشر: قم، شارع صفائيه، مقابل صندوق قرض الحسنه دفتر تبليغات،
الهاتف: ٧٨٣٧٣٢٠-٠٢٥١

عنوان مركز التوزيع في مشهد شارع الشهداء، خلف حديقة نادري (باغ نادري)، فرع الشهيد خوراكيان،
بناية گنجينه كتاب التجارية، نشر نور الكتاب، الهاتف: ٢٢٤٢٣٦٢-٠٥١١ ٠٩١٥١١٩٩٤٨٦

عنوان مركز التوزيع في اصفهان: شارع چهارباغ پائين، أمام ملعب تختي الرياضي، المركز التخصصي
للحوزة العلمية في اصفهان، الهاتف: ٢٢٢٣٤٢٣-٠٣١١

الموقع: www.Al-haqaeq.org ـ البريد الالكتروني: Info@Al-haqaeq.org


بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة المركز

نظراً للحاجة الماسّة والضرورة الملحّة لنشر العقائد الحقّة والتعريف بالفكر الشيعي، بالبراهين العقليّة المتقنة والأدلّة النقلية من الكتاب والسنّة، من أجل ترسيخها في أذهان المؤمنين، ودفع الشبهات المثارة حولها من قبل المخالفين، فقد بادر (مركز الحقائق الاسلامية) بإخراج سلسلة علمية ـ عقائدية، متنوّعة، تميّزت بجامعيتها بين العمق في النظر والقوّة في الاستدلال والوضوح في البيان، تحت عنوان (إعرف الحق تعرف أهله)، وهي من بحوث سماحة الفقيه المحقق آية اللّٰه الحاج السيد علي الحسيني الميلاني (دام ظلّه)، آملين أن نكون قد قمنا ببعض الواجب الملقى على عواتقنا في هذه الأيام التي كثرت فيها الشبهات وازدادت الانحرافات. سائلين اللّٰه ﷻ أن يسدّد خطانا على نهج الكتاب والعترة الطاهرة كما أوصى الرسول الأكرم صلّى اللّٰه عليه وآله وسلّم، والحمد للّٰه رب العالمين.

مركز الحقائق الاسلامية

كلمة المؤلّف

الحمد لله رب العالمين، والصّلاة والسلام على خير خلقه محمّد وآله الطاهرين.

وبعد:

هذا نقد علمي لما كتبه الدكتور علي أحمد السالوس حول حديث الثقلين.

هذا الحديث الثابت صدوره عن رسول الله صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم لدىٰ المسلمين كافّة.

فقد توافقوا علىٰ روايته بأسانيدهم المعتبرة الكثيرة، وتسالموا علىٰ ثبوته عنه، ولم نجد ـ خلال هذه القرون المتمادية ـ من يشك في صحته إلّا رجلاً واحداً... وهو أبو الفرج ابن الجوزي الحنبلي... حيث أودعه في روايةٍ واحدةٍ له كتاب (العلل المتناهية في الأحاديث الواهية).

وقد خطّئه العلماء، وحذّروا من الاغترار بفعله، ومنهم من أحسن

الظنُّ به فحمل ذلك منه على عدم استحضاره لسائر طرق الحديث... لا سيّما وأنّه في صحيح مسلم... كما سترى ذلك كلّه في هذا الكتاب.

والحق معهم... فإنّه لو جاز رمي مثل هذا الحديث ـ الصحيحة أسانيده والكثيرة طرقه ـ بالضّعف، لَما بقي فيما بأيدينا من الأحاديث النبوية ما نثق بصدوره عن الرسول الكريم إلّا الشاذ النادر، وهذا يؤدّي إلى سقوط السنّة النبويّة وهدم أركان الشريعة المقدّسة.

ولهذه الأمور وغيرها... لم نعثر ـ وما كنّا نظن العثور ـ على مقلّد لابن الجوزي من أهل العلم فيما قاله حول هذا الحديث، حتى جاء دور «الدكتور».

و«للدكاترة» و«المشايخ» في الآونة الأخيرة تحرّك واسع في شتى البلدان الإسلامية للتأليف في المسائل العقدية، وكثير منهم يتعرّضون لعقائد الشيعة الإمامية الإثني عشرية، وخاصّة في الإمامة والخلافة، لكنّها ـ في الأغلب ـ حملات وتهجّمات مفعمة بالضغينة والحقد... إلّا أن الملفت للنّظر وقوع التناقضات العجيبة فيما بين هؤلاء الكتّاب من جهةٍ، وبينهم وبين علمائهم السابقين من جهةٍ أخرى.

فالسّابقون منهم على أنّ «الخلافة عن النبي» من فروع الدين لا من أصوله، فتكون الإمامة من المسائل العمليّة الفرعية، شأنها شأن الصلاة والزكاة ونحوهما، ولكلّ مجتهدٍ رأيه... يقول القاضي عضد الدّين الايجي وشارحه الجرجاني: «الإمامة ومباحثها ليست من أصول

الديانات والعقائد -خلافاً للشيعة- بل هي عندنا من الفروع المتعلّقة بأفعال المكلّفين»[١] ويقول سعد الدين التفتازاني: «لا نزاع في أن مباحث الإمامة بفروع الدين أليق، لرجوعها إلىٰ أن القيام بالإمامة ونصب الإمام الموصوف بالصفات المخصوصة من فروض الكفايات... ولا خفاء في أن ذلك من الأحكام العملية دون الاعتقادية»[٢].

وإذا كان هذا حكم الإمامة عندهم، فلماذا هذه الحملات والهجمات علىٰ الإماميّة؟

ثم إنهم يقولون بأنّ الإمامة تنعقد بالقهر والغلبة، فيجب إطاعة من تغلّب علىٰ الأمر وتسلّط علىٰ المسلمين بالجور والسّيف، وكان فاجراً وفاسقاً، وهذا ما نصّ عليه التفتازاني وابن تيمية وغيرهما.

وفي هذه الأُصول إنكار للحكومة الشرعية، وتقرير لسلطنة الظالمين، وفصل بين الدنيا والدين....

فهذا ما بنىٰ عليه السابقون.

والكتّاب الحاضرون تناقضوا... فمنهم من مشىٰ علىٰ طريقة السّلف، وعلىٰ هذا الأساس ذهب إلىٰ نفي أن يكون النبي صلىٰ الله عليه وآله وسلم قد قام بتأسيس دولة، وجعل من الشريعة الإسلامية شريعةً

---

(١) شرح المواقف ٨ / ٣٤٤.

(٢) شرح المقاصد ٥ / ٢٣٢.

روحية محضة، لا علاقة لها بالحكم والتنفيذ في الدنيا، ثم طعن في الخلفاء من بعده وأتباعهم بأنهم كانوا يعملون من أجل الدنيا والفتح والاستعمار، لا من أجل الدين، وأن أبا بكر كان أول ملك في الإسلام، ثم تبعه الملوك الآخرون، فهم جميعاً كانوا يخدعون الناس باسم الدين، وأنّ التاريخ الإسلامي لم يكن إلّا قهراً وغلبةً وحكماً بالسيف، وكان شراً وفساداً ونكبة للإسلام والمسلمين[1].

وقد أثار القوم ضجّة كبيرةً علىٰ هذا المؤلف وكتابه، وكتبت الردود عليه، حتىٰ كفّروه، واتّهموه بالتعاون مع السياسات الأجنبية، وكانت النتيجة صدور حكم من هيئة كبار العلماء في مصر ضدّ الكتاب ومؤلّفه[2].

ونحن وإنْ كنّا نرى بطلان هذه الفكرة، إلّا أنا نقول بأنّ ما ذهب إليه هذا الشيخ ليس إلّا ردّ فعلٍ للأسس التي بنيت عليه دعائم مذهب القوم منذ صدر الإسلام، لكنّهم يكفّرونه ويسكتون عمّن كان السّبب المباشر لحدوث مثل هذه الفكرة.

وحول القرآن الكريم، الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من

---

(١) لاحظ كتاب: الإسلام وأصول الحكم. للشيخ علي عبد الرزاق من كبار علماء الأزهر ومن مشاهير القضاة في الديار المصريّه.

(٢) لاحظ كتاب: الإسلام والخلافة في العصر الحديث للدكتور محمد ضياء الريِّس. وكتاب: حقيقة الإسلام وأصول الحكم للشيخ محمد بخيت.

خلفه، قال أئمتهم من الصّحابة بوقوع التحريف في القرآن، ففي أهم كتبهم الحديثية -كالبخاري ومسلم ومسند أحمد والترمذي وابن ماجة والمستدرك وغيرها- عن غير واحدٍ من الصحابة: كان مما أنزل اللّٰه آية كذا، وكانت آية كذا تحت السرير فلما تشاغلنا بموت رسول اللّٰه دخل داجن فأكلها. وكنّا نقرأ فيما نقرأ على عهد رسول اللّٰه آية كذا. وكانت آية كذا من القرآن وأسقطت فيما أسقط منه...

وهكذا في عشراتٍ ممن الأحاديث الصحيحة سنداً، تراهم يصرّحون بنقصان القرآن وهم الجامعون له[١].

ومن هنا جاء في كتب القوم التصريح بالتحريف عن جماعةٍ منهم، ففي تفسير القرطبي أنّه طعن قوم على عثمان جمع القرآن[٢] وذكر الرّافعي ذلك عن جماعةٍ من أهل الكلام[٣] وعن الثوري -الذي وصفوه بأمير المؤمنين في الحديث-: «بلغنا أنّ ناساً من أصحاب النبي كانوا يقرأون القرآن أصيبوا يوم مسيلمة فذهبت حروف من القرآن»[٤] وقال الشعراني المتوفى سنة ٩٧٣: «لو لا ما يسبق للقلوب الضعيفة ووضع

(١) تجد هذه الأحاديث وغيرها مع النظر في أسانيدها ومداليلها في كتابنا: التحقيق في نفي التحريف عن القرآن الشريف. المطبوع المنتشر في البلاد.

(٢) تفسير القرطبي ١ / ٨٤.

(٣) إعجاز القرآن: ٤١.

(٤) الدر المنثور ٥ / ١٧٩.

الحكمة في غير أهلها، لبيّنت جميع ما سقط من مصحف عثمان»[١].

حتى أنّ بعض أئمتهم في القراآت، في القرن الرابع، كان يقرأ ما حملته تلك الروايات عن أولئك الصحابة جاعلاً إيّاها من القرآن حقيقةً، اقتداءً بهم، لكنّ فقهاء القوم أشاروا على السّلطان بالقبض عليه، وضربه، فضرب ضرباً شديداً، فلم يصبر واستغاث وأذعن بالتوبة، فخلي سبيله وكتب عليه كتاب بتوبته، وأخذ فيه خطّه بالتوبة[٢] فتاب من العمل بما جاء في صحيحي البخاري ومسلم وسائر الصّحاح... عن أبي بكر، وعمر، وعثمان، وأبي موسى الأشعري، وزيد بن ثابت، وعبدالله بن مسعود، وأبي بن كعب، وعائشة، وحفصة....

هذا ما فعله السابقون في هذا المجال، وكان الحق معهم، فلا يجوز متابعة أولئك... ولا يجوز الأخذ بالكتب المذكورة... في كلّ شيء....

والكتّاب المعاصرون... تناقضوا... فمن المشايخ والدكاترة كمحمد رشيد رضا، وأحمد محمد شاكر، وأحمد أمين، والرافعي، والخضري، ومصطفى زيد... وجماعة، يخطّأون الصحابة بصراحة، ويردّون هذه الأحاديث ويبطلونها.

يقول الرافعي: «ولا يتوهمنّ أحد أن نسبة بعض القول إلى

(١) الكبريت الأحمر ـ هامش اليواقيت والجواهر ـ ١٤٣.

(٢) راجع قضية أبي الحسن محمد بن أحمد بن شنبوذ البغدادي المتوفى سنة ٣٢٨ في تاريخ بغداد ١ / ٢٨٠، وفيات الأعيان ٣ / ٣٢٦، غاية النهاية في طبقات القراء ٢ / ٥٢.

الصحابة نص في أنّ ذلك القول صحيح ألبتة، فإنّ الصحابة غير معصومين»[١] ويقول مصطفى زيد: «أمّا الآثار التي يحتجّون بها فمعظمها مروي عن عمر وعائشة، ونحن نستبعد صدور مثل هذه الآثار عنهما، بالرغم من ورودها في الكتب الصّحاح، وفي بعض هذه الروايات جاءت العبارات التي لا تتفق ومكانة عمر وعائشة، ممّا يجعلنا نطمئنّ إلى اختلاقها ودسّها على المسلمين»[٢].

ومنهم من ألّف كتاباً أسماه (الفرقان) فجمع فيه طائفةً من تلك الروايات المروية عن الصّحابة، معتقداً بصحّتها لكونها في الصحاح، فأحدث ضجّة كبيرةً ـ كما أحدث كتاب عبد الرزاق ـ حتى طلب علماء الأزهر من الحكومة مصادرة الكتاب![٣] ولا ندري هل فعل بمؤلّفه ما فعل بالقارىء البغدادي المسكين أو لا؟

وحول الصحابة... قالوا: الصحابة كلّهم عدول، وادّعى غير واحدٍ من أئمة القوم كابن عبد البرّ القرطبي، وابن حزم الأندلسي، وابن حجر العسقلاني[٤] الإجماع على ذلك... وهذا أيضاً من أهم الأسس التي بنوا عليه مذهبهم في الأصول والفروع، لشدّة اعتنائهم بالأقوال والآثار التي

(١) إعجاز القرآن: ٤٤.

(٢) النسخ في القرآن ١ / ٢٨٣.

(٣) طبع هذا الكتاب بمطبعة دار الكتب المصرية سنة ١٣٦٧ ـ ١٩٤٨.

(٤) الاصابة ١ / ١٩، الاستيعاب ١ / ٨

يـروونها عـن الصحابة الذيـن يـقتدون بـهم.. وإن كـانوا يـواجـهون الصعوبات في مـختلف الأبـواب، ويـقعون فـي التـناقضات، لوجـود التناقضات بين الصحابة أنفسهم! لكن لا إجـماع، فـقد جـاء فـي كـلام التفتازاني: «إن ما وقع بين الصحابة من المحاربات والمشاجرات ـ على الوجه المسطور في كتب التواريخ، والمذكور على ألسنة الثقات ـ يدلّ بظاهره على أنّ بعضهم قد حـاد عـن طـريق الحق، وبلغ حـدّ الظـلم والفسق. وكان الباعث له الحقد والعناد، والحسد واللّداد، وطلب الملك والرياسة والميل إلى اللّذات والشهوات، إذ ليس كلّ صحابي مـعصوماً ولا كلّ من لقي النبي بالخير موسوماً»[١].

وكذا قال آخرون.

والكتّاب المعاصرون... تناقضوا... فمن «المشـايخ» و «الدكـاترة» كمحمد رشيد رضا، ومحمود أبي رية، والرافعي، وطه حسين، وأحمد أمين... من يقول بأنّ في الصحابة عدولاً وغير عدول، كما قال التفتازاني وجماعة. ومنهم من بقي على قول السّلف....

وحول الصحيحين[٢]... فالمعروف بين السابقين منهم هو القول

---

(١) شرح المقاصد ٥ / ٣١٠.

(٢) كتابا البخاري ومسلم عرفا بـالصّحيحين، وذكـر لهـما مـن الفـضائل والمـناقب مـا لا تصدّقه العقول، وقد قال غير واحدٍ منهم: لو حلف رجـل بـطلاق زوجـته فـي صـحة ⟵

بصحّة ما جاء في هذين الكتابين من أول حديثٍ إلىٰ آخر حديث، حتىٰ اشتهر القول بينهم في كتب الرجال بأنّ من أخرج له في الصحيحين فقد جاز القنطرة. ومن السّابقين من طعن في الكتابين، وفي شروحهما الطعن في كثير من أحاديثهما[1].

والكتّاب المعاصرون... تناقضوا... فمنهم من خالف المشهور بين السّلف، وقد ذكرنا بعضهم، ومنهم الذين أقاموا الضجّة الكبرىٰ علىٰ كتاب (أضواء علىٰ السنّة المحمدية) للشيخ محمود أبي ريّة، وثاروا عليه، حتىٰ ألّفوا في ذلك كتباً، وما ذلك إلّا لأنه جاء بحقائق عن الصحابة والكتب المعروفة بالصّحاح، حقائق طالما حاول السّابقون ـ وأتباعهم اللّاحقون ـ كتمها عن أعين الناس....

و«الدكتور السالوس» لم نقف بعدُ علىٰ آرائه في القضايا المذكورة وغيرها، ولا ندري ما إذا كان أهلاً لأن يكون له رأي[2]....

أحاديثهما لم يحنث، وقد وقع الخلاف بينهم ـ بعد جعلهما أصح الكتب بعد القرآن ـ في ترجيح أحدهما على الآخر، والمعروف بينهم ترجيح كتاب البخاري.

(١) قد ذكرنا في الكتاب بعض الموارد من ذلك.

(٢) قد بلغنا أنّ هناك كتباً مطبوعة باسم «الدكتور» ولا ندري هل هي له أو مطبوعة باسمه أو قد عاونه فيها غيره كما قد صرّح بهذا هو في خصوص كتابه في حديث الثقلين. ولا تستغربنّ هذا الذي قلناه، فإنّ من اليقين أن ما نشر باسم الرجل الباكستاني ـ حشره الله مع أوليائه ـ لم يكن من تأليفه وكم له من نظير!

أما في كتابه في (حديث الثقلين) وهو في (٤٠) صفحة، فلم يحدّد موقفه ـ عن اجتهادٍ أو تقليد ـ من شيء من ذلك... وعلىٰ كلّ حالٍ فقد وجدنا كتابه الصغير يشتمل علىٰ تناقضٍ كثير، ولا يقوم بحثه علىٰ أصولٍ ثابتةٍ من العلم الكامل، والمنطق السليم، والأسلوب المهذّب.

إنّ الذين عبّر عنهم في كتابه بـ«بعض المسلمين» وهم الشيعة الاثنا عشرية، إنما يحتجّون بروايات الذين يسمّون أنفسهم بـ«أهل السنّة»، تلك الروايات المخرَّجة في كتبهم في شتىٰ العلوم، والمرويّة بأسانيدهم عن الصّحابة عن النبي صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم... إنما يحتجّون بها من باب الإلزام، لكونها رواياتهم وفي كتبهم، كما يحتج المسلم علىٰ النصراني بما في الإنجيل لكونه الكتاب الذي يؤمن به، مع أنه في نفسه غير مؤمن بما يحتجُّ به.

وهكذا فعلوا في خصوص حديث الثقلين... في بحوثهم مع أهل السنّة....

فهل «الدكتور» يرى عدالة الصّحابة، وأنهم صادقون فيما يروونه عن الصّادق الأمين؛ أو فيهم الفاسق والعادل، فيجوز أن يكون بعضهم كاذباً عليه؟ وهل يقول: بأنّ كتاب مسلم وغيره من الصّحاح كلّ أحاديثها صحيحة من الأوّل إلىٰ الآخر، أو لابدّ من النظر في رجالها، كما هو حال الكتب غير الموصوفة بالصّحة؟ وهل يعير وزناً لكلمات أعلام طائفته في تراجم رجال أحاديثهم وشروح الأحاديث الواردة في كتبهم، أو لا،

حتىٰ وإن أجمعوا علىٰ شيء، فربما يخالفهم ويستبدُّ برأيه؟

إن كان يذهب في هذه الأمور إلى غير مذهب الجمهور، كأن يقول: الصحابة فيهم العادل وغيره، وكتاب مسلم فيه الصحيح وغيره، وما يقوله كبار علماء السنّة غير معتمد، فليس للخصم أن يلزمه بما لا يراه حجةً، ويكون البحث معه بأسلوبٍ آخر.

ولكن، إن كان مذهبه ذلك، ولذا قال بعدم صحة حديث الثقلين، والوارد في صحيح مسلم، ومسند أحمد، وصحيح الترمذي، والمستدرك علىٰ الصحيحين... فلماذا يستدلّ بأحاديث كتاب مسلم ومسند أحمد في الصفحات الأخيرة من كتابه؟

وتناقضات «الدكتور» في كتابه كثيرة:

فإنّه إذا كان يرى أهل الكوفة شيعة، والشيعي لا يجوز الأخذ بحديثه، فكيف يحتج بما يرويه أهل الكوفة؟

وإذا كان الأعمش مدلّساً فيتوّقف عن قبول حديثه، فكيف يستند إلىٰ حديثٍ يرويه الأعمش؟

وإذا كان أحمد يتساهل في رواية أحاديث الفضائل في المسند، فكيف يحتج بحديثٍ يرويه في فضل أبي بكر؟

وإذا كان الحاكم شيعيّاً ومتساهلاً في مستدركه، فكيف يستدلّ بحديثٍ يرويه السيوطي في الجامع الصغير عن المستدرك عن أبي هريرة؟ وهل يجديه عدم ذكر المستدرك والنقل عن

الجامع الصغير؟

وإذا كان يأخذ رأي الذهبي في تلخيص المستدرك بعين الإعتبار، فلماذا يأخذه في موضعٍ ويتغافل عنه في مواضع؟

وهكذا... في قضايا أخرى، تجدها في ثنايا الكتاب... ومن ذلك أنه:

عندما يذكر رواية الترمذي يحرّف الكلام.

وعندما يورد عبارة ابن حجر حول الحاكم أو غيره يحرّفها!

وعندما يورد روايات أحمد في مسنده يقول: «هي سبعة» مع أنّها أكثر؟

وبعد:

فقد رأينا أن في نشر هذا الكتاب خدمةً للحق، وأداء لبعض الواجب تجاه التراث، ووفاءً بما لروّاد الحقيقة وذوي الأفكار الحرّة علينا من وظيفة التوضيح والبيان، والتحذير من الانخداع بالأساليب التي يتّبعها بعض كتّاب العصر في البحوث العلمية، ثم توعية أهل الحق بما يدور حولهم هنا وهناك. والله ولي التوفيق.

قم / علي الحسيني الميلاني

١٤١٣

مقدّمة فيها أمور

الأوّل:

إنه إذا كان الغرض من البحث هو الوصول إلى الحقيقة والكشف عن الواقع، فلابدّ فيه من الابتعاد عن العصبيّة والهوى، ورعاية الأدب، وحفظ الأمانة لدى النقل، ثم الإحتجاج على الخصم وإلزامه بما يراه حجة. لاسيّما في زماننا، فإنه عصر التحقيق عن طريق المنطق والاستدلال الصحيح، فلا يصغى في هذا العصر إلى التهريج كما لا يروج فيه التدليس والتّحريف.

لقد ولّت عصور التقليد الأعمى والتعصّب للهوى، تفتّحت العقول وتيقّظت الأفكار، الحقيقة ضالتها المنشودة، والعلماء متوافرون، والكتب موجودة.

وسيرى القارىء الكريم إلتزامنا في هذا الكتاب بقواعد البحث وآدابه، وأُصول الاستدلال وأُسسه المنطقيّة، فلم نتمسّك إلّا بكتب أهل

السنة، ولم نستدل إلّا بكلمات علماء تلك الطائفه، من غير تصرّف في شيء أو تحريف، مع ذكر القائل واسم كتابه بتعيين رقم الصفحة والجزء إن كانت طبعته في أكثر من جزء.

الثاني:

إنّ حديث الثقلين من الأحاديث المتفق عليها بين المسلمين، فالشيعة ترويه بأسانيدها وطرقها المعتبرة عن غير واحدٍ من أئمة أهل البيت عليهم السلام وصحابة رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله وسلّم ـ، وهو عندها حديث متواتر مقطوع الصّدور.

ويرويه أهل السنّة بأسانيدهم وطرقهم المتكثرة عن أكثر من ثلاثين من أصحاب النبي ـ صلّى الله عليه وآله وسلّم ـ وهو مخرّج في أكثر كتبهم من الصّحاح والسّنن والمسانيد والمعاجم...

فاستدلال علماء الشيعة بكتب أهل السنة ورواياتهم لا يعني عدم وجوده عندهم بطرقهم، وإنّما هو للإلزام والإحتجاج حسبما تقتضيه قواعد البحث والمناظرة، إذ لا تكون كتب الشيعة حجةً على غير الشيعة.

الثالث:

كثير من رجال الأحاديث المرويّة في كتب أهل السنة، وكثير من مشاهير مؤلّفيهم، موصوفون عندهم بالتشيع، فيقولون بترجمته: «شيعي» أو «فيه تشيّع» أو «يتشيّع» ونحو ذلك، تجد ذلك في رجال

الكتب المعروفة عندهم بالصّحاح، وخاصةً في كتابي البخاري ومسلم، فقد ذكر الحافظ ابن حجر العسقلاني في الفصل التّاسع من مقدمة كتابه (فتح الباري في شرح صحيح البخاري) وهو أشهر شروحه: «الفصل التاسع: في سياق أسماء من طعن فيه من رجال هذا الكتاب، مرتّباً لهم علىٰ حروف المعجم، والجواب عن الاعتراضات موضعاً موضعاً» فذكر أسمائهم وبحث عنهم من الصفحة ٣٨١ حتىٰ قال في ص ٤٥٩: «فصل: في تمييز أسباب الطعن في المذكورين» فأورد أسماء جماعةٍ رموا بالتشيع ودافع عنهم، كإسماعيل بن أبان، وعبد الرزاق بن همام الصنعاني، وعدي بن ثابت الأنصاري، وأبي نعيم الفضل بن دكين، ومحمد بن فضيل بن غزوان....

فما معنىٰ التشيع؟

قال الحافظ ابن حجر: «والتشيع محبّة علي وتقديمه علىٰ الصحابة، فمن قدّمه علىٰ أبي بكر وعمر فهو غال في تشيّعه ويطلق عليه رافضي وإلّا فشيعي، فإن انضاف إلىٰ ذلك السبُّ أو التصريح بالبغض فغال في الرفض، وإن اعتقد الرّجعة إلىٰ الدنيا فأشدّ في الغلو»[1].

والقائلون بتقديم أميرالمؤمنين علي علىٰ أبي بكر وعمر ـ فضلاً عن عثمان ـ في الصحابة والتابعين كثيرون.

---

(١) مقدمة فتح الباري: ٤٦٠.

فمن الصّحابة من ذكرهم الحافظ ابن عبد البر القرطبي في (الاستيعاب) حيث قال:

«وروي عن سلمان، وأبي ذر، والمقداد، وخباب، وجابر، وأبي سعيد الخدري، وزيد بن الأرقم: أنّ علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ أوّل من أسلم. وفضّله هؤلاء على غيره»[(١)].

ومن التابعين وأتباعهم ذكر ابن قتيبة جماعةً في كتابه المعارف حيث قال: «الشيعة: الحارث الأعور، وصعصعة بن صوحان، والأصبغ بن نباتة، وعطية العوفي، وطاووس، والأعمش، وأبو إسحاق السبيعي، وأبو صادق، وسلمة بن كهيل، والحكم بن عتيبة، وسالم بن أبي الجعد، وإبراهيم النخعي، وحبّة بن جوين، وحبيب بن أبي ثابت، ومنصور بن المعتمر، وسفيان الثوري، وشعبة بن الحجاج، وفطر بن خليفة، والحسن بن صالح بن حي، وشريك، وأبو إسرائيل المُلائي، ومحمد بن فضيل، ووكيع، وحميد الرواسي، وزيد بن الحباب، والفضل بن دكين، والمسعود الأصغر، وعبيد الله بن موسى، وجرير بن عبد الحميد، وعبدالله بن داود، وهشيم، وسليمان التيمي، وعوف الأعرابي، وجعفر الضبيعي، ويحيى بن سعيد القطّان، وابن لهيعة، وهشام بن عمّار، والمغيرة صاحب إبراهيم، ومعروف بن خرّبوذ،

(١) الاستيعاب في معرفة الأصحاب ٣/ ١٠٩٠.

وعبد الرزاق، ومعمر، وعلي بن الجعد»[١].

ومن العلماء والمحدّثين في القرون اللّاحقة من الشيعة من لا يحصي عددهم إلّا اللّه....

وقد اضطرب القوم واختلف موقفهم تجاه هؤلاء الروّاة من الصحابة والتابعين وتابعيهم... ولننقل عبارة الحافظ ابن حجر فإنه قال:

«فقد اختلف أهل السنّة في قبول حديث من هذا سبيله، إذا كان معروفاً بالتحرّز من الكذب، مشهوراً بالسّلامة من خوارم المروءة، موصوفاً بالديانة والعبادة. فقيل: يقبل مطلقاً، وقيل: يردّ مطلقاً، والثالث التفصيل بين أن يكون داعيةً لبدعته أو غير داعية، فيقبل غير الداعية ويردّ حديث الداعية. وهذا المذهب هو الأعدل، وصارت إليه طوائف من الأئمة، وادعىٰ ابن حبّان إجماع أهل النقل عليه، لكن في دعوىٰ ذلك نظر.

ثم اختلف القائلون بهذا التفصيل، فبعضهم أطلق ذلك، وبعضهم زاده تفصيلاً فقال: إن اشتملت رواية غير الداعية علىٰ ما يشيّد بدعته ويزيّنه ويحسّنه ظاهراً، فلا تقبل، وإن لم تشتمل فتقبل، وطرد بعضهم هذا التفصيل بعينه في عكسه في حق الداعية فقال: إن اشتملت روايته علىٰ ما يردّ بدعته قبل وإلّا فلا. وعلىٰ هذا، إذا اشتملت رواية المبتدع

(١) المعارف: ٣٤١.

سواء كان داعيةً أم لم يكن على ما لا تعلّق له بْبدعته أصلاً هل تردّ مطلقاً أو تقبل مطلقاً؟ مال أبو الفتح القشيري إلى تفصيل آخر فيه فقال: إن وافقه غيره فلا يلتفت إليه هو إخماداً لبدعته وإطفاءً لناره، وإن لم يوافقه أحد ولم يوجد ذلك الحديث إلّا عنده ـ مع ما وصفنا من صدقه وتحرّزه عن الكذب واشتهاره بالدين وعدم تعلّق ذلك الحديث ببدعته ـ فينبغي أن تقدم مصلحة تحصيل ذلك الحديث ونشر تلك السنّة على مصلحة إهانته وإطفاء بدعته. والله أعلم»(١).

أقول:

فالتشيع لا يضرّ بالوثاقة ولا يمنع من الإعتماد، وهذا ما نصّ عليه الحافظ ابن حجر وطبّقه في غير موضع، ففي كلامه حول «خالد بن مخلّد القطواني الكوفي» قال: «خ م ت س ق ـ خالد بن مخلّد القطواني الكوفي أبو الهيثم، من كبار شيوخ البخاري، روى عنه وروى عن واحدٍ عنه، قال العجلي: ثقة وفيه تشيّع. وقال ابن سعد: كان متشيّعاً مفرطاً. وقال صالح جزرة: ثقة إلّا أنه يتشيّع. وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به.

قلت: أمّا التشيّع، فقد قدّمنا أنه ـ إذا كان ثبت الأخذ والأداء ـ

---

(١) مقدمة فتح الباري: ٣٨٢.

لا يضرّه، سيّما ولم يكن داعية إلىٰ رأيه»[١].

بل الرّفض غير مضر... قال الحافظ ابن حجر:

«خ ت ق ـ عبّاد بن يعقوب الرواجني الكوفي أبو سعيد، رافضي مشهور، إلّا أنه كان صدوقاً، وثّقه أبو حاتم، وقال الحاكم: كان ابن خزيمة إذا حدّث عنه يقول: حدّثنا الثقة في روايته المتّهم في رأيه عبّاد بن يعقوب، وقال ابن حبان: كان رافضياً داعية، وقال صالح بن محمد، كان يشتم عثمان رضي الله عنه. قلت: روى عنه البخاري في كتاب التوحيد حديثاً واحداً مقروناً وهو حديث ابن مسعود: أيّ العمل أفضل؟. وله عند البخاري طريق أخرىٰ من رواية غيره»[٢].

وقال الحافظ الذهبي في «أبان بن تغلب»:

«أبان بن تغلب [م، عو] الكوفي شيعي جلد، لكنّه صدوق فلنا صدقه وعليه بدعته. وقد وثّقه أحمد بن حنبل، وابن معين، وأبو حاتم، وأورده ابن عدي وقال: كان غالياً في التشيّع. وقال السعدي: زائغ مجاهر.

فلقائل أن يقول: كيف ساغ توثيق مبتدع، وحدّ الثقة العدالة والإتقان؟ فكيف يكون عدلاً مَن هو صاحب بدعة؟

وجوابه: إن البدعة علىٰ ضربين، فبدعة صغرىٰ كغلوّ التشيّع أو

(١) مقدمة فتح الباري: ٣٩٨.

(٢) مقدمة فتح الباري: ٤١٠.

كالتشيّع بلا غلو ولا تحرّف، فهذا كثير في التابعين وتابعيهم مع الدين والورع والصّدق. فلو ردّ حديث هؤلاء لذهب جملة من الآثار النبويّة، وهذه مفسدة بيّنة...»[١].

لكنّ بعض المتعصّبين منهم يقدحون في الرجل إذا كان شيعيّاً ويكرهون الرواية عنه، ويعبّرون عنه بعباراتٍ شنيعة، بل حتى وإن كان من الصّحابة، مع أنّ المشهور بينهم ـ بل ادعي عليه الإجماع ـ عدالة الصحابة أجمعين، وإليك نموذجاً من ذلك:

قال الحافظ ابن حجر: «ع ـ عامر بن واثلة، أبو الطفيل اللّيثي المكي، أثبت مسلم وغيره له الصحبة. وقال أبو علي ابن السكن: روي عنه رويته لرسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلّم من وجوهٍ ثابتة، ولم يرو عنه من وجهٍ ثابت سماعه. وروى البخاري في التاريخ الأوسط عنه أنه قال: أدركت ثمان سنين من حياة النبي صلّى الله عليه [وآله] وسلّم. وقال ابن عدي: له صحبة.

وكان الخوارج يرمونه باتّصاله بعلي وقوله بفضله وفضل أهل بيته، وليس بحديثه بأس. وقال ابن المديني: قلت لجرير: أكان مغيرة يكره الرواية عن أبي الطفيل؟ قال: نعم. وقال: صالح بن أحمد بن حنبل عن أبيه: مكي ثقة. وكذا قال ابن سعد وزاد: كان متشيّعاً. قلت: أساء

(١) ميزان الاعتدال ١ / ٥.

أبو محمد ابن حزم فضعّف أحاديث أبي الطفيل وقال: كان صاحب راية المختار الكذّاب.

وأبو الطفيل صحابي لا شكّ فيه، ولا يؤثر فيه قول أحدٍ ولا سيّما بالعصبيّة والهوى. ولم أر له في صحيح البخاري سوىٰ موضعٍ واحدٍ في العلم، رواه عن علي، وعنه معروف بن خرّبوذ. وروى له الباقون»[1].

الرابع:

عندما ينقل علماء الشيعة توثيق رجلٍ من رواة أهل السنّة عن أئمة الجرح والتعديل منهم... فإنّهم لا يدّعون كون أهل السنّة متّفقين علىٰ وثاقة الرّجل... لأنّ طرائق القوم وأنظارهم في الجرح والتعديل مختلفة، كما لا يخفىٰ علىٰ من راجع كتبهم في علم رواية الحديث... بل لا يوجد عندهم المجمع علىٰ قبوله ووثاقته إلّا أقل قليلٍ من الرّواة، ولذا أسّسوا قاعدةً في تعارض الجرح والتعديل، وأنّ أيّهما المقدّم علىٰ الآخر....

ولعلّك تستغرب إذا ما سمعت أنّ القوم لم يتّفقوا حتّىٰ علىٰ مثل (البخاري) و (مسلم) صاحبي الكتابين المعروفين بـ(الصحيحين)!... لكنّه أمر واقع... وإليك بعض العبارات الصّريحة في هذا الأمر المهم بالنسبة إلىٰ الأهم الأشهر منهما وهو «البخاري».

قال الحافظ الذهبي بترجمة علي بن المديني بعد الكلام عليه:

---

(١) مقدمة فتح الباري: ٤١٠.

«وكذا امتنع مسلم عن الرواية عنه في صحيحه، لهذا المعنى، كما امتنع أبو زرعة وأبو حاتم من الرواية عن تلميذه (محمد) لأجل مسألة اللّفظ. وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم: كان أبو زرعة ترك الرواية عنه من أجل ما كان منه في المحنة»[١].

و (محمد) هو (البخاري).

ولأجل تكلّم الإمامين المذكورين في البخاري، فقد أورده الذهبي في (الضعفاء) وقال: «حجّة إمام، ولا عبرة بترك أبي زرعة وأبي حاتم له من أجل اللّفظ»[٢].

وقد اغتاظ السبكي والمناوي من صنيع الذهبي هذا، كما ستعلم.

لكنّ ابن أبي حاتم قد سبق الذّهبي في ذلك، فأورد البخاري في كتابه (الجرح والتعديل) ونصّ على ترك أبيه وأبي زرعة الرواية عن البخاري، وقد نقل الذهبي ذلك بترجمة البخاري[٣].

وأضاف الذّهبي بترجمة البخاري تكلّم محمد بن يحيىٰ الذهلي فيه وأنه قال: «من ذهب بعد هذا إلىٰ محمد بن إسماعيل البخاري

---

(١) ميزان الاعتدال ٣ / ١٨٣.

(٢) المغني في الضعفاء ٢ / ٥٥٧.

(٣) سير أعلام النبلاء ١٢ / ٤٦٢.

فاتّهموه، فإنّه لا يحضر مجلسه إلّا من كان علىٰ مثل مذهبه»[١].

بل ذكر أنّ الذهلي أخرج البخاريَّ ومسلماً من مدينة نيسابور[٢].

وقال بترجمة الذهلي: «كان الذهلي شديد التمسك بالسّنة، قام علىٰ محمد بن إسماعيل لكونه أشار في مسألة خلق أفعال العباد إلىٰ أنّ تلفّظ القارىء بالقرآن مخلوق... وسافر ابن إسماعيل مختفياً من نيسابور، وتألّم من فعل محمد بن يحيىٰ...»[٣].

أقول:

فهذا طرف من تكلّم الأكابر من السّنة في محمّد بن إسماعيل البخاري، ولو أردنا التوسّع بذكر جميع ما قيل فيه وفي مسلم لخرجنا عن وضع المقدّمة.

وكما ذكرنا من قبل، فقد اشتدّ غيظ بعض العلماء علىٰ الذهبي لنقل هذه الأشياء، قال السّبكي في (طبقات الشافعيّة):

«وممّا ينبغي أن يتفقّد عند الجرح حال العقائد واختلافها بالنّسبة إلىٰ الجارح والمجروح، فربما خالف الجارح المجروح في العقيدة فجرحه بذلك.

---

(١) سير أعلام النبلاء ١٢ / ٤٥٣.

(٢) سير أعلام النبلاء ١٢ / ٤٥٥.

(٣) سير أعلام النبلاء ١٢ / ٢٨٣.

وإليه أشار الرافعي بقوله: وينبغي أن يكون المزكّون براء من الشحناء والعصبيّة في المذهب، خوفاً من أن يحملهم ذلك على جرح عدل أو تزكية فاسق، وقد وقع هذا لكثير من الأئمة، جرحوا بناءً على معتقدهم وهم المخطئون والمجروح مصيب.

وقد أشار شيخ الإسلام سيد المتأخرين تقي الدين ابن دقيق العيد في كتابه الاقتراح إلى هذا وقال: أعراض المسلمين حفرة من حفر النار، وقف على شفيرها طائفتان من الناس: المحدّثون والحكّام.

قلت: ومن أمثلته قول بعضهم في البخاري: تركه أبو زرعة وأبو حاتم من أجل مسألة اللفظ. فيالله والمسلمين! أيجوز لأحدٍ أن يقول: البخاري متروك، وهو حامل لواء الصناعة ومقدَّم أهل السنّة والجماعة!...»[١].

وقال المنّاوي بترجمة البخاري: «زين الأمّة، إفتخار الأئمة، صاحب أصحّ الكتب بعد القرآن، ساحب ذيل الفضل على ممرّ الزمان، الذي قال فيه إمام الأئمة ابن خزيمة: ما تحت أديم السماء أعلم منه. وقال بعضهم: إنه آية من آيات الله يمشي على وجه الأرض. قال الذهبي: كان من أفراد العالم، مع الدين والورع والمتانة. هذا كلامه في (الكاشف).

ومع ذلك غلب عليه الغرض من أهل السنّة، فقال في (كتاب

---

(١) طبقات الشافعية ٢ / ١٢.

الضعفاء والمتروكين): ما سلم من الكلام لأجل مسألة، تركه لأجلها الرازيّان. هذه عبارته، وأستغفر اللّٰه تعالىٰ، نسأل اللّٰه السّلامة ونعوذ به من الخذلان»[١].

الخامس:

وعندما ينقل علماء الشيعة الحديث عن كتاب من كتب القوم فليس معنىٰ ذلك كون كلّ ما فيه من الأحاديث معتبراً، فإنّه وإن اشتهرت بين القوم كتب بالصّحاح، واشتهر من بينها كتابا البخاري ومسلم، فكانا أصحّ الكتب عندهم بعد القرآن الكريم، لكنّ ذلك مشهور عندهم وليس بمتّفقٍ عليه، ولذا تراهم يردّون بصراحةٍ كثيراً من الأحاديث المخرجة في الكتابين فكيف بغيرهما من الكتب... ولا بأس بالإشارة إلىٰ بعض ذلك:

فمنها: ما أخرجه البخاري من حديث خطبة النبي صلّىٰ اللّٰه عليه وآله وسلّم عائشة إلىٰ أبي بكر، فقال له أبو بكر: «إنّما أنا أخوك».

قال الحافظ ابن حجر: «قال مغلطاي: في صحّة هذا الحديث نظر...»[٢].

ومنها: ما أخرجه البخاري حول شفاعة إبراهيم الخليل عليه السّلام لأبيه.

---

(١) فيض القدير ١ / ٢٤.

(٢) فتح الباري ١١ / ٢٦.

قال الحافظ ابن حجر: «قد استشكل الإسماعيلي هذا الحديث من أصله وطعن في صحّته»[١].

ومنها: ما أخرجه البخاري في مواضع من صحيحه من حديث صلاة النبي صلّىٰ اللّٰه عليه وآله وسلّم علىٰ عبداللّٰه بن أُبي، وأنه نزل في هذه القصّة قوله تعالىٰ: ﴿اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لاَ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾.

قال ابن حجر: «استشكل فهم التخيير من الآية، حتىٰ أقدم جماعة من الأكابر علىٰ الطّعن في صحة هذا الحديث، مع كثرة طرقه واتفاق الشيخين وسائر الذين خرّجوا الصحيح علىٰ تصحيحه» فذكر من الطاعنين في صحّة هذا الحديث: أبا بكر الباقلاني، وإمام الحرمين الجويني، وأباحامد الغزالي، والداودي شارح البخاري[٢].

ومنها: ما أخرجه البخاري من حديث دعاء النبي صلّىٰ اللّٰه عليه وآله وسلّم في نزول المطر، ثم قوله: «اللهم حوالينا ولا علينا».

وقد أبطله كبار الأئمة كبدر الدين العيني صاحب (عمدة القاري في شرح البخاري)، وكالدمياطي، والداودي وأبي عبد الملك، والكرماني صاحب (الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري)[٣].

---

(١) فتح الباري ٨/ ٤٠٦.

(٢) فتح الباري ٨/ ٢٧١.

(٣) عمدة القاري في شرح صحيح البخاري ٧/ ٤٦.

والحافظ ابن حجر الذي طالما دافع عن أحاديث البخاري قال: ـبترجمة أسباط بن نصر، راوي حديث الدعاء المشار إليه ـ: «هو حديث منكر»[١].

ومنها: ما أخرجه البخاري ومسلم من حديث شريك حول إسراء النبي صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم الذي جاء فيه: «وذلك قبل أن يوحىٰ إليه».

فقد قال النووي بشرحه: «هو غلط لم يوافق عليه»[٢] وتبعه الكرماني في شرح البخاري[٣] وقال ابن قيّم الجوزيّة: «قد غلّط الحفّاظ شريكاً في ألفاظ حديث الإسراء»[٤].

ومنها: ما أخرجه البخاري من حديث رجم القردة الزناة!!

قال ابن حجر: «قد استنكر ابن عبد البر قصّة عمرو بن ميمون هذه وقال: فيها إضافة الزنا إلىٰ غير مكلّف وإقامة الحدّ علىٰ البهائم، وهذا منكر عند أهل العلم»[٥].

ومنها: ما أخرجه البخاري عن عطاء عن ابن عباس في التفسير، وهو ثلاثة أحاديث.

---

(١) تهذيب التهذيب ١ / ٢١٢.

(٢) المنهاج في شرح صحيح مسلم ٢ / ٤٥ـ٦٦.

(٣) الكواكب الدراري ٢٥ / ٢٠٤.

(٤) زاد المعاد في هدي خير العباد ٢ / ٤٩.

(٥) فتح الباري ٧ / ١٢٧.

فقد طعن غير واحدٍ من أئمتهم في هذه الأحاديث، نقل الحافظ ابن حجر كلماتهم ثم اعترف بالحق فقال: «هذا عندي من المواضع العقيمة عن الجواب السديد، ولا بدّ للجواد من كبوة»[١].

ومنها: ما أخرجه البخاري من حديث فيه سماع (مسروق بن الأجدع) من (أم رومان) وهي أُم عائشة.

قال كبار الأئمة كالخطيب البغدادي، وابن عبدالبر، والقاضي عياض، والسهيلي، وابن سيد الناس، والمزّي، والذهبي، والعلائي، وغيرهم: هذا باطل. فراجع[٢].

أقول:

هذه نماذج في هذا الباب... ولو كان لنا مجال لأوردنا غيرها.

وبعد

فإنّ الحق تواتر حديث الثقلين ـ فضلاً عن صحّته ـ وأنه يدلُّ على عصمة أهل البيت وأفضليّتهم، فيدلُّ على وجوب الرجوع إليهم والأخذ منهم واتّباعهم... فهو من أدلّة إمامتهم بعد رسول الله صلّى الله عليه وآله مباشرةً.

ويقع الكلام في ذلك في بابين:

---

(١) فتح الباري. المقدمة ٢ / ١٣٥ ـ ١٣٦.

(٢) الاستيعاب ٤ / ١٩٣٧، الروض الأنف ٦ / ٤٤٠، عيون الأثر في المغازي والسير ٢ / ١٠١، فتح الباري ٧ / ٥٣.

الباب الأوّل

تواتر حديث الثقلين

- حديث الثقلين ولفظه
- حديث الثقلين وتكراره في مواطن
- حديث الثقلين وصحّته
- حديث الثقلين وتواتره
- حديث الثقلين والمحاولات السقيمة
- مع الدكتور السالوس في سند حديث الثقلين

حديث الثقلين ولفظه

إعلم أن الحديث المعروف بـ«حديث الثقلين» قد رواه القوم بألفاظٍ مختلفة[1].

فمنها: ما أخرجه مسلم بإسناده عن زيد بن أرقم قال:

«قام رسول الله ـ صلّىٰ الله عليه [وآله] وسلّم ـ يوماً فينا خطيباً بماءٍ يدعىٰ خمّاً بين مكّة والمدينة، فحمد الله وأثنىٰ عليه ووعظ وذكّر ثم قال: أما بعد ألا يا أيّها الناس فإنما أنا بشر يوشك أن يأتي رسول ربي فأُجيب، وأنا تارك فيكم ثقلين، أوّلهما كتاب الله فيه الهدىٰ والنور، فخذوا بكتاب الله واستمسكوا به. فحثّ علىٰ كتاب الله ورغّب فيه ثم قال: وأهل بيتي، أذكّركم الله في أهل بيتي، أذكّركم الله في أهل بيتي، أذكّركم الله في أهل بيتي...»[2].

---

(١) المقصود هنا إيراد بعض ألفاظه عن بعض المصادر.

(٢) صحيح مسلم ٧ / ١٢٢.

ومنها: ما أخرجه أحمد بإسناده عن زيد بن ثابت قال:

«قال رسول الله ـ صلّىٰ الله عليه [وآله] وسلّم ـ إني تارك فيكم خليفتين كتاب الله حبل ممدود ما بين السّماء والأرض، أو ما بين السماء الىٰ الأرض، وعترتي أهل بيتي، وإنهما لن يفترقا حتىٰ يردا عليّ الحوض»[١].

ومنها: ما أخرجه الترمذي بإسناده عن جابر بن عبدالله قال:

«رأيت رسول الله ـ صلّىٰ الله عليه [وآله] وسلّم ـ في حجّته يوم عرفة وهو علىٰ ناقته القصواء يخطب، فسمعته يقول: يا أيّها الناس، قد تركت فيكم ما إن أخذتم به لن تضلّوا: كتاب الله وعترتي أهل بيتي»[٢].

ومنها: ما أخرجه ابن سعد وأحمد والطبراني عن أبي سعيد الخدري قال:

«قال رسول الله ـ صلّىٰ الله عليه [وآله] وسلّم ـ أيها الناس: إني تارك فيكم ما إن أخذتم به لن تضلّوا بعدي، أمر بيّن، أحدهما أكبر من الآخر: كتاب الله حبل ممدود ما بين السماء والأرض وعترتي أهل بيتي، وإنهما لن يتفرقا حتىٰ يردا عليّ الحوض»[٣].

---

(١) مسند أحمد ٥ / ١٨١.

(٢) صحيح الترمذي ٥ / ٦٢١.

(٣) الدر المنثور ٢ / ٦٠.

ومنها: ما عن ابن أبي شيبة أنه أخرجه في (المصنّف) بإسناده عن جابر بن عبدالله قال: «قال رسول الله ـ صلّىٰ الله عليه [وآله] وسلّم ـ إني تركت فيكم ما لن تضلّوا بعدي إن اعتصمتم به: كتاب الله وعترتي أهل بيتي».

ومنها: ما أخرجه الترمذي باسناده عن زيد بن أرقم قال:

«قال رسول الله ـ صلّىٰ الله عليه [وآله] وسلّم ـ إني تارك فيكم ما إن تمسّكتم به لن تضلّوا بعدي، أحدهما أعظم من الآخر؛ كتاب الله حبل ممدود من السماء إلىٰ الأرض وعترتي أهل بيتي، ولن يتفرّقا حتىٰ يردا عليَّ الحوض، فانظروا كيف تخلفوني فيهما»[1].

ومنها: ما أخرجه الحاكم النيسابوري عن أبي الطفيل عن زيد بن أرقم قال:

«نزل رسول الله ـ صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم ـ بين مكّة والمدينة عند شجرات خمس ودوحات عظام، فكنس الناس ما تحت الشجرات، ثم راح رسول الله ـ صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم ـ عشية فصلّىٰ ثم قال خطيباً، فحمد الله وأثنىٰ عليه وذكّر ووعظ فقال ما شاء الله أن يقول، ثم قال: أيّها الناس إني تارك فيكم أمرين لن تضلّوا إن اتبعتموهما، وهما كتاب الله وأهل بيتي عترتي، ثم قال: أتعلمون أني أولىٰ بالمؤمنين من

(١) صحيح الترمذي ٥ / ٦٢١.

أنفسهم؟ ـ ثلاث مرّات ـ قالوا: نعم. فقال رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله وسلّم ـ: من كنت مولاه فعلي مولاه»[١].

ومنها: ما أخرجه الحاكم عن يحيى بن جعدة عن زيد بن أرقم قال:

«أخبرني محمد بن علي الشيباني بالكوفة، ثنا أحمد بن حازم الغفاري، ثنا أبو نعيم، ثنا كامل أبو العلاء، قال: سمعت حبيب بن أبي ثابت يخبر عن يحيى بن جعدة عن زيد بن أرقم ـ رضي الله عنه ـ قال:

خرجنا مع رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم، حتى انتهينا إلى غدير خم، فأمر بدوح فكسح في يوم ما أتى علينا يوم كان أشدّ حراً منه، فحمد الله وأثنى عليه وقال: يا أيّها الناس: إنّه لم يبعث نبي قط إلّا ما عاش نصف ما عاش الذي كان قبله. وإني أوشك أن أدعى فأجيب، وإني تارك فيكم ما لن تضلّوا بعده: كتاب الله عزّ وجل. ثم قام فأخذ بيد علي ـ رضي الله عنه ـ فقال: يا أيها الناس من أولى بكم من أنفسكم؟ قالوا: الله ورسوله أعلم: قال: من كنت مولاه فعلي مولاه.

هذا حديث صحيح الاسناد ولم يخرجاه».

وقال الذهبي في تلخيصه: صحيح[٢].

ومنها: ما أخرجه الطبراني بإسناده عن زيد بن أرقم قال:

---

(١) المستدرك على الصحيحين ٣ / ١١٠.

(٢) المستدرك على الصحيحين ٣ / ٥٣٣.

«نزل النبي صلّىٰ الله عليه [وآله] وسلّم يوم الجحفة، ثم أقبل علىٰ الناس، فحمد الله وأثنىٰ عليه ثم قال: إني لا أجد لنبي إلّا نصف عمر الذي قبله، وإني أوشك أن أدعىٰ فأجيب، فما أنتم قائلون؟ قالوا: نصحت. قال: أليس تشهدون أن لا إله إلّا الله وأنّ محمّداً عبده ورسوله، وأن الجنة حق والنار حق، وأن البعث بعد الموت حق؟ قالوا: نشهد، قال: فرفع يديه فوضعهما علىٰ صدره، ثم قال: وأنا أشهد معكم. ثم قال:

ألا تسمعون! قالوا: نعم. قال: فإني فرطكم علىٰ الحوض وأنتم واردون عليّ الحوض، وإنّ عرضه أبعد ما بين صنعاء وبصرى، فيه أقداح عدد النجوم من فضة، فانظروا كيف تخلفوني في الثقلين:

فنادى منادٍ: وما الثقلان يا رسول الله؟

قال: كتاب الله، طرف بيد الله عزّوجل، وطرف بأيديكم، فاستمسكوا به ولا تضلّوا، والآخر: عترتي. وإنّ اللطيف الخبير نبأني أنهما لن يتفرقا حتى يردا عليّ الحوض. وسألت ذلك لهما ربي.

فلا تقدموهما فتهلكوا، ولا تقصّروا عنهما فتهلكوا، ولا تعلّموهم فإنّهم أعلم منكم.

ثم أخذ بيد علي ـ رضي الله عنه ـ فقال: من كنت أولىٰ به من نفسه فعلي وليه، اللهم والِ من والاه وعاد من عاداه»[1].

(١) المعجم الكبير ٥ / ١٨٦ ـ ١٨٧.

حديث الثقلين وتكراره في مواطن

قال ابن حجر الهيتمي المكي في كتابه الذي أسماه بالصّواعق المحرقة:

«ثم اعلم أنّ لحديث التمسّك بذلك طرقاً كثيرةً وردت عن نيف وعشرين صحابياً، ومرّ له طرق مبسوطة في حادي عشر الشّبه، وفي بعض تلك الطّرق أنه قال ذلك بحجة الوداع بعرفة، وفي أخرى: أنه قاله بالمدينة في مرضه وقد امتلأت الحجرة بأصحابه، وفي أخرى: أنه قال ذلك بغدير خم، وفي آخر أنه قال لمّا قام خطيباً بعد انصرافه من الطائف كما مرّ.

ولا تنافي، إذ لا مانع من أنّه كرّر عليهم ذلك في تلك المواطن وغيرها، إهتماماً بشأن الكتاب العزيز والعترة الطاهرة.

وفي رواية ـ عند الطبراني ـ عن ابن عمر: إنّ آخر ما تكلّم به النبي ـ صلّى الله عليه [وآله] وسلّم ـ: أُخلفوني في أهل بيتي.

وفي أخرى ـ عند الطبراني وأبي الشيخ ـ: إنّ للّه عزّوجلّ ثلاث حرمات فمن حفظهنّ حفظ اللّه دينه ودنياه، ومن لم يحفظهنّ لم يحفظ اللّه دنياه ولا آخرته.

قلت: ما هنّ؟ قال: حرمة الإسلام وحرمتي وحرمة رحمي»[١].

أقول:

* أمّا حديث أنّه قاله في حجة الوداع بعرفة، فقد تقدّم عن الترمذي. ومن رواته أيضاً:

أبو بكر ابن أبي شيبة كما جاء في كنز العمال ١ / ٤٨ ط ١ والحكيم الترمذي في نوادر الأصول: ٦٨.

وأبو القاسم الطبراني في المعجم الكبير ٣ / ٦٣ برقم ٢٦٧٩.

والمزّي في تهذيب الكمال ١٠ / ٥١ وتحفة الأشراف ٢ / ٢٧٨.

وابن الأثير في جامع الأصول ١ / ٢٧٧.

والخطيب التبريزي في المشكاة ٣ / ٢٥٨.

وابن كثير الدمشقي في تفسيره ـ هامش فتح البيان ٩ / ١١٥.

* وأمّا حديث أنه قاله في غدير خم، فقد تقدم عن مسلم والطبراني والحاكم، ومن رواته أيضاً:

أحمد في المسند ٣ / ١٧.

---

(١) الصواعق المحرقة: ٨٩ ـ ٩٠.

والدارمي في السنن ٢ / ٣١٠.

وابن أبي عاصم في كتاب السنة: ٦٢٩.

والبيهقي في السنن الكبرىٰ ٢ / ١٤٨.

والبغوي في المصابيح ٢ / ٢٠٥.

وابن كثير في تاريخه ٥ / ٢٠٩.

* وأمّا حديث أنّه قاله في مرضه وقد امتلأت الحجرة، فقد أخرجه الحافظ أبو بكر ابن أبي شيبة:

«إن النبي ـ صلّىٰ اللّٰه عليه [وآله] وسلّم ـ قال في مرض موته: أيّها الناس يوشك أن أقبض قبضاً سريعاً، فينطلق بي، وقد قدّمت إليكم القول معذرةً إليكم، ألا إني مخلّف فيكم الثقلين: كتاب اللّٰه عزّ وجل وعترتي. ثم أخذ بيد علي فرفعها فقال: هذا علي مع القرآن والقرآن مع علي، لا يفترقان حتى يردا عليَّ الحوض فأسألهما ما خلفت فيهما».

ورواه عنه العصامي في سمط النجوم العوالي ٢ / ٥٠٢ رقم ١٣٦.

وأخرجه أبو بكر البزار في مسنده بلفظٍ أوجز، كما في كشف الأستار عن زوائد البزار ٣ / ٢٢١ رقم ١٢ / ٢٦.

وقال العلّامة الأزهري في تهذيب اللغة ٩ / ٧٨: «روي عن النبي ـ صلّىٰ اللّٰه عليه [وآله] وسلّم ـ أنه قال في مرضه الذي مات فيه: إني تارك فيكم الثقلين كتاب اللّٰه وعترتي ولن يفترقا حتىٰ يردا عليَّ الحوض».

وورواه ابن حجر المكي عن أم سلمة في مرضة قالت ـ وقد امتلأت الحجرة بأصحابه: ٨٩

* وأمّا حديث أنه قاله في منصرفه من الطّائف فأخرجه ابن أبي شيبة ـ كما في الصواعق ـ حيث قال: «وأخرج ابن أبي شيبة عن عبد الرحمن بن عوف قال: لمّا فتح رسول الله صلّىٰ اللّه عليه [وآله] وسلّم مكة انصرف إلىٰ الطائف، فحصرها سبع عشرة ليلة أو تسع عشرة ليلة، ثم قام خطيباً فحمد اللّه وأثنىٰ عليه ثم قال: أوصيكم بعترتي خيراً وإنّ موعدكم الحوض، والذي نفسي بيده لتقيمنّ الصلاة ولتؤتنّ الزكاة أو لأبعثنّ إليكم رجلاً مني أو كنفسي يضرب أعناقكم. ثم أخذ بيد علي رضي اللّه عنه ثم قال: هو هذا.

وفيه رجل اختلف في تضعيفه، وبقية رجاله ثقات.

وفي رواية: إنه صلّىٰ اللّه عليه [وآله] وسلّم قال في مرض موته: يا أيها الناس يوشك أن أُقبض قبضاً سريعاً فينطلق بي، وقد قدمت إليكم معذرةً إليكم، ألا إني مخلّف فيكم كتاب اللّه ربي عزّوجل وعترتي أهل بيتي. ثم أخذ بيد علي فرفعها فقال: هذا مع علي والقرآن مع علي لا يفترقان حتىٰ يردا عليّ الحوض، فأسألهما ما خلفت فيهما»[1].

(١) الصواعق المحرقة: ٧٥.

حديث الثقلين وصحّته

لقد أخرج حديث الثقلين في غير واحدٍ من الصحاح السّتة والصحاح الأخرىٰ، ومن الكتب الملتزم فيها بالصحة، كما نصّ على صحّته كثير من الحفّاظ:

الحديث في صحيح مسلم:

فقد أخرجه مسلم في كتابه الذي قال جمهورهم بصحة كلّ ما جاء فيه، بل قدّمه بعضهم علىٰ كتاب البخاري، وعلىٰ رأسهم أبو علي الحافظ النيسابوري المشتهر بـ«الحافظ»، حتىٰ ذكره السمعاني في (الأنساب) بهذا العنوان، وقال:

«وذكرت من حفّاظ الحديث واحداً عرف به، وهو أبو علي الحافظ النيسابوري... واحد عصره في الحفظ والإتقان والورع والرحلة، ذكره الحافظ أبو عبدالله الحافظ في تاريخ نيسابور فقال:

أبو علي الحافظ النيسابوري، ذكره في الشرق كذكره في الغرب، تقدّم في مذاكرة الأئمة وكثرة التصنيف، وكان مع تقدّمه في هذه العلوم أحد المعدّلين المقبولين في البلد».

وإن شئت المزيد من الثناء عليه، فراجع: تذكرة الحفّاظ ٣ / ٩٠٢ وطبقات السبكي ٣ / ٢٧٦.

توفي أبو علي الحافظ سنة ٣٤٩.

الحديث في صحيح الترمذي:

وأخرجه أبو عيسى الترمذي في صحيحه، وسيأتي وصفه بإيجاز.

الحديث في مسند أحمد:

وأخرجه أحمد بن حنبل في مواضع من مسنده بأسانيد عديدة، وسيأتي الكلام على المسند وتلك الروايات ببعض التفصيل.

الحديث في صحيح ابن خزيمة:

وأخرجه إمام الأئمة ـ كما وصفوه ـ ابن خزيمة في صحيحه، فقد أورده عنه الحافظ السخاوي في كتابه (إستجلاب إرتقاء الغرف)[1]، وهذا كلام الحافظ جلال الدين السّيوطي في وصف صحيح ابن خزيمة،

(١) هذا الكتاب مخطوط وعندنا منه نسخة مصورة، والحديث في الورقة ٢٢.

«صحيح ابن خزيمة أعلىٰ مرتبةً من صحيح ابن حبان، لشدّة تحرّيه، حتىٰ أنّه يتوقف في التصحيح لأدنىٰ كلام في الإسناد فيقول: إن صحّ الخبر، وإن ثبت كذا، ونحو ذلك».

وقال: «قد علم ممّا تقرّر أنّ أصحّ من صنّف في الصحيح ابن خزيمة ثم ابن حبان ثم الحاكم، فينبغي أن يقال: أصحّها بعد مسلم ما اتفق عليه الثلاثة، ثم ابن خزيمة وابن حبان والحاكم، ثم ابن حبان والحاكم، ثم ابن خزيمة فقط، ثم ابن حبان فقط، ثم الحاكم فقط، إن لم يكن الحديث علىٰ شرط الشيخين»[١].

الحديث في صحيح أبي عوانة:

وأخرجه الحافظ أبو عوانة الإسفرائني في صحيحه، وأورده عنه العلّامة الشيخ محمود القادري في كتابه (الصّراط السوي)[٢]. وقد نصّ القوم علىٰ صحّة كتابه وتلقّوه بالقبول حتىٰ وصفوه بصاحب المسند الصحيح، فلاحظ ترجمته في وفيات الأعيان ٥ / ٤٣٦، وتذكرة الحفّاظ ٢ / ٧٧٩، ومرآة الجنان ٢٩ / ٢٦٩، وطبقات السبكي ٣ / ٤٨٧ وغيرها.

---

(١) تدريب الراوي ـ شرح تقريب النواوي ١ / ١٠٤، ١٠٩، ١٢٤.

(٢) هذا الكتاب مخطوط، وعندنا منه نسخة مصوّرة، والحديث في الورقة ١٨.

الحديث فيما أُلّف حول الصحاح أو الصحيحين:

وأخرجه الحاكم النيسابوري في كتابه (المستدرك على الصحيحين) بأسانيد على شرطهما.

وأخرجه أبو عبدالله الحميدي في (الجمع بين الصحيحين).

وأخرجه رَزين العبدري في (تجريد الصِّحاح).

الحديث في الكتب الملتزم فيها بالصحّة:

وأخرجه غير واحدٍ من الحفاظ في كتبهم التي التزموا فيها بالصحّة، كالعّلامة سراج الدين الفرغاني في كتابه (نصاب الأخبار) «الذي وعد بجمعه مقتصراً على إيراد ألف حديث صحيح»[(١)]. وكالحافظ ضياء الدين المقدسي في كتابه (المختارة) قال الحافظ السيوطي نقلاً عن الحافظ العراقي: «جمع كتاباً سمّاه (المختارة) والتزم فيه الصحّة»[(٢)].

ذكر بعض من نصّ على صحّته:

والذين نصّوا على صحّة هذا الحديث كثيرون، فمن أشهرهم:

محمد بن جرير الطبري ـ كما في كنز العمال ـ ولفظه: «عن

---

(١) كشف الظنون ٢ / ١٩٥٤.

(٢) التقييد والإيضاح: ٢٤، تدريب الراوي ١ / ١٤٤.

محمد بن عمر بن علي عن أبيه علي بن أبي طالب أن النبي قال: إني قد تركت فيكم ما إن أخذتم به لن تضلّوا كتاب اللّٰه سبب بيد اللّٰه وسبب بأيديكم وأهل بيتي. ابن جرير وصحّحه»[١].

ومحمد بن إسحاق، وتبعه الأزهري وابن منظور. وستعرف لفظه.

والقاضي الحافظ أبو عبد اللّٰه المحاملي، كما في كنز العمال، حيث رواه «عن علي: أن النبي ـ صلّىٰ اللّٰه عليه وسلّم ـ حضر الشجرة بخم، ثم خرج آخذاً بيد علي فقال: أيّها الناس: ألستم تشهدون أنّ اللّٰه ربّكم؟ قالوا: بلىٰ، قال: ألستم تشهدون أن اللّٰه ورسوله أولىٰ بكم من أنفسكم، وأن اللّٰه ورسوله مولاكم؟ قالوا: بلىٰ.

قال: فمن كان اللّٰه ورسوله مولاه فإنّ هذا مولاه، وقد تركت فيكم ما إن أخذتم به لن تضلّوا بعده: كتاب اللّٰه سببه بيده وسببه بأيديكم وأهل بيتي.

ابن راهويه

وابن جرير

وابن أبي عاصم

والمحاملي في أماليه وصحح»[٢].

---

(١) كنز العمال ١ / ٣٨٠.

(٢) كنز العمال ١٣ / ١٣٩.

والحافظ الذهبي في تلخيص المستدرك كما ستعرف.

والحافظ أبو بكر الهيثمي في (مجمع الزوائد).

والحافظ ابن كثير في تاريخه ٥ / ٢٠٩ ونقل تصحيح الذهبي، وفي تفسيره ٦ / ١٩٩.

والحافظ جلال الدين السّيوطي في الجامع الصغير.

وتبعه شارحه العلّامة المناوي.

وهو صحيح لدىٰ كلّ من أورده عن صحيح مسلم، ولا يحصىٰ عددهم.

حديث الثقلين وتواتره

لكنّ الحق أنّ هذا الحديث متواتر بالنظر إلى رواته في القرون المختلفة:

١ ـ رواته من الأصحاب:

ذكر الترمذي بعد أن أخرج حديث الثقلين عن جابر:

«وفي الباب عن: أبي ذر، وأبي سعيد، وزيد بن أرقم، وحذيفة بن أسيد».

وقد عرفت روايته عن أمير المؤمنين علي ـ عليه السلام ـ وعن زيد بن ثابت وأم سلمة.

وعرفت من عبارة ابن حجر المكي: «أنّ لحديث التمسّك بذلك طرقاً كثيرةً وردت عن نيف وعشرين صحابياً».

ولكنك إذا تتبّعت وجدتها واردةً عن نيف وثلاثين... ولكن لا حاجة، لثبوت التواتر بالعدد الذي ذكر بل بالأقلّ منه.

٢ ـ رواته من التّابعين:

وبالنظر في تلك الطرق الكثيرة التي أشار اليها ابن حجر المكي وغيره يعرف رواة الحديث من التابعين، الذين أثنى عليهم القرآن الكريم والنبيّ العظيم كما يروي القوم ويقولون... وهذه أسماء ثلّة من رواة حديث الثقلين من التابعين:

١ ـ أبو الطفيل عامر بن واثلة، وعداده في الصحابة، كما تقدم عن ابن حجر العسقلاني.

٢ ـ عطية بن سعد العوفي.

٣ ـ حنش بن المعتمر.

٤ ـ الحارث الهمداني.

٥ ـ حبيب بن أبي ثابت.

٦ ـ علي بن ربيعة.

٧ ـ القاسم بن حسّان.

٨ ـ حصين بن سبرة.

٩ ـ عمر بن مسلم.

١٠ ـ أبو الضحى مسلم بن صبيح.

١١ ـ يحيى بن جعدة.

١٢ ـ الأصبغ بن نباتة.

١٣ ـ عبدالله بن أبي رافع.

١٤ ـ المطلب بن عبدالله بن حنطب.

١٥ ـ عمر بن علي بن أبي طالب.

رواته عبر القرون:

وأمّا من رواه من بعد الصحابة والتابعين من أعلام الأمة وحفّاظ الحديث ومشاهير رجال العلم عبر القرون، فلا يحصون كثرةً، فإليك أسماء أشهرهم في كلّ قرن حسب الطّبقات.

القرن الثّاني:

١ ـ سعيد بن مسروق الثوري المتوفى سنة ١٢٦.

٢ ـ أبو إسحاق السبيعي سنة ١٢٩.

٣ ـ الركين بن الربيع ١٣١.

٤ ـ أبو حيان التيمي ١٤٥.

٥ ـ سليمان بن مهران الأعمش ١٤٧.

٦ ـ زكريا بن أبي زائدة ١٤٨.

٧ ـ محمد بن إسحاق المدني ١٥١.

٨ ـ كثير بن زيد ١٥٨.

٩ ـ معروف بن خرّبوذ المكي.

١٠ ـ أبو عوانة وضّاح بن عبدالله الواسطي ١٧٥.

١١ ـ حاتم بن إسماعيل ١٨٦.

١٢ ـ أبو بشر إسماعيل بن إبراهيم البصري المعروف بابن عليّة المتوفى سنة ١٩٣.

القرن الثالث

١٣ ـ محمد بن عبدالله أبو أحمد الزبيري الحبّال سنة ٢٠٣.

١٤ ـ أبو عامر عبد الملك بن عمرو العقدي ٢٠٤.

١٥ ـ جعفر بن عون المخزومي ٢٠٦.

١٦ ـ الأسود بن عامر الشامي ٢٠٨.

١٧ ـ يعلىٰ بن عبيد الطنافسي ٢٠٩.

١٨ ـ أبو غسّان مالك بن إسماعيل النهدي ٢١٩.

١٩ ـ أبو جعفر محمد بن حبيب البغدادي ٢٢٥.

٢٠ ـ سعيد بن سليمان الواسطي ٢٢٥.

٢١ ـ سعيد بن منصور الخراساني ٢٢٧.

٢٢ ـ محمد بن سعد الزهري البصري ٢٣٠.

٢٣ ـ أبو محمد خلف بن سالم المخرّمي السندي ٢٣١.

٢٤ ـ أبو خيثمة زهير بن حرب ٢٣٤.

٢٥ ـ أبو الفضل شجاع بن مخلد الفلاس البغوي ٢٣٥.

٢٦ ـ أبو بكر ابن أبي شيبة ٢٣٥.
٢٧ ـ أبو يعقوب إسحاق بن راهويه ٢٣٨.
٢٨ ـ أحمد بن حنبل ٢٤١.
٢٩ ـ سفيان بن وكيع الجراح ٢٤٧.
٣٠ ـ أبو محمد عبد بن حميد الكسي ٢٤٩.
٣١ ـ عباد بن يعقوب الرواجني ٢٥٠.
٣٢ ـ أبو موسى محمد بن المثنى العنزي ٢٥٢.
٣٣ ـ أبو محمد عبدالله بن عبد الرحمن الدارمي ٢٥٥.
٣٤ ـ مسلم بن الحجاج النيسابوري ٢٦١.
٣٥ ـ أحمد بن المنصور الرمادي ٢٦٥.
٣٦ ـ أحمد بن يونس أبو العباس الضبي ٢٦٨.
٣٧ ـ أبو عبدالله محمد بن يزيد ابن ماجة القزويني ٢٧٣.
٣٨ ـ أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني ٢٧٥.
٣٩ ـ يعقوب بن سفيان الفسوي ٢٧٧.
٤٠ ـ أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي ٢٧٩.
٤١ ـ أبو بكر ابن أبي الدنيا البغدادي ٢٨١.
٤٢ ـ أبو عبدالله الحكيم الترمذي ٢٨٥.
٤٣ ـ أبو بكر ابن أبي عاصم الشيباني ٢٨٧.
٤٤ ـ عبدالله بن أحمد بن حنبل ٢٩٠.

٤٥ـ أبو العباس ثعلب البغدادي ٢٩١.

٤٦ـ أبو بكر البزار البصري ٢٩٢.

٤٧ـ أبو جعفر المطين ٢٩٧.

القرن الرّابع:

٤٨ـ أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي ٣٠٣.

٤٩ـ الحسن بن سفيان النسوي ٣٠٣.

٥٠ـ أبو يعلى أحمد بن علي الموصلي ٣٠٧.

٥١ـ أبو يحيىٰ زكريا بن يحيىٰ الساجي ٣٠٧.

٥٢ـ أبو جعفر محمد بن جرير الطبري ٣١٠.

٥٣ـ أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة ٣١١.

٥٤ـ أبو بكر ابن أبي داود السجستاني ٣١٦.

٥٥ـ أبو عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفرائيني ٣١٦.

٥٦ـ أبو جعفر أحمد بن محمد الطحاوي ٣٢١.

٥٧ـ أبو عمر أحمد بن محمد بن عبد ربه القرطبي ٣٢٨.

٥٨ـ أبو عبد الله القاضي المحاملي ٣٣٠.

٥٩ـ أبو العباس أحمد بن محمد بن سعيد ابن عقدة ٣٣٢.

٦٠ـ أبو عبدالله محمد بن يعقوب بن الأخرم الشيباني ٣٤٤.

٦١ـ أبو محمد دعلج بن أحمد السجزي ٣٥١.

٦٢ ـ أبو القاسم الطبراني ٣٦٠.

٦٣ ـ أبو الشيخ ابن حيان ٣٦٩.

٦٤ ـ أبو منصور الأزهري اللغوي ٣٧٠.

٦٥ ـ أبو الحسين محمد بن المظفر البغدادي ٣٧٩.

٦٦ ـ أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني ٣٨٥.

٦٧ ـ أبو طاهر المخلِّص الذهبي ٣٩٣.

القرن الخامس:

٦٨ ـ أبو عبيد الهروي ٤٠١.

٦٩ ـ أبو عبدالله الحاكم النيسابوري ٤٠٥.

٧٠ ـ أبو سعد الخركوشي النيسابوري ٤٠٧.

٧١ ـ أبو زكريا يحيىٰ بن ابراهيم المزكي النيسابوري ٤١٤.

٧٢ ـ أبو إسحاق الثعلبي ٤٢٧.

٧٣ ـ أبو نعيم أحمد بن عبدالله الإصفهاني ٤٣٠.

٧٤ ـ أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي ٤٥٨.

٧٥ ـ أبو غالب ابن بشران النحوي ٤٦٢.

٧٦ ـ أبو عمر يوسف بن عبدالله ابن عبد البر القرطبي ٤٦٣.

٧٧ ـ أبو بكر الخطيب البغدادي ٤٦٣.

٧٨ ـ أبو محمد الحسن بن أحمد الغندجاني ٤٦٧.

٧٩ـ أبو عبدالله الحميدي الأزدي ٤٨٨.

٨٠ـ أبو المظفر السمعاني ٤٨٩.

القرن السادس:

٨١ـ أبو علي إسماعيل بن أحمد البيهقي ٥٠٧.

٨٢ـ أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي المعروف بابن القيسراني ٥٠٧.

٨٣ـ أبو شجاع شيرويه الديلمي ٥٠٩.

٨٤ـ أبو محمد حسين بن مسعود البغوي ٥١٦.

٨٥ـ أبو بكر المزرفي الشيباني ٥٢٧.

٨٦ـ زاهر بن طاهر الشحامي ٥٣٣.

٨٧ـ أبو الحسن رزين بن معاويه العبدري ٥٣٥.

٨٨ـ جار الله الزمخشري ٥٣٨.

٨٩ـ القاضي أبو الفضل عياض اليحصبي ٥٤٤.

٩٠ـ أبو الفضل ابن ناصر البغدادي ٥٥٠.

٩١ـ أبو العلاء الحسن بن أحمد الهمداني ٥٦٩.

٩٢ـ أبو القاسم علي بن الحسين ابن عساكر الدمشقي ٥٧١.

٩٣ـ أبو موسى محمد بن عمر المديني ٥٨١.

٩٤ـ سراج الدين أبو محمد الأوشي الفرغاني ٥٩٦.

القرن السابع:

٩٥ ـ أبو الفتح أسعد بن محمود العجلي ٦٠٠.

٩٦ ـ المبارك بن محمد المعروف بابن الأثير ٦٠٦.

٩٧ ـ أبو محمد عبد العزيز بن الأخضر البغدادي ٦١١.

٩٨ ـ أبو الحسن علي بن محمد المعروف بابن الأثير ٦٣٠.

٩٩ ـ ضياء الدين المقدسي ٦٤٢.

١٠٠ ـ أبو عبدالله ابن النجار البغدادي ٦٤٣.

١٠١ ـ رضي الدين الصاغاني ٦٥٠.

١٠٢ ـ أبو سالم محمد بن طلحة القرشي ٦٥٢.

١٠٣ ـ شمس الدين أبو المظفر سبط ابن الجوزي ٦٥٤.

١٠٤ ـ أبو الفتح الأبيوردي ٦٦٧.

١٠٥ ـ أبو زكريا النووي ٦٧٦.

١٠٦ ـ القاضي ناصر الدين البيضاوي ٦٨٥.

١٠٧ ـ محبّ الدين أبو العباس الطبري المكي ٦٩٤.

القرن الثامن:

١٠٨ ـ جمال الدين ابن منظور الأفريقي ٧١١.

١٠٩ ـ صدر الدين إبراهيم بن محمد الحموني ٧٢٢.

١١٠ ـ نجم الدين أبو العباس القمولي ٧٢٧.

١١١ ـ علاء الدين البغدادي الخازن ٧٤١.

١١٢ ـ أبو الحجاج المزي ٧٤٢.

١١٣ ـ أثير الدين أبو حيان الأندلسي ٧٤٥.

١١٤ ـ شمس الدين الذهبي ٧٤٨.

١١٥ ـ علاء الدين التركماني ٧٤٩.

١١٦ ـ أبو الفداء ابن كثير الدمشقي ٧٧٤.

١١٧ ـ سعد الدين التفتازاني ٧٩١.

القرن التاسع:

١١٨ ـ نور الدين أبو بكر الهيثمي ٨٠٧

١١٩ ـ مجد الدين الفيروزآبادي ٨١٧

١٢٠ ـ أبو العباس تقي الدين المقريزي ٨٤٥

١٢١ ـ ابن حجر العسقلاني ٨٥٢

١٢٢ ـ نور الدين ابن الصبّاغ المالكي ٨٥٥

القرن العاشر:

١٢٣ ـ أبو الخير شمس الدين السخاوي ٩٠٢.

١٢٤ ـ جلال الدين السيوطي ٩١١.

١٢٥ ـ نور الدين السمهودي ٩١١.

١٢٦ ـ شهاب الدين القسطلاني ٩٢٣.

١٢٧ ـ شمس الدين العلقمي ٩٢٩.

١٢٨ ـ شمس الدين الصالحي ٩٤٢.

١٢٩ ـ ابن الديبع الشيباني ٩٤٣.

١٣٠ ـ شمس الدين ابن طولون ٩٥٣.

١٣١ ـ محمد بن أحمد الخطيب الشربيني ٩٦٨.

١٣٢ ـ شهاب الدين ابن حجر المكي ٩٧٣.

١٣٣ ـ علي بن حسام الدين المتقي ٩٧٥.

١٣٤ ـ شيخ بن عبدالله العيدروس اليمني ٩٩٠.

القرن الحادي عشر:

١٣٥ ـ علي بن سلطان الهروي القاري ١٠١٣.

١٣٦ ـ عبد الرؤف المناوي ١٠٣١.

١٣٧ ـ نور الدين الحلبي ١٠٣٣.

١٣٨ ـ الشيخ عبد الحق الدهلوي ١٠٥٢.

١٣٩ ـ شهاب الدين الخفاجي المصري ١٠٦٩.

١٤٠ ـ علي بن أحمد العزيزي ١٠٧٠.

١٤١ ـ محمد بن محمد المغربي ١٠٩٤.

القرن الثاني عشر:

١٤٢ ـ صالح بن مهدي المقبلي الصنعاني المتوفى ١١٠٨.

١٤٣ ـ عبد الملك العصامي المكي ١١١١.

١٤٤ ـ محمد أمين المحبّي ١١١١.

١٤٥ ـ ابن حمزة الحسيني ١١٢٠.

١٤٦ ـ محمد بن عبد الباقي الأزهري ١١٢٢.

١٤٧ ـ رضي الدين بن محمد الشّامي ١١٤٢.

١٤٨ ـ عبد الغني النابلسي ١١٤٣.

١٤٩ ـ إبراهيم الشبراوي ١١٦٢.

١٥٠ ـ ولي الله بن عبدالرحيم الدهلوي ١١٧٦.

١٥١ ـ محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني ١١٨٢.

القرن الثالث عشر:

١٥٢ ـ أبو الفيض محمد مرتضى الزبيدي ١٢٠٥.

١٥٣ ـ مير غني الحسيني ١٢٠٧.

١٥٤ ـ محمد مبين بن محبّ الله الكهنوي ١٢٢٠.

١٥٥ ـ سليمان بن إبراهيم البلخي ١٢٩٣.

القرن الرابع عشر

١٥٦ ـ حسن العدوي الحمزاوي ١٣٠٣.

١٥٧ ـ أحمد زيني دحلان ١٣٠٤.

١٥٨ ـ صديق حسن القنوجي ١٣٠٧.

١٥٩ ـ أحمد ضياء الدين الكمشخانوي ١٣١١.

١٦٠ ـ مؤمن بن حسن الشبلنجي.

١٦١ ـ القاضي بهجت بهلول أفندي.

١٦٢ ـ الشيخ منصور علي ناصف.

١٦٣ ـ محمد بن عبد الرحمن المباركفوري ١٣٥٣.

١٦٤ ـ الشيخ محمود أبو ريّة.

١٦٥ ـ الشيخ يوسف بن إسماعيل النبهاني.

حديث الثقلين والمحاولات السقيمة

قد ذكرنا جملةً من ألفاظ حديث الثقلين وطائفةً من رواته في مختلف القرون، فلا ريب في تواتره فضلاً عن صحّته. وإذ لم يكن لأحدٍ مجال لأن يخدش في هذا الحديث من حيث السّند، ترىٰ بعضهم يحاول تحريف نصّه والتصرّف في متنه كي يسقط الاستدلال به:

* أخرج الخطيب البغدادي بإسناده عن مطيّن عن نصر بن عبد الرحمن عن زيد بن الحسن الأنماطي، عن معروف، عن أبي الطفيل عن حذيفة بن أسيد: «أن رسول الله صلّىٰ الله عليه [وآله] وسلّم قال: يا أيّها الناس إني فرط لكم، وأنتم واردون عليّ الحوض، وإني سائلكم حين تردون عليّ عن الثقلين، فانظروا كيف تخلفوني، الثقل الأكبر كتاب الله، سبب طرفه بيد الله، وطرفه بأيديكم، فاستمسكوا به ولا تضلّوا ولا تبدّلوا»[1].

---

(١) تاريخ بغداد ٨ / ٤٤٢.

أقول:

وسيأتي النصّ الكامل للحديث بترجمة «زيد بن الحسن الأنماطي».

* وأخرج أبو جعفر العقيلي في كتابه (الضعفاء الكبير) بإسناده عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر: «إن النبي صلّىٰ اللّٰه عليه [وآله] وسلّم خطب يوم عرفة فقال في خطبته: قد تركت فيكم ما لن تضلّوا بعده إن اعتصمتم به: كتاب اللّٰه. وأنتم مسؤلون عني فما أنتم قائلون؟ قالوا: نشهد أنك قد بلّغت وأدّيت ونصحت. فقال بإصبعه السبّابة يرفعها إلىٰ السماء وينكبّها إلىٰ الأرض: اللهم اشهد».

وهذا تحريف للحديث الذي أخرجه الترمذي في كتابه، وقد تقدّم لفظه وسيأتي أيضاً مع البحث عن سنده.

* وجاء ابن تيميّة الحراني، فزعم أنّ قوله صلّىٰ اللّٰه عليه وآله وسلّم: «وعترتي فإنهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض» غير صحيح، قال: «فهذا رواه الترمذي. وقد سئل عنه أحمد فضعّفه، وضعّفه غير واحد من أهل العلم وقالوا: لا يصح»[1].

(١) منهاج السنّة ٤ / ١٠٤.

أقول:

أوّلاً: يكفي للشيعي إخراج الترمذي وحده.

ثانياً: الترمذي غير منفرد به، فقد أخرجه كثيرون قبله وبعده، فمن المتقدّمين عليه الذين رووا هذا القول في حديث الثقلين:

١ ـ سليمان بن مهران الأعمش.

٢ ـ ومحمد بن إسحاق.

٣ ـ وأبو أحمد الزبيري الحبّال.

٤ ـ وأبو عامر العقدي.

٥ ـ ومحمّد بن سعد الزهري.

٦ ـ وابن بقيّة الواسطي.

٧ ـ وأحمد بن حنبل.

٨ ـ وعبّاد بن يعقوب الرواجني.

٩ ـ ونصر بن علي الجهضمي.

١٠ ـ وعبد الملك بن محمد الرقاشي البصري.

ومن المتأخّرين عن الترمذي الرّواة لهذه الفقرة من الحديث:

١ ـ الحكيم الترمذي.

٢ ـ عبدالله بن أحمد بن حنبل.

٣ ـ أبو بكر البزار.

٤ ـ أبو نصر القباني.

٥ ـ أبو عبدالرحمن النسائي.

٦ ـ أبو يعلى الموصلي.

٧ ـ محمد بن جرير الطبري.

٨ ـ أبو القاسم الطبراني.

٩ ـ الحاكم النيسابوري.

١٠ ـ شمس الدين الذهبي.

وثانياً: قوله عن أحمد أنه ضعّفه. لم نجد هذا النقل عن أحمد في شيء من كتب الحديث، على أن أحمد نفسه من أكبر وأشهر رواته في مسنده، وسيأتي الكلام عن ذلك بالتفصيل.

رابعاً: قوله: ضعّفه غير واحدٍ من أهل العلم. لا أساس له، لأنّ القوم بين راوٍ ومصحّح للحديث كلّه، وبين مضعّف للحديث كلّه، ولم نجد مضعّفاً لهذه الفقرة، كما لم نجد مضعّفاً له من أصله غير ابن الجوزي وستعلم ما في ذلك، وهلا ذكر ابن تيميّة واحداً من «غير واحد»!!

* وبما ذكرنا من رواية الأئمة الأعلام حديث الثقلين في مختلف القرون، وهم من بلادٍ مختلفة، فيهم المكي، والمدني، والشامي، والكوفي، والبصري، والخراساني... يظهر سقوط قول «الدكتور» عنه بأنّه «كوفي النّشأة»، فإن أراد أنّ رواته كلّهم من الشيعة، لكون الكوفة

مدينة شيعية.

قلنا: ليس الأمر كذلك، فقد كان في الكوفة شيعة وغير شيعة، بل كان في الكوفة أناس يسبّون علياً، وعثمانيّون يبغضون علياً عليه السّلام(١).

ولو سلّمنا كون الأمر كذلك، فقد عرفت أنّ التشيع غير ضائر، بل كان غير واحدٍ من شيوخ البخاري من الشيعة....

* هذا، ولا يعارض حديث التمسّك بالكتاب والعترة، ما ورد في بعض كتب القوم من الوصية بالكتاب والسنة بعنوان «الثقلين» ونحوه، وهذا واضح، إلّا أنّه لابدّ من الإلتفات إلى ما يلي:

أوّلاً:

لقد جاء في (الموطّأ) ما نصّه: «وحدّثني عن مالك أنّه بلغه أنّ رسول الله ـ صلّى الله عليه [وآله] وسلّم ـ قال: تركت فيكم أمرين لن تضلّوا ما تمسّكتم بهما كتاب الله وسنة نبيّه»(٢).

---

(١) روي عن عبدالرحمن بن أخي زيد بن أرقم قال: «دخلت على أم سلمة أم المؤمنين رضي الله عنها.

فقالت: من أين أنتم؟ فقلت: من أهل الكوفة. فقالت: أنتم الذين تشتمون النبي صلّى الله عليه [وآله] وسلّم. قالت: بلى. أليس يلعنون علياً ويلعنون من يحبّه؟! وكان رسول الله يحبّه» رواه الحافظ ابن عساكر في تاريخ دمشق، بترجمة علي ٢ / ١٦٤ ورواه غير أيضاً.

(٢) الموطّأ بشرح السيوطي ٢ / ٢٠٨.

أقول:

لم أجد الوصيّة بالكتاب والسنة بهذا اللّفظ في المصادر الأوليّة من الصّحاح وغيرها، وهذا الذي جاء في (الموطّأ) لا سند له، وتعبير «الدكتور» عنه بـ«غير متّصل الإسناد» في غير محلّه، وما في شرح السيوطي من أنه «وصله ابن عبدالبر من حديث كثير بن عبدالله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جدّه»[1] لايجدي، فإنه لو كان سند ابن عبدالبرّ معتبراً لنصّ عليه الجلال وغيره، واشتهر في الكتب الحديثيّة. هذا أوّلاً.

وثانياً: إنه يمكن التأكّد مما ذكرنا بمراجعة ترجمة (كثير بن عبدالله) في تهذيب التهذيب ٨ / ٣٧٧ ففيها ما يلي:

قال أبو طالب عن أحمد: منكر الحديث ليس بشيء.

وقال عبدالله بن أحمد: ضرب أبي على حديث كثير بن عبدالله في المسند ولم يحدّثنا عنه.

وقال أبو خيثمة: قال لي أحمد: لا تحدّث عنه شيئاً.

وقال الدوري عن ابن معين: لجدّه صحبة، وهو ضعيف الحديث، وقال مرةً: ليس بشيء.

وقال الدارمي عن ابن معين أيضاً: ليس بشيء.

---

(١) تنوير الحوالك ٢ / ٢٠٨.

وقال الآجري: سئل أبو داود عنه فقال: أحد الكذّابين. سمعت محمد بن الوزير يقول: سمعت الشافعي ـ وذكر كثير بن عبدالله بن عمرو بن عوف فقال ـ ذاك أحد الكذابين، أو أحد أركان الكذب.

وقال ابن أبي حاتم: سألت أبا زرعة عنه فقال: واهي الحديث.

وقال أبو حاتم: ليس بالمتين.

وقال النسائي في موضعٍ آخر: ليس بثقة.

وقال ابن عدي: عامّة ما يرويه لا يتابع عليه.

وقال أبو نعيم: ضعّفه علي بن المديني.

وقال ابن سعد: كان قليل الحديث، يستضعف.

وقال ابن حجر: ضعّفه السّاجي.

وثالثاً: إنه ضعيف عند ابن عبدالبر نفسه، بل قد ذكر أنه مجمع على ضعفه.

ورابعاً: فالحديث يرويه عن أبيه عن جدّه، وقد قال ابن حبان: روى عن أبيه عن جدّه نسخةً موضوعة لا يحلّ ذكرها في الكتب، ولا الرواية إلّا على جهة التعجّب!

وقال ابن السّكن: يروي عن أبيه عن جدّه أحاديث فيها نظر.

وقال الحاكم: حدّث عن أبيه عن جدّه نسخةً فيها مناكير.

وما ذكره الجلال من أنه «ما من مرسلٍ في الموطّأ إلّا وله عاضد أو

عواضد كما سأبيّن ذلك في هذا الشرح، فالصواب إطلاق أنّ الموطأ صحيح لا يستثنى منه شيء»(١).

رأي من عنده، وقد نقل هو عن الحافظ ابن حزم قال: «وقال ابن حزم في كتاب مراتب الديانة: أحصيت ما في موطأ مالك، فوجدت فيه من المسند خمسمائة ونيفاً، وفيه ثلاثمائة ونيف مرسلاً، وفيه نيف وسبعون حديثاً قد ترك مالك نفسه العمل بها، وفيه أحاديث ضعيفة وهّاها جمهور العلماء»(٢).

على أنّ رأيه هنا منقوض بكلامه في (تدريب الراوي) حيث ذكر فيه فوائد قال: «الثالثة: صرّح الخطيب وغيره بأن الموطأ مقدّم على كلّ كتابٍ من الجوامع والمسانيد» ثم قال السيوطي: «فعلى هذا هو بعد صحيح الحاكم»(٣).

أقول:

فالموطأ من حيث الصحّة متأخر رتبةً عن (المستدرك على الصحيحين) للحاكم، الذي أورده الحافظ ابن حجر العسقلاني في (لسان الميزان) وهذه هي العبارة كاملةً:

---

(١) تنوير الحوالك ١ / ٨

(٢) تنوير الحوالك ١ / ٩.

(٣) تدريب الراوي ١ / ٨٣

«إمام صدوق ولكنّه يصحّح في مستدركه أحاديث ساقطة فيكثر من ذلك، فما أدري هل خفيت عليه؟ فما هو ممّن يجهل ذلك، وإن علم فهو خيانة عظيمة، ثم هو شيعي مشهور بذلك، من غير تعرّض للشيخين، وقد قال أبو طاهر: سألت أبا إسماعيل عبدالله الإنصاري عن الحاكم أبي عبدالله، فقال: إمام في الحديث رافضي خبيث.

قلت: إنّ الله يحبّ الإنصاف: ما الرجل رافضي بل شيعي فقط، ومن شقاشقه قوله: اجتمعت الأمة علىٰ أنّ الضبي كذاب. وقوله في أن المصطفىٰ صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم ولد مسروراً مختوناً قد تواتر هذا. وقوله: إن عليّاً وصي.

فأمّا صدقه في نفسه ومعرفته بهذا الشأن، فأمر مجمع عليه. مات سنة ٤٠٥.

والحاكم أجلّ قدراً وأعظم خطراً وأكبر ذكراً من أن يذكر في الضعفاء. لكن قيل في الإعتذار عنه أنّه عند تصنيفه للمستدرك كان في أواخر عمره. وذكر بعضهم أنّه قد حصل له تغيّر وغفلة في آخر عمره. ويدلّ علىٰ ذلك أنّه ذكر جماعةً في كتاب الضعفاء له وقطع بترك الرواية عنهم، ومنع من الاحتجاج بهم، ثم أخرج أحاديث بعضهم في مستدركه وصحّحها...»[1].

---

(١) لسان الميزان ٥ / ٢٣٣.

موجز الكلام في مالك:

هذا، ويبقى الكلام على (مالك بن أنس) ولا بأس بنقل نقاطٍ مذكورةٍ في تراجمه في كتب القوم:

١ ـ كونه من الخوارج. قال أبو العباس المبرّد في بحثٍ له حول الخوارج: «وكان عدّة من الفقهاء يُنسبون إليهم، منهم عكرمة مولى ابن عباس، وكان يقال ذلك في مالك بن أنس. ويروي الزبيريّون: إن مالك بن أنس كان يذكر عثمان وعليّاً وطلحة والزبير فيقول: واللّه ما اقتتلوا إلّا على الثريد الأعفر»[١].

ويشهد بذلك تركه الرواية عن أمير المؤمنين عليه السّلام في (الموطأ) حتى أنّ هارون الرّشيد الذي حمل الناس على أخذ (الموطأ) تعجّب من ذلك[٢]. مع أنّه قد كذّب أناساً ثم أخرج عن بعضهم فيه، مثل هشام بن عروة[٣].

٢ ـ كونه مدلّساً. ذكروا ذلك عنه في غير موضع. وقال الخطيب البغدادي في أخبار بعض المدلّسين: «يقال: إن ما رواه مالك بن أنس عن ثور بن زيد عن ابن عباس، كان يرويه عن عكرمة عن ابن عباس، وكان

---

(١) الكامل ١ / ١٥٩.

(٢) تنوير الحوالك ١ / ٧.

(٣) مقدمة فتح الباري ٢ / ١٦٩.

مالك يكره الرواية عن عكرمة، فأسقط اسمه من الحديث وأرسله. وهذا لا يجوز، وإن كان مالك يرى الإحتجاج بالمراسيل، لأنه قد علم أنّ الحديث عمّن ليس بحجة عنده»[١].

٣ ـ **إجتماعه بالأمراء وسكوته عن منكراتهم.** قال عبدالله بن أحمد: «سمعت أبي يقول: كان ابن أبي ذئب ومالك يحضران عند الأمراء، فيتكلّم ابن أبي ذئب، يأمرهم وينهاهم ومالك ساكت. قال أبي: ابن أبي ذئب خير من مالك وأفضل»[٢].

٤ ـ **كان يتغنّى بالآلات.** حتّىٰ ذكر ذلك أبو الفرج الإصبهاني في كتابه[٣].

٥ ـ **تكلّم الأئمة فيه.** ولهذه الأمور وغيرها تكلّم فيه الأئمة في زمانه. قال الخطيب: «عابه جماعة من أهل العلم في زمانه»[٤] ثم ذكر: ابن أبي ذئب، وعبدالعزيز بن الماجشون، وابن أبي حازم، ومحمد بن إسحاق[٥].

وقال ابن عبدالبر: «تكلّم ابن أبي ذئب في مالك بن أنس بكلامٍ فيه

---

(١) الكفاية في علم الرواية: ٣٦٥.

(٢) العلل ومعرفة الرجال ١ / ١٧٩.

(٣) الأغاني ٢ / ٧٥. وانظر نهاية الأرب ٤ / ٢٢٩.

(٤) تاريخ بغداد ١٠ / ٢٢٣.

(٥) تاريخ بغداد ١٠ / ٢٢٤.

جفاء وخشونه كرهت ذكره»[١] وتكلّم فيه إبراهيم بن سعد ـ وكان يدعو عليه ـ وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم، وابن أبي يحيى[٢].

وثانياً:

لقد جاء في سيرة محمد بن إسحاق التي جمعها ابن هشام خطبة الرسول ـ صلّى الله عليه وآله وسلّم ـ في حجة الوداع، وممّا جاء في الخطبة قوله: «وقد تركت فيكم ما إن اعتصمتم به فلن تضلّوا أبداً أمراً بيّناً: كتاب الله وسنة نبيّه»[٣].

أقول:

خطبة الرسول صلّى الله عليه وآله وسلّم في حجة الوداع، في سيرة ابن إسحاق التي جمعها ابن هشام، ليس لها سند حتى ننظر فيه، وإنما جاء في الكتاب المذكور: «خطبة الرسول في حجة الوداع: قال ابن إسحاق: ثم مضى رسول الله ـ صلّى الله عليه [وآله] وسلّم ـ على حجّه... وخطب الناس خطبته التي بيّن فيها ما بيّن، فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: أيّها الناس! إسمعوا قولي...» هذا أوّلاً.

وثانياً: إن محمد بن اسحاق من رواة حديث الثقلين مع التصريح

---

(١) جامع بيان العلم ٢ / ١٥٧.

(٢) جامع بيان العلم ٢ / ١٥٨.

(٣) سيرة ابن هشام ٤ / ٦٠٣.

بصحّته، قال ابن منظور في (لسان العرب) ما نصّه: «وقال الأزهري ـ رحمه الله ـ وفي حديث زيد بن ثابت قال قال رسول الله ـ صلّى الله عليه [وآله] وسلّم ـ: إنّي تارك فيكم ثقلين خلفي، كتاب الله وعترتي، فإنهما لن يتفرقا حتى يردا عليّ الحوض.

وقال: قال محمد بن إسحاق: هذا حديث صحيح، ورفعه عن زيد بن أرقم وأبي سعيد الخدري، وفي بعضها: إني تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي أهل بيتي، فجعل العترة أهل البيت»[1].

ثالثاً: ابن اسحاق أيضاً مقدوح عند جماعةٍ من أعلام القوم، فقد رمي بالتدليس، وبالقدر، وبالتشيع، وقال غير واحدٍ منهم مثل: سليمان التيمي، ويحيى القطّان، ووهب بن خالد، ومالك بن أنس، وغيرهم: «كذّاب».

وإن شئت التفصيل فراجع ما ذكره الحافظ ابن سيد الناس المتوفى ٧٣٤ في مقدّمة سيرته (عيون الأثر).

ثالثاً:

جاء في (فيض القدير ـ شرح الجامع الصغير) رواية عن أبي هريرة عن النبي صلّى الله عليه وآله وسلّم أنه خطب في حجة الوداع فقال: «تركت فيكم شيئين لن تضلّوا بعدهما: كتاب الله وسنتي، ولن يتفرقا

---

(١) لسان العرب ٤ / ٥٣٨.

حتى يردا عليَّ الحوض»[١].

وقد أورد «الدكتور» هذا الحديث من دون أن يشير إلى مصدره ـ وهو المستدرك ـ وينظر في سنده!

وهذا سند الحديث: «أخبرنا أبو بكر ابن إسحاق الفقيه، أنبأ محمد بن عيسى بن السكن الواسطي، ثنا داود بن عمرو الضبي، ثنا صالح بن موسى الطلحي، عن عبد العزيز بن رفيع، عن أبي صالح، عن أبي هريرة...»[٢].

وفيه: صالح بن موسى الطلحي الكوفي. قال ابن حجر العسقلاني:

قال ابن معين: ليس بشيء.

وقال أيضاً: صالح وإسحاق ابنا موسى: ليسا بشيء ولا يكتب حديثهما.

وقال هاشم بن مرثد عن ابن معين: ليس بثقة.

وقال الجوزجاني: ضعيف الحديث على حسنه.

وقال ابن أبي حاتم عن أبيه: ضعيف الحديث جدّاً كثير المناكير عن الثقات؛ قلت: يكتب حديثه؟ قال: ليس يعجبني حديثه.

وقال البخاري: منكر الحديث عن سهيل بن أبي صالح.

---

(١) فيض القدير ٣ / ٢٤٠.

(٢) المستدرك على الصحيحين ١ / ٩٣.

وقال النسائي: لا يكتب حديثه، ضعيف.

وقال في موضع آخر: متروك الحديث.

وقال ابن عدي: عامة ما يرويه لا يتابعه عليه أحد وهو عندي ممّن لا يتعمّد الكذب، وليس يشبه عليه، ويخطىء، وأكثر ما يرويه عن جدّه من الفضائل ما لا يتابعه عليه أحد.

وقال الترمذي: تكلّم فيه بعض أهل العلم.

وقال عبدالله بن أحمد: سألت أبي عنه فقال: ما أدري، كأنه لم يرضه.

وقال العقيلي: لا يتابع على شيء من حديثه.

وقال ابن حبان: كان يروي عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات حتى يشهد المستمع لها أنّها معمولة أو مقلوبة، لا يجوز الإحتجاج به.

وقال أبو نعيم: متروك، يروي المناكير»[١].

---

(١) تهذيب التهذيب ٤ / ٣٥٤.

مع الدكتور السالوس

في سند

حديث الثقلين

كلامه في مقدّمة البحث

وإذ عرفت في الفصول السابقة موجز الكلام حول تواتر حديث الثقلين فضلاً عن صحته، بعد أن وقفت على طائفةٍ من ألفاظه المعتبرة المشتملة على الأمر بالتمسّك بالكتاب والعترة، والتأكيد على أنّ الأمة لن تضلّ ما دامت متمسّكةً بهما ومنقادةً لهما وآخذةً عنهما، والتأكيد على أنهما لن يفترقا حتى يردا الحوض....

إذا عرفت ذلك... فلننظر فيما ذكره الدكتور السّالوس في بحثه حول هذا الحديث الشريف وفقهه...

وقد جعل الدكتور بحثه في فصلين: «الفصل الأول: الروايات من كتب السُنّة» وهذا الفصل يبدأ من الصفحة رقم ـ ٩ ـ الى الصفحة ـ ٣٣ ـ. ثم «الفصل الثاني: فقه الحديث» من الصفحة (٣٤) إلى الصفحة (٤٠).

وقد ذكر قبل الفصل الأول:

«الحديث ومنهج الدراسة» جاء فيه:

«يطلق الثقلان على الجن والإنس، قال تعالىٰ في سورة الرحمن ﴿سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَا الثَّقَلَانِ﴾. غير أنّ هذا المعنىٰ ليس المراد هنا، وإنّما المراد: القرآن الكريم وعترة رسول اللّه ـ صلّىٰ اللّه عليه [وآله][(١)] وسلّم ـ والثقلان مثنّى ثقل ـ بفتحتين ـ أي: الشيء النفيس الخطير. والمقصود بحديث الثقلين: ما يروىٰ عن الرسول ـ صلّىٰ اللّه عليه وسلّم ـ أنه ترك بعده كتاب اللّه المجيد وأهل بيته الأطهار. قال الإمام النووي: قال العلماء: سمّيا ثقلين لعظمهما وكبير شأنهما. وقيل: لثقل العمل بهما والحديث اختلفت أسانيده وتنوّعت متونه».

أقول:

سنتكلّم عن المراد بالثقلين، وعن معنىٰ هذه الكلمة، في الباب الثاني حيث نبحث عن «فقه الحديث».

وليس المقصود بحديث الثقلين «ما يروىٰ عن الرّسول»!! وإنّما هو حديث مقطوع بصدوره عنه صلّىٰ اللّه عليه وآله وسلّم، رواه عنه من أصحابه من عرفت، ورواه عنهم التابعون، ثم رواه الأئمة والحفّاظ في

---

(١) نضيف في كلّ موردٍ من موادر الصّلوة والتسليم [وآله] عطفاً علىٰ النبي صلّىٰ اللّه عليه وآله وسلّم، لأنّ النبي هو أمرنا بذلك في الأحاديث المتفق عليها، لكن بعض من ينتسب إلىٰ السنّة ويجعل نفسه من أهلها يلتزم بمخالفة هذه السنة الثابتة عنه لدى الفريقين!

مختلف القرون، كما عرفت أنّ النبي ـ صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم ـ قد كرّر هذا الكلام مرّةً بعد أخرىٰ، لا سيّما في أواخر حياته الكريمة، وفي زمنٍ قصير، إذ لم يكن بين موقفه في يوم عرفة وبين وفاته ثلاثة أشهر... وسيأتي مزيد بيان لهذا في «فقه الحديث».

وأمّا قوله: «والحديث اختلفت أسانيده وتنوّعت متونه» فاعتراف بالحقيقة، فأسانيده كثيرة جداً، ومتونه المتنوّعة يجمعها الوصيّة بالكتاب والعترة ووجوب اتّباعهما وامتثال أوامرهما ونواهيهما... كما ستعرف ذلك.

قال:

«وصدر في القاهرة مؤخّراً كتاب عنوانه حديث الثقلين، ذكر مؤلّف الكتاب أنه ينقل الأخبار الصحيحة الموقوفة المنسوبة إلىٰ أصحابها ورواتها. ونشرت الكتاب جهة علميّة أيّدت قول المؤلّف. نظرت في الكتاب فوجدته...».

أقول:

هذا الكتاب الصّادر في القاهرة بالعنوان المذكور، إنما أُلّف في سنة (١٣٧٠) ونشر في القاهرة في سنة (١٣٧٤) أي قبل أن ينشر «الدكتور» كتابه بأكثر من (٣٠) سنة، فهل يعبّر عن هذا الزّمان بـ«مؤخّراً»؟!

ثم لماذا لم يذكر «الجهة العلميّة» التي نشرت الكتاب وأيّدته؟

وإذا كان «الدكتور» يحاول كتم اسم «الجهة العلميّة» التـي أيّـدت قول مؤلّف كتاب (حديث الثقلين) المطبوع الموجود بين أيدي الناس، فما ظنّك به في المسائل العلميّة، والقضايا الدقيقة؟

نعم، هذا الكتاب ألّفه العلّامة الشيخ قوام الدين الوشنوي، ونشرته وأيّدته (دار التقريب بين المذاهب الإسـلامية) فـي القـاهرة، والعـلماء الأعلام أصحاب مجلّه (رسالة الإسلام)....

يقول الدكتور:

«رأيت أن أتتبع روايات هذا الحديث الشريف في كتب السنّة قدر الاستطاعة، وأجمع كلّ الروايات».

لكنّه لم يتطرّق إلّا لرواياته في (صحيح مسـلم) و (مسند أحمد) و (صحيح الترمذي) و (المستدرك عـلى الصـحيحين) مـع وجـوده فـي عشرات الكتب غيرها.. وهذا ليس ببعيد ممّن يكتم إسم «الجهة العلمية» التي اعترفت بالحق!!

اللهم إلّا أن يكون لقصرباعه الذي عبّر عنه بـ«قدر الاستطاعة»!!

كلامه في الفصل الأوّل: الروايات من كتب السنّة

وقبل الورود في البحث نشير إلى أنّ عنوان الفصل الأوّل من كتابه ـ وهو «الروايات من كتب السنّة» ـ يوهم أن ليس لحديث الثقلين ذكر إلّا

في الكتب التي ذكرها، وهذا مخالف للواقع كما نبهّنا عليه من قبل. فإن أراد من كلمة «من» في العنوان أنّ ما ذكر بعض روايات كتب السنّة لا كلّها، فقد اعترف بالحقيقة، وأنّه لم يتتبّع روايات هذا الحديث في كتب السنّة...!!

ثم إنّه ذكر:

«أوّلاً ـ الموطأ، لا نجد في موطأ الإمام مالك ذكراً للثقلين....

ثانياً: ذكر الكتاب والسنّة في غير الموطّأ...».

لكنه يعلم جيّداً: أنّ الكلام ليس في وصيّة النبيّ صلّى اللّه عليه وآله وسلّم بالكتاب والسنّة... ولذا يقول ـ بعد ذكر ما أراد ذكره ـ «ولسنا في حاجةٍ إلى أن نطيل الوقوف هنا، فلا خلاف بين المسلمين في وجوب التمسّك والإعتصام بالقرآن الكريم والسنّة النبويّة المطهّرة».

فما الغرض من ذكر هذه الأحاديث مع هذا الإعتراف؟

إنّ وجوب التمسّك والإعتصام بالقرآن والسنّة لا خلاف فيه بين المسلمين، كما لا خلاف بينهم في أنّ ما دلّ على هذا المعنى لا يعارض ما يدلّ على وجوب التمسّك والاعتصام بالقرآن والعترة، بل إنّ كلاّ منهما مفسّر للآخر ومؤيّد له... فالنبي صلّى اللّه عليه وآله وسلّم يأمر بالتمسّك بالقرآن والسنّة، لكن لا بالسنّة التي يأتي بها أبو هريرة وأمثاله من الكذّابين عليه في حياته وبعد وفاته صلّى اللّه عليه وآله وسلّم، بل

بالسنّة التي ينقلها العترة الطّاهرة وأتباعهم، الذين لا خلاف بين المسلمين في وجوب قبول ما رووه عنه....

لكنّا نعترض على «الدكتور» بأنّ الأحاديث التي أوردها لا أساس لها من الصحّة، فحديث (الموطأ) لا سند له، وكذا ما جاء في (سيرة ابن هشام)، وما نقله عن (فيض القدير) عن أبي هريرة ضعيف جدّاً، وهو عن (مستدرك الحاكم) الذي سيطعن «الدكتور» فيه وفي مولّفه نقلاً عن (لسان الميزان)!! ولعلّه لذا نسب الحديث هنا إلى (فيض القدير) دون (المستدرك)!!

هذا، وقد تكلّمنا على كلّ هذا في أحد الفصول الماضية تحت عنوان (حديث الثقلين والمحاولات السقيمة).

البخاري وحديث الثقلين:

يقول: «الدكتور»:

«ثالثاً: الصحيحان: لم يرد في صحيح البخاري ذكر لحديث الثقلين، إلّا ما أشرنا إليه من قبل من أن الإمام البخاري جعل من كتب صحيحه: كتاب الاعتصام بالكتاب والسنّة».

لكن ما المقصود من هذا الكلام؟ فسواء جعل البخاري ذلك من كتب كتابه أو لم يجعل، فالاعتصام بالكتاب والسنّة لا خلاف فيه بين المسلمين... ولكن إذا كان إعراض البخاري عن حديث التمسّك

بالكتاب والعترة موهناً له، فقد أعرض عن حديث الثقلين الوارد في الموطّأ!

لكن حديث الموطأ لا سند له، وإعراض البخاري أو غيره عن حديثٍ لا يوهنه إذا كان له طريق صحيح، وقد نصّ غير واحدٍ من الأئمة على أنّه ليس كلّ ما ليس في الصحيحين بمردود، وهذه عبارة الإمام النووي ـ كما وصفه «الدكتور» لدى النقل عنه ـ في الدفاع عن الصحيحين: «فإنّهما لم يلتزما استيعاب الصحيح، بل صحّ عنهما تصريحهما بأنهما لم يستوعباه، وإنما قصدا جمع جملٍ من الصحيح، كما يقصد المصنّف في الفقه جمع جملةٍ من مسائله»[١].

وقال ابن القيّم في حديث أبي الصهباء الذي انفرد به مسلم: «وما ضرّ ذلك الحديث انفراد مسلم به شيئاً، ثم هل تقبلون أنتم أو أحد مثل هذا في كلّ حديثٍ ينفرد به مسلم عن البخاري؟ وهل قال البخاري قط: إن كلّ حديثٍ لم أدخله في كتابي فهو باطل أو ليس بحجةٍ أو ضعيف؟ وكم قد احتجّ البخاري بأحاديث خارج الصحيح وليس لها ذكر في صحيحه؟ وكم صحّح من حديثٍ خارج عن صحيحه؟!»[٢].

بل إنّهم طعنوا في كثيرٍ من الأحاديث التي أخرجها وحكم

(١) المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج ١ / ٢٧.

(٢) زاد المعاد في هدي خير العباد ٤ / ٦٠.

بصحتّها، كما تقدّم في المقدّمة.

على أنّه لو أخرج البخاري حديث التمسّك بالكتاب والعترة في كتابه المعروف بالصحيح، لكان من الممكن أن يقدح «الدكتور» في سنده!! كما فعل بالنسبة إلى سند رواية مسلم له في كتابه الذي قدّمه غير واحدٍ من أكابر القوم على كتاب البخاري!

ثم إنّ البخاري وإن لم يخرج هذا الحديث الشريف في كتابه المعروف بالصحيح، فقد أشار إليه في تاريخه الكبير حيث عنون «حذيفة» فقال:

«حذيفة بن أسيد أبو سريحة الغفاري، قال سعيد بن سليمان: حدثنا زيد بن الحسن الكوفي قال: حدثنا معروف بن خرّبوذ قال: حدثنا أبو الطفيل عن حذيفة بن أسيد الغفاري قال قال رسول اللّٰه صلّى اللّٰه عليه [وآله] وسلّم: إنكم واردون عليّ الحوض.

نزل الكوفة»[١].

رواية مسلم بن الحجاج النيسابوري:

ثم يقول «الدكتور»:

«أما الإمام مسلم، فقد ذكر أربع روايات لهذا الحديث الشريف،

---

(١) التاريخ الكبير ٣ / ٩٦.

نثبتها هنا كما جاءت في صحيحه، وكلّها عن زيد بن أرقم، في باب فضائل علي بن أبي طالب. كتاب فضائل الصّحابة، رضي الله عنهم، والرّوايات هي:

١ ـ حدثني زهير بن حرب وشجاع بن مخلّد جميعاً عن ابن عليّة. قال زهير: حدثنا إسماعيل بن إبراهيم، حدثني أبو حيّان، حدثني يزيد بن حيان قال: انطلقت أنا وحصين بن سبرة وعمر بن مسلم إلى زيد بن أرقم، فلمّا جلسنا إليه قال له حصين: لقد لقيت يا زيد خيراً كثيراً، رأيت رسول الله صلّى الله عليه [وآله]وسلّم وسمعت حديثه، وغزوت معه، وصلّيت خلفه. لقد لقيت يا زيد خيراً كثيراً، حدثنا يا زيد ما سمعت من رسول الله صلّى الله عليه [وآله] وسلّم. قال:

يا ابن أخي، والله لقد كبرت سنّي، وقدم عهدي، ونسيت بعض الذي كنت أعي من رسول الله صلّى الله عليه [وآله] وسلّم. فما حدّثتكم فاقبلوا وما لا فلا تكلّفونيه. ثم قال: قام رسول الله صلّى الله عليه [وآله] وسلّم يوماً فينا خطيباً بماءٍ يدعى خمّاً، بين مكة والمدينة، فحمد الله وأثنى عليه، ووعظ وذكّر، ثم قال: أما بعد، ألا أيّها الناس، فإنما أنا بشر يوشك أن يأتي رسول ربي فأجيب، وأنا تارك فيكم ثقلين: أوّلهما كتاب الله، فيه الهدى والنور، فخذوا بكتاب الله واستمسكوا به. فحثّ على كتاب الله ورغّب فيه. ثم قال: وأهل بيتي. أذكّركم الله في أهل بيتي،

أذكّركم اللّه في أهل بيتي، أذكّركم اللّه في أهل بيتي. فقال له حصين: ومن أهل بيته يا زيد؟ أليس نساؤه من أهل بيته؟ قال: نساؤه من أهل بيته، ولكن أهل بيته من حرم الصّدقة بعده. قال: ومن هم؟ قال: هم آل علي وآل عقيل وآل جعفر وآل عباس. قال: كلّ هؤلاء حرم الصدقة؟ قال: نعم.

٢ ـ وحدثنا محمد بن بكّار بن الريّان، حدثنا حسّان (يعني ابن إبراهيم) عن سعيد بن مسروق، عن يزيد بن حيان، عن زيد بن أرقم، عن النبي صلّى اللّه عليه [وآله] وسلّم. وساق الحديث بنحوه، بمعنى حديث زهير.

٣ـ حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدّثنا محمد بن فضيل. ح وحدثنا إسحاق بن ابراهيم، أخبرنا جرير، كلاهما عن أبي حيان، بهذا الإسناد، نحو حديث إسماعيل. وزاد في حديث جرير: كتاب اللّه فيه الهدى والنور، من استمسك به وأخذ به كان على الهدى، ومن أخطأه ضلّ.

٤ ـ حدثنا محمد بن بكار بن الريّان، حدثنا حسان (يعني ابن إبراهيم) عن سعيد (وهو ابن مسروق) عن يزيد بن حيّان، عن زيد بن أرقم قال: دخلنا عليه فقلنا له: لقد رأيت خيراً، لقد صاحبت رسول اللّه صلّى اللّه عليه [وآله] وسلّم، وصلّيت خلفه. وساق الحديث بنحو حديث أبي حيّان، غير أنه قال: ألا وإني تارك فيكم ثقلين، أحدهما:

كتاب الله عزّوجل، وهو حبل الله، من اتّبعه كان على هدى ومن تركه كان على ضلالة. وفيه: فقلنا: من أهل بيته؟ نساؤه؟ قال: لا وأيم الله، إنّ المرأة تكون مع الرجل العصر من الدهر، ثم يطلّقها، فترجع إلى أبيها وقومها. أهل بيته أصله وعصبته الذين حرموا الصدقة بعده».

أقول:

ذكر نصوص روايات مسلم، ولم يتكلّم هنا بشيءٍ حول أسانيدها.

ثم قال:

«رابعاً: مسند الإمام أحمد وروايته عن زيد بن أرقم: ذكر الإمام أحمد في مسنده سبع روايات لحديث الثقلين، احداها عن زيد بن أرقم، وهي تتفّق مع ما رواه الإمام مسلم...».

فذكر رواية أحمد المتفقة مع ما رواه مسلم....

وبالنسبة إلى أسانيد هذه الروايات قال: «رأينا فيما سبق ما رواه الإمامان مسلم وأحمد عن زيد بن أرقم، وهذا لا خلاف حول صحّته» لكنّه ـ مع ذلك ـ ينسب إلى ابن الجوزي القول بأنّ الحديث من الأحاديث الموضوعة، ثمّ يتفضّل فيقول: «وإن كانت الروايات في جملتها كما يبدو لنا لا تجعل الحديث ينزل إلى درجة الموضوع»[1].

---

(١) أنظر: ٢٤.

أقول: صارت زحمة[١]!!

وسيتبيّن لك حقيقة الأمر... فانتظر....

رواية أحمد بن حنبل:

ثم قال: «خامساً: باقي روايات الثقلين في المسند وغيره:

بالبحث في كتب السنّة نجد روايتين في سنن الترمذي تتّفقان مع روايات مسند الإمام أحمد الستة، التي أشرنا إليها من قبل، ونذكر هنا الروايات الثمانية، ثم نتحدّث عنها. روايات المسند هي:

١ ـ حدّثنا عبدالله، حدّثني أبي، حدّثنا أسود بن عامر، أخبرنا إسرائيل ـ يعني إسماعيل بن أبي إسحاق الملائي ـ عن عطية عن أبي سعيد قال قال رسول الله صلّىٰ الله عليه [وآله] وسلّم: إني تارك فيكم الثقلين، أحدهما أكبر من الآخر، كتاب الله، حبل ممدود من السماء إلى الأرض، وعترتي أهل بيتي، وإنهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض» ٣/ ١٤.

٢ ـ حدّثنا عبدالله، حدّثني أبي، حدّثنا أبو النضر، حدّثنا محمد ـ يعني ابن طلحة ـ عن الأعمش، عن عطية العوفي، عن أبي سعيد الخدري، عن النبي صلّىٰ الله عليه [وآله] وسلّم قال: إني أوشك أن أدعى

(١) مثل عراقي، يضربُ لمن يدلي بشيءٍ من الحق ـ لا كلّه ـ ويجعل نفسه متفضّلاً!!

فأجيب، وإني تارك فيكم الثقلين، كتاب الله عزّوجل، كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض، وعترتي أهل بيتي. وإن اللّطيف الخبير أخبرني أنهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض، فانظروني بم تخلفوني فيهما؟ ٣/١٧.

٣ ـ حدّثنا عبدالله، حدّثني أبي، ثنا ابن نمير، ثنا عبد الملك ـ يعني ابن أبي سليمان ـ عن عطية عن أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلّى الله عليه [وآله]: إني قد تركت فيكم الثقلين، أحدهما أكبر من الآخر: كتاب الله عزّوجلّ حبل ممدود من السماء إلى الأرض، وعترتي أهل بيتي، ألا إنهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض» ٣/٢٦.

٤٤ ـ حدّثنا عبدالله، حدّثني أبي، ثنا ابن نمير، ثنا عبد الملك بن أبي سليمان، عن عطية العوفي، عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله صلّى الله عليه [وآله] وسلّم: إني قد تركت فيكم ما إن أخذتم به لن تضلّوا بعدي: الثقلين، أحدهما أكبر من الآخر، كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض، وعترتي أهل بيتي، ألا وإنهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض» ٣/٥٩.

٥ ـ حدّثنا عبدالله، حدّثني أبي، ثنا الأسود بن عامر، ثنا شريك، عن الركين، عن القاسم بن حسّان، عن زيد بن ثابت، قال قال رسول الله صلّى الله عليه [وآله]وسلّم. إني تارك فيكم خليفتين، كتاب الله حبل

ممدود ما بين السماء والأرض ـ أو ما بين السماء إلى الأرض ـ وعترتي أهل بيتي، وإنهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض» ٥ / ١٨١ ـ ١٨٢.

٦ ـ حدّثنا عبدالله، حدّثني أبي، ثنا أبو أحمد الزبيري، ثنا شريك عن الركين، عن القاسم بن حسان، عن زيد بن ثابت، قال: قال رسول الله صلّى الله عليه [وآله] وسلّم: إني تارك فيكم خليفتين: كتاب الله وأهل بيتي. وإنهما لن يتفرقا حتى يردا عليّ الحوض جميعاً» ٥ / ١٨٩ ـ ١٩٠.

والترمذي أخرج روايتين، هما:

١ ـ حدّثنا نصر بن عبد الرحمن الكوفي، حدّثنا زيد بن الحسن ـ هو الأنماطي ـ عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جابر بن عبدالله قال: رأيت رسول الله ـ صلّى الله عليه [وآله] وسلّم ـ في حجته يوم عرفة، وهو على ناقته القصواء ـ يخطب، فسمعته يقول: يا أيها الناس، قد تركت فيكم ما إن أخذتم به لن تضلّوا: كتاب الله وعترتي أهل بيتي. (حسن غريب).

٢ ـ حدّثنا علي بن المنذر كوفي، حدّثنا محمد بن فضيل، قال: حدّثنا الأعمش، عن عطية، عن أبي سعيد، والأعمش عن حبيب بن أبي ثابت، عن زيد بن أرقم ـ رضي الله عنهما ـ قالا: قال رسول الله ـ صلّى الله عليه [وآله] وسلّم ـ: إني تارك فيكم ما إن تمسّكتم به لن تضلّوا بعدي، أحدهما أعظم من الآخر، كتاب الله حبل ممدود من

السماء إلىٰ الأرض وعترتي أهل بيتي، ولن يتفرقا حتىٰ يردا علىٰ الحوض، فانظروا كيف تخلفوني فيهما (حسن غريب)».

أقول: هنا مؤاخذات:

أوّلاً: روايات المسند أكثر ممّا ذكر:

لقد نصّ «الدكتور» على أنه: «ذكر الإمام أحمد في مسنده سبع روايات لحديث الثقلين، إحداها عن زيد بن أرقم».

لكنّ الموجود في المسند أكثر... فمن رواياته: الرواية الآتية وهي عن زيد بن أرقم، وهذا نصّها:

«حدّثنا عبدالله، حدّثني أبي، ثنا أسود بن عامر، ثنا إسرائيل، عن عثمان بن المغيرة، عن علي بن ربيعة، قال: لقيت زيد بن أرقم ـ وهو داخل علىٰ المختار أو خارج من عنده ـ فقلت له: أسمعت رسول الله صلّىٰ الله عليه [وآله] وسلّم يقول: إني تارك فيكم الثقلين؟ قال: نعم»[1].

وأخرجه أحمد في كتابه الآخر (فضائل الصحابة) ط / جامعة أُم القُرىٰ، ونصّ محققه علىٰ صحّته.

لكنّ: «الدكتور» أسقطه من الحساب!! لماذا؟ لأنّ هذه الرواية من أقوى روايات حديث الثقلين سنداً ودلالةً، فلا مناص من كتمه!!

(١) مسند أحمد ٤ / ٣٧١.

وكما كتم ذكر رواية علي بن ربيعة هذه عن زيد، وهي في مسند أحمد، كذلك كتم ذكر رواية يحيى بن جعدة عنه، وهي في مستدرك الحاكم بسند صحيح على شرط الشيخين، عند الحاكم والذهبي، كما سترى....

وثانياً: عدم ذكر صحيح الترمذي بالاستقلال:

ثم لماذا لم يذكر صحيح الترمذي ولم يعنونه بالاستقلال؟

إنّ الغرض من ذلك هو التمهيد للطعن في أسانيده!!

لقد ذكر الشيخ أحمد محمد شاكر ـ في مقدّمة شرحه وتحقيقه لكتاب الترمذي ـ ترجمةً وافيةً له وتعريفاً بكتابه، نقلاً عن كبار العلماء السّابقين، حتىٰ ذكر عن بعضهم التصريح بأنّ كتاب الترمذي أنفع من كتابي البخاري ومسلم، وعن آخر أنه قال بعد ذكر الموطأ وكتابي البخاري ومسلم: ليس فيهم مثل كتاب أبي عيسىٰ... فإن شئت الوقوف علىٰ ذلك فارجع إليه.

وثالثاً: التحريف في كلام الترمذي:

وكما لم ينوّه بشأن كتاب الترمذي كذلك عمد إلىٰ تحريفه، للغرض المذكور... ولأجل أن يتبيّن واقع الأمر ننقل نصّ ما ذكره الترمذي:

«حدّثنا نصر بن عبد الرحمن الكوفي، حدّثنا زيد بن الحسن ـ هو الأنماطي ـ عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر بن عبد اللّٰه قال: رأيت رسول اللّٰه صلّىٰ اللّٰه عليه [وآله] وسلّم في حجته يوم عرفة، وهو علىٰ ناقته القصواء يخطب، فسمعته يقول: يا أيها الناس إني قد تركت فيكم ما إن أخذتم به لن تضلّوا: كتاب اللّٰه وعترتي أهل بيتي.

قال: وفي الباب عن: أبي ذر، وأبي سعيد، وزيد بن أرقم، وحذيفة بن أسيد.

قال: وهذا حديث حسن غريب من هذا الوجه.

قال: وزيد بن الحسن قد روى عنه سعيد بن سليمان وغير واحد من أهل العلم»(١).

«حدّثنا علي بن المنذر، كوفي، حدّثنا محمد بن فضيل، قال: حدّثنا الأعمش، عن عطية عن أبي سعيد، والأعمش عن حبيب بن أبي ثابت، عن زيد بن أرقم ـ رضي اللّٰه عنهما ـ قالا:

قال رسول اللّٰه ـ صلّىٰ اللّٰه عليه [وآله] وسلّم: إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلّوا بعدي، أحدهما أعظم من الآخر: كتاب اللّٰه حبل ممدود من السماء إلىٰ الأرض، وعترتي أهل بيتي، ولن يتفرقا حتى يردا

(١) صحيح الترمذي ٥ / ٦٢١.

عليَّ الحوض. فانظروا كيف تخلفوني فيهما.

وقال: هذا حديث حسن غريب»[١].

النّظر في مناقشة الروايات المذكورة:

يقول «الدكتور» بعد إيراد الرّوايات الثّمانية عن مسند أحمد والترمذي:

«هذه هي بقيّة روايات حديث الثقلين، وبالنظر فيها نجد ما يأتي:

١ ـ عن أبي سعيد الخدري خمس روايات، الأربع الأولىٰ من المسند والثانية من سنن الترمذي، وهذه الروايات كلّها يرويها: عطيّة عن أبي سعيد.

وعطيّة هو: عطية بن سعد بن جنادة العوفي، والإمام أحمد نفسه ـ صاحب المسند ـ تحدّث عن عطيّة وعن روايته عن أبي سعيد فقال: بأنّه ضعيف الحديث، وأن الثوري وهشيماً كانا يضعّفان حديثه، وقال: بلغني أنّ عطيّة كان يأتي الكلبي فيأخذ عنه التفسير وكان يكنّيه بأبي سعيد فيقول: قال أبو سعيد، فيوهم أنه الخدري. وقال ابن حبان: سمع عطيّة من أبي سعيد الخدري أحاديث، فلما مات جعل يجالس الكلبي، فإذا قال الكلبي: قال رسول الله صلّىٰ الله عليه [وآله] وسلّم كذا،

---

(١) صحيح الترمذي ٥ / ٦٢٢.

فيحفظه، وكنّاه أبا سعيد و روى عنه، فإذا قيل له: من حدّثك بهذا؟ فيقول: حدّثني أبو سعيد، فيتوهمون أنه يريد أبا سعيد الخدري، وإنما أراد الكلبي. قال: لا يحلّ كتب حديثه إلّا على التعجّب. وقال البخاري في حديث رواه عطيّة: أحاديث الكوفيين هذه مناكير. وقال أيضاً: كان هشيم يتكلّم فيه. ولقد ضعّفه النسائي أيضاً في الضعفاء، وكذلك أبو حاتم. ومع هذا كلّه: وثّقه ابن سعد فقال: كان ثقة إن شاء اللّه وله أحاديث صالحة، ومن الناس من لا يحتج به، وسئل يحيى بن معين: كيف حديث عطية؟ قال صالح[١].

وما ذكره ابن سعد وابن معين لا يثبت أمام ما ذكر من قبل».

ترجمة عطيّة العوفي:

أقول:

الطّعن في «عطيّة العوفي» عجيب جدّاً، لأنّه إن كان المطلوب كون الرّجل مجمعاً على وثاقته حتى تقبل روايته، فلا إجماع على عطيّة، بل لا إجماع حتى على البخاري وأمثاله كما ذكرنا في المقدّمة... إذن، لابدّ من التحقيق والنّظر الدقيق، لنعرف من روى عن عطية واعتمد عليه، ولنفهم السبب في طعن من طعن فيه...

(١) أنظر: ترجمته في تهذيب التهذيب، وميزان الاعتدال.

لقد أمر «الدكتور» بالرجوع إلى (تهذيب التهذيب) و (ميزان الاعتدال)، وعندما نرجع إلى الأوّل منهما وهو أجمع الكتب الرجاليّة للأقوال[1] نجد:

١ ـ عطيّة من التابعين:

إنه يروي عن: أبي سعيد، وأبي هريرة، وابن عباس، وابن عمر، وزيد بن أرقم.

وقد رويتم في الصحيح عن النبي صلّى الله عليه وآله وسلّم أنه قال: «خير القرون قرني ثم الذين يلونهم»[2].

وفي (معرفة علوم الحديث): «النوع الرابع عشر من هذا العلم معرفة التابعين، وهذا نوع يشتمل على علوم كثيرة، فإنهم على طبقات في الترتيب، ومهما غفل الإنسان عن هذا العلم لم يفرّق بين الصحابة والتابعين، ثم لم يفرّق أيضاً بين التابعين وأتباع التابعين. قال الله عزّوجل: ﴿وَالسَّابِقُونَ الأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَداً ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾. وقد ذكرهم رسول الله صلّى الله عليه [وآله] وسلم... فخير الناس قرناً بعد الصحابة من شافه

(١) تهذيب التهذيب ٧/٢٠٠.

(٢) أخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وغيرهم. جامع الاصول ٩/ ٤٠٤.

أصحاب رسول الله صلّى الله عليه [وآله] وسلم وحفظ عنهم الدين والسنن، وهم قد شهدوا الوحي والتنزيل...»[١].

٢ ـ عطيّة من رجال البخاري في الأدب المفرد:

والبخاري وإن لم يخرج عن عطيّة في كتابه المعروف بالصحيح، أخرج عنه في كتابه الآخر (الأدب المفرد)... وهذا الكتاب وإن لم يلتزم فيه بالصحّة، لكن من البعيد أن يخرج فيه عمّن يراه من الكذّابين!!

٣ ـ عطيّة من رجال أبي داود:

وأبو داود السجستاني أخرج عنه في كتابه الذي جعلوه من الصّحاح الستة، وقال الإمام الحافظ إبراهيم الحربي لمّا صنف أبو داود كتابه: «ألين لأبي داود الحديث كما ألين لداود الحديد» نقله قاضي القضاة ابن خلّكان[٢]. وفي المرقاة في شرح المشكاة: «قال الخطابي شارحه: لم يصنّف في علم الدين مثله، وهو أحسن وضعاً وأكثر فقهاً من الصحيحين. وقال أبو داود: ما ذكرت فيه حديثاً أجمع الناس على تركه. وقال ابن الأعرابي: من عنده القرآن وكتاب أبي داود لم يحتج معهما إلى شيء من العلم ألبتة. وقال الناجي: كتاب الله أصل الاسلام وكتاب أبي داود عهد الاسلام، ومن ثمّ صرّح حجة الإسلام الغزالي باكتفاء

---

(١) معرفة علوم الحديث: ٤١.

(٢) وفيات الأعيان ٢ / ١٣٨.

المجتهد به في الأحاديث، وتبعه أئمة الشافعيّة على ذلك»[١].

فهذا طرف من كلمات القوم في وصف كتاب أبي داود الذي أخرج فيه عن عطية العوفي.

٤ ـ عطيّة من رجال الترمذي:

والترمذي أيضاً أخرج عنه عطيّة في كتابه المعدود من الصّحاح الستّة عندهم، والذي حكوا عنه أنه قال: «صنّفت هذا الكتاب فعرضته على علماء الحجاز فرضوا به، وعرضته على علماء العراق فرضوا به، وعرضته على علماء خراسان فرضوا به، ومن كان في بيته هذا الكتاب فكأنما في بيته نبي يتكلّم»[٢].

٥ ـ عطيّة من رجال ابن ماجة:

وابن ماجة القزويني أيضاً أخرج عنه عطيّة في كتابه الذي نصّ ابن خلكان على كونه أحد الصحاح الستة[٣].

٦ ـ عطيّة من رجال أحمد في المسند:

وأحمد بن حنبل أخرج عنه فأكثر، ومن ذلك روايات حديث الثقلين، ولابدّ من البحث هنا في جهات:

---

(١) المرقاة في شرح المشكاة ١ / ٢٢.

(٢) أُنظر مقدّمة الشيخ أحمد محمد شاكر لصحيح الترمذي.

(٣) وفيات الأعيان ٣ / ٤٠٧.

الأولىٰ: في رأي أحمد في مسنده وأنه هل شرط الصحيح أو لا؟

والثانية: في رأي العلماء في مسند أحمد.

والثالثة: في رأي أحمد في عطية.

أما رأيه في عطية فسنتكلّم عليه عندما نتعرّض لطعن من طعن فيه.

رأي أحمد في المسند:

أمّا رأي أحمد بن حنبل في مسنده، فقد ذكر الحافظ السيوطي عن بعض العلماء، أن أحمد شرط في مسنده الصحيح[١]. وذكر قاضي القضاة السبكي بترجمة أحمد من (طبقاته) عن عبدالله بن أحمد قال: «قلت لأبي: لم كرهت وضع الكتب وقد عملت المسند؟ فقال: عملت هذا الكتاب إماماً إذا اختلف الناس في سنّةٍ عن رسول الله صلّىٰ الله عليه [وآله] وسلّم رجعوا إليه».

قال السبكي: «قال أبو موسىٰ المديني: لم يخرج إلّا عمّن ثبت عنده صدقه وديانته، دون من طعن في أمانته. ثم ذكر بإسناده إلىٰ عبدالله ابن الإمام أحمد ـ رحمة الله ـ قال: سألت أبي عن عبدالعزيز بن أبان، لم أخرج عنه في المسند شيئاً، لمّا حدّث بحديث المواقيت تركته».

وأورد السبكي ما ذكره المديني بإسناده إلىٰ حنبل بن إسحاق قال:

---

(١) تدريب الراوي ١ / ١٧١ ـ ١٧٢.

«جمعنا عمّي ـ يعني الإمام أحمد ـ لي ولصالح ولعبداللّه، وقرأ علينا المسند، وما سمعه معنا ـ يعني تماماً ـ غيرنا. وقال لنا: إن هذا الكتاب قد جمعته وانتقيته من أكثر من سبعمائة وخمسين ألفاً، فما اختلف فيه المسلمون من حديث رسول اللّه صلّىٰ اللّه عليه [وآله] وسلّم فارجعوا إليه، فإن كان فيه وإلّا ليس بحجة».

قال السبكي: «قال أبو موسىٰ: ومن الدّليل علىٰ أنّ ما أودعه الإمام أحمد ـ رحمه اللّه ـ مسنده قد احتاط فيه إسناداً ومتناً، ولم يورد فيه إلّا ما صحّ عنده: ما أخبرنا به أبو علي الحداد. قال: أنا أبو نعيم، وأنا ابن الحصين وأنا ابن المذهب قال: أنا القطيعي، ثنا عبداللّه قال: حدثني أبي، ثنا محمد بن جعفر، ثنا شعبة، عن أبي التياح قال: سمعت أبا زرعة يحدّث عن أبي هريرة عن النبي صلّىٰ اللّه عليه [وآله] وسلّم أنه قال: يهلك أمتي هذا الحيّ من قريش. قالوا: فما تأمرنا يا رسول اللّه؟ قال: لو أنّ الناس اعتزلوهم. قال عبداللّه: قال أبي في مرضه الذي مات فيه: إضرب علىٰ هذا الحديث، فإنه خلاف الأحاديث عن النبي. يعني قوله: إسمعوا وأطيعوا.

وهذا مع ثقة رجال إسناده حين شذّ لفظه مع الأحاديث المشاهير أمر بالضرب عليه. فكان دليلاً علىٰ ما قلناه»[١].

(١) طبقات الشافعية الكبرىٰ ٢ / ٣١ ـ ٣٣.

وقال شاه ولي الله الدهلوي بعد ذكر طبقةٍ من الكتب: «وكاد مسند أحمد يكون من جملة هذه الطبقة، فإنّ الإمام أحمد جعله أصلاً يعرف به الصحيح والسقيم. قال: ما ليس فيه فلا تقبلوه»[١].

آراء العلماء في المسند:

وقال جماعة من أعلام الحفّاظ بصحّة أحاديث المسند كلّها، ومنهم:

الحافظ أبو موسىٰ المديني.

وقاضي القضاة السبكي.

والحافظ أبو العلاء الهمداني.

والحافظ عبد المغيث بن زهير الحربي، وله في ذلك مصنَّف.

والحافظ ابن الجوزي عدّ المسند من دواوين الإسلام، وذكره قبل الصحيحين. وهذه عبارته في مقدمة كتابه الموضوعات:

«فمتىٰ رأيت حديثاً خارجاً عن دواوين الإسلام كالموطّأ ومسند أحمد والصحيحين وسنن أبي داود والترمذي ونحوها، فانظر فيه. فإن كان له نظير في الصحاح والحسان فرتّب أمره، وإن ارتبت فيه فرأيته يباين الأصول فتأمّل رجال إسناده، واعتبر أحوالهم من كتابنا المسمّىٰ

(١) حجة الله البالغة: ١٣٤.

بالضعفاء والمتروكين، فإنك تعرف وجه القدح فيه»[١].

وقاضي القضاة السبكي، في كتابه الذي ألّفه في زيارة قبر النبي صلّى الله عليه وآله وسلّم، وتعرّض فيه للردّ على ابن تيمية، قال في البحث حول حديث: «من زار قبري وجبت له شفاعتي» بعد ذكر أنه في مسند أحمد: «وأحمد ـ رحمه الله ـ لم يكن يروي إلّا عن ثقة، وقد صرّح الخصم ـ يعني ابن تيمية ـ بذلك، في الكتاب الذي صنّفه في الردّ على البكري، بعد عشر كراريس منه، قال: إنّ القائلين بالجرح والتعديل من علماء الحديث نوعان، منهم من لم يرو إلّا عن ثقة عنده كمالك... وأحمد بن حنبل....

وقد كفانا الخصم مؤنة تبيين أن أحمد لا يروي إلّا عن ثقة.

وحينئذٍ، لا يبقى له مطعن فيه»[٢].

وقال الحافظ جلال الدين السيوطي: «قال شيخ الإسلام ـ يعني ابن حجر العسقلاني ـ في كتابه: تعجيل المنفعة في رجال الأربعة: ليس في المسند حديث لا أصل له إلّا ثلاثة أحاديث أو أربعة، منها حديث عبد الرحمن بن عوف أنه يدخل الجنة زحفاً، قال: والاعتذار عنه أنه ممّا أمر أحمد بالضرب عليه فترك سهواً، أو ضرب وكتب من

(١) الموضوعات ١ / ٩٩.

(٢) شفاء الأسقام في زيارة خير الأنام: ١٠ ـ ١١.

تحت الضرب».

قال السيوطي: «وقال في كتابه: تجريد زوائد مسند البزار: إذا كان الحديث في مسند أحمد لم نعزه إلىٰ غيره من المسانيد».

قال: «وقال الهيثمي في زوائد المسند: مسند أحمد أصح صحيحاً من غيره».

قال: «وقال ابن كثير: لا يوازي مسند أحمد كتاب مسند في كثرته وحسن سياقاته...».

قال: «وقال الحسيني في كتابه: التذكرة في رجال العشرة: عدّة أحاديث المسند أربعون ألفاً بالمكرّر»[1].

وقال الدكتور أحمد عمر هاشم ـ استاذ الحديث بجامعة الأزهر ـ في تعليقه علىٰ كتاب تدريب الراوي في هذا الموضع: «وللشيخ ابن تيميّة في ذلك كلام حسن، فقد ذكر في التوسّل والوسيلة: إنه إن كان المراد بالموضوع ما في سنده كذّاب، فليس في المسند من ذلك شيء، وإن كان المراد ما لم يقله النبي ـ صلّىٰ الله عليه [وآله] وسلّم لغلط راويه وسوء حفظه، ففي المسند والسنن من ذلك كثير».

٧ـ توثيق عطيّة من قبل الأئمّة:

هذا، وبالإضافة إلىٰ كلّ ما تقدّم... نجد في ترجمة عطيّة:

---

(١) تدريب الراوي ١ / ١٣٩.

وثّقه ابن سعد وقال: له أحاديث صالحة.

وقال الدوري عن ابن معين: صالح.

ووثّقة الحافظ سبط ابن الجوزي(١).

وقال الحافظ أبو بكر البزار: يعدّ في التشيع، روى عنه جلّة النّاس.

وأبو حاتم وابن عدي ـ وإن ضعّفاه ـ قالا: يكتب حديثه.

٨ـ طعن بعضهم في عطيّة بسبب تشيّعه:

ثم إنّ المستفاد من كلمات القوم بترجمة عطيّة: إن السّبب العمدة في تضعيفه هو تشيّعه، فعندما نراجع تهذيب التهذيب نجد:

إن الجوزجاني لم يضعّفه وإنما قال: «مائل». وعن ابن عدي: «قد روىٰ عن جماعةٍ من الثقات، ولعطية عن أبي سعيد أحاديث عدّة وعن غير أبي سعيد، وهو مع ضعفه يكتب حديثه، وكان يعدّ مع شيعة أهل الكوفة». والبزار لم يضعّفه وإنما ذكر تشيعه ونصّ علىٰ أنه مع ذلك فقد روى عنه جلّة الناس، والساجي قال: «ليس بحجة» ولم يذكر لقوله دليلاً إلّا: «كان يقدّم عليّاً علىٰ الكلّ».

وقال ابن حجر: «قال ابن سعد: خرج عطية مع ابن الأشعث، فكتب الحجاج إلىٰ محمد بن القاسم أن يعرضه على سبّ علي، فإن لم يفعل فاضربه أربعمائة سوط واحلق لحيته، فاستدعاه فأبى أن يسبّ، فأمضىٰ

(١) تذكرة خواص الأمة: ٤٢.

حكم الحجاج فيه، ثم خرج إلىٰ خراسان، فلم يزل بها حتىٰ ولي عمر بن هبيرة العراق، فقدمها فلم يزل بها إلىٰ أن توفي سنة ١١١».

٩ ـ النّظر في الطّاعن وكلامه:

لقد ضُرب الرّجل أربعمائة سوطاً وحلقت لحيته... بأمرٍ من الحجّاج... ثم جاء من لسانه وسوط الحجاج شقيقان فقال عنه: «مائل» أو ضعّفه، أو اتّهمه... وما ذلك كلّه إلّا لأنّه أبىٰ أن يسبَّ عليّاً...!!

لقد عرفت في المقدمة أنّ التشيع لا يضر بالوثاقة، كما نصّ عليه الحافظ ابن حجر العسقلاني في (شرح البخاري)، وبنى عليه في غير موضع، منها في ترجمة خالد بن مخلّد حيث قال: «أمّا التشيّع، فقد قدّمنا أنّه إذا كان ثبت الأخذ والأداء لا يضرّه، لا سيّما ولم يكن داعيةً إلىٰ رأيه»[1].

والجوزجاني الذي قال عن عطية «مائل»: كان ناصبيّاً منحرفاً عن علي عليه السلام، وكان يطلق هذه الكلمة علىٰ الرواة الشيعة... فاستمع إلىٰ ابن حجر يقول:

«خ د ت: إسماعيل بن أبان الورّاق الكوفي، أحد شيوخ البخاري ولم يكثر عنه، وثّقه النسائي، ومطين، وابن معين، والحاكم أبو أحمد، وجعفر الصائغ، والدارقطني، وقال في رواية الحاكم عنه: أثنىٰ عليه

(١) مقدمة فتح الباري: ٣٩٨.

أحمد وليس بقوي.

وقال الجوزجاني: كان مائلاً عن الحق ولم يكن يكذب في الحديث. يعني: ما عليه الكوفيون من التشيع.

قلت: الجوزجاني كان ناصبياً منحرفاً عن علي، فهو ضدّ الشيعي المنحرف عن عثمان. والصواب موالاتهما جميعاً، ولا ينبغي أن يسمع قول مبتدع في مبتدع»[١].

أقول:

فلا يسمع قول الجوزجاني في عطيّة وأمثاله إلّا ناصبي منحرف عن علي!!

وأيضاً: قد عرفت ـ في المقدّمة ـ تنبيه الحافظ ابن حجر على عدم الإعتداد بالطعن بسبب الاختلاف في العقائد قائلاً: «واعلم أنه وقع من جماعةٍ الطعن في جماعةٍ بسبب اختلافهم في العقائد، فينبغي التنبّه لذلك وعدم الاعتداد به إلّا بحق»[٢].

وقد ذكرنا أنّ الحافظ ابن أبي حاتم الرازي أورد إمامه الأكبر البخاري في كتاب (الجرح والتعديل)، وأورده الحافظ الذهبي في كتاب (المغني في الضعفاء) لطعن جماعةٍ من الأئمة في البخاري بسبب

---

(١) مقدمة فتح الباري: ٣٨٧.

(٢) مقدمة فتح الباري: ٣٨٢.

اختلافه معهم في مسألة اللّفظ، وهي من أهم المسائل في العقائد... حتىٰ تضجّر العلاّمة السبكي والعلاّمة المناوي من فعل الحافظ الذهبي هذا!!

وممّا يؤكّد ما ذكرنا ـ من كون الرجل من رجال الصحاح، وأنّ تضعيف بعضهم إيّاه إنما هو لأجل الاختلاف في العقائد، وأنه لا يعتدّ به ـ حذف الحافظ ابن حجر اسم عطية العوفي من ميزان الاعتدال، وعدم ذكره في (لسان الميزان)، مشيراً إلىٰ أنّه لا ينبغي الإصغاء إلىٰ تكلّم الجوزجاني ومن كان علىٰ شاكلته... في مثل عطيّة التابعي الثقة المعتمد عليه في الكتب المعوّل عليها عندهم....

١٠ ـ رأي أحمد في عطيّة:

بقي أن نعرف رأي أحمد في عطيّة الذي أكثر عنه في المسند:

جاء في تهذيب التهذيب عن أحمد أنه قال: «هو ضعيف الحديث. ثم قال: بلغني أن عطية كان يأتي الكلبي فيسأله عن التفسير، وكان يكنّيه بأبي سعيد فيقول: قال أبو سعيد.

قال أحمد: وحدثنا أبو أحمد الزبيري: سمعت الكلبي يقول: كنّاني عطيّة أبو سعيد».

أقول:

هنا نقاط نضعها علىٰ الحروف، أرجو أن يتأمّلها المحقّقون المنصفون، بعد الالتفات إلىٰ ما ذكرناه حول ـ رأي أحمد في المسند ـ

وبعد البناء على ثبوت هذا النقل عن أحمد الذي أكثر من الرواية عن عطيّة عن أبي سعيد:

١ ـ إنّ السبب في قوله: «ضعيف الحديث» هو ما ذكره قائلاً: «بلغني» ثم نظرنا فإذا في الجملة اللّاحقة يذكر السند الذي بلغه الخبر به وهو: «أبو أحمد الزبيري سمعت الكلبي يقول...».

٢ ـ هذا الكلبي هو: محمد بن السائب المفسّر المشهور، ووفاته سنة (١٤٦)[١] وقد عرفت أن عطيّة مات سنة (١١١)[٢]، وهذا ما يجعلنا نتردّد في أصل الخبر، ففي أيّ وقت حضر عطيّة التفسير عند الكلبي؟ وأيّ مقدارٍ سمع منه؟

٣ ـ قال ابن حجر: «قال ابن حبّان ـ بعد أن حكى قصته مع الكلبي بلفظ مستغربٍ فقال: سمع من أبي سعيد أحاديث، فلمّا مات جعل يجالس الكلبي يحضر بصفته، فإذا قال الكلبي قال رسول الله صلّى الله عليه [وآله] وسلّم كذا فيحفظه، وكنّاه أبا سعيد، ويروي عنه، فإذا قيل له: من حدّثك بهذا؟ فيقول: حدثني أبو سعيد، فيتوهّمون أنه يريد أبا سعيد الخدري، وإنما أراد الكلبي ـ قال: لا يحلّ كتب حديثه إلّا على التعجب».

---

(١) أنظر: العبر وغيره حوادث ١٤٦.

(٢) وهو قول ابن سعد ومطيّن والذهبي. قال الذهبي في تاريخ الإسلام: «وقال خليفة: مات سنة ١٢٧. وهذا القول غلط».

يفيد هذا النقل:

(أ) أنّ السبب في تضعيف ابن حبّان أيضاً هو هذه القصّة....

(ب) أنّ القصة ـ إن كان لها أصل ـ قد زاد القوم عليها أشياء من عندهم.

(ج) أنّ هذا اللّفظ مستغرب بحيث التجأ ابن حجر إلىٰ الطعن فيه

واعلم أنّ «الدكتور» أورد اللفظ المذكور عن ابن حبان بواسطة ابن حجر وأسقط كلمته «بلفظٍ مستغرب»!!.

٤ ـ إنّ الكلبي المذكور رجل قد أجمعوا علىٰ تركه، متهم عندهم بالكذب والرفض، قال ابن سعد: «قالوا: ليس بذاك، في روايته ضعيف جدّاً»[١].

وقال الذهبي في وفيات سنة (١٤٦): «فيها: محمد بن السائب أبو نضر الكلبي الكوفي، صاحب التفسير والأخبار والأنساب، أجمعوا علىٰ تركه، وقد اتّهم بالكذب والرفض. قال ابن عدي: ليس لأحدٍ أطول من تفسيره»[٢].

وفي طبقات المفسرين: «محمد بن السائب بن بشر الكلبي، أبو النضر الكوفي النسابة المفسر، روى عن: الشعبي وجماعة. وعنه:

(١) تهذيب التهذيب ٩ / ١٥٩.

(٢) العبر ١ / ١٥٨.

إبنه، وأبو معاوية، ويزيد، ويعلىٰ بن عبيد، وخلف. متهم بالكذب، ورمي بالرفض. قال البخاري: تركه القطّان وابن مهدي. قال مطيّن: مات سنة(١٤٦).

أخرج له: أبو داود في المراسيل، والترمذي وابن ماجة في التفسير.

وله تفسير مشهور، وتفسير الآي الذي نزل في أقوام بأعيانهم، وناسخ القرآن ومنسوخه»[١].

فأقول:

إذا كان هذا الرجل مجمعاً علىٰ تركه ومتّهماً بالكذب والرفض، فكيف روىٰ عنه الجماعة وحتىٰ بعض أصحاب الصحاح؟

الواقع: إنهم كانوا يعتمدون عليه في التفسير، فقد ذكر ابن حجر عن ابن عدي: «حدّث عنه ثقات من الناس ورضوه في التفسير» ولذا روى عنه الترمذي وابن ماجة في التفسير كما عرفت، ولم يكونوا يعتمدون عليه في الحديث، كما عرفت من عبارة ابن سعد حيث قال: «في روايته ضعيف جدّاً»، بل إنّ مثل عطيّة الذي لازم جماعةً من كبار الصحابة وروى عنهم، في غنىً عن الرواية عن الكلبي.

لكنّهم حيث كانوا يأخذون منه التفسير كانوا يحاولون التستّر علىٰ ذلك... لأنّه كان يفسّر الآي ويذكر الأقوام الذين نزلت فيهم بأعيانهم

(١) طبقات المفسرين ٢ / ١٤٩.

ـ ولعلّه لذا رمي بالكذب والرفض ـ وكذلك كان عطيّة، فإنّه كان يكنّيه لئلّا يعرف الرجل فتلاحقه السّلطات، لا لغرض التدليس والتلبيس... ويشهد بذلك كلام قاضي القضاة ابن خلكان بترجمة الكلبي: «روى عنه سفيان الثوري ومحمد بن إسحاق، وكانا يقولان: حدثنا أبو النصر، حتى لا يعرف»[١]. فلو كان ما يفعله عطيّة مضراً بوثاقته لتوجّه ذلك بالنسبة إلىٰ سفيان وابن إسحاق...

بل لتوجّه الطعن في البخاري وكتابه المشهور بالصحيح، فإنه كان يروي عن «محمد بن يحيى الذهلي» ـ الذي طرد البخاري من نيسابور، وكتب إلىٰ الريّ ضدّه، فترك أئمة القوم في الريّ الحضور عنده والسّماع منه ـ فقد جاء بترجمة الذهلي: أن البخاري يروي عنه ويدلّسه كثيراً، لا يقول: (محمد بن يحيى) بل يقول: (محمد) فقط، أو (محمد بن خالد) أو (محمد بن عبداللّه) ينسبه إلىٰ الجدّ ويعمّي اسمه، لمكان الواقع بينهما»[٢].

فهذا واقع الحال في رواية عطيّة عن الكلبي إن ثبت أصل القضيّة.

ويؤكّد ما ذكرنا توثيق ابن سعد وابن معين وغيرهما عطيّة، وروايتهم عنه، فلو كان صنيع عطية مضراً بوثاقتة لما وثّقوه ولا رووا

---

(١) وفيات الأعيان ٣ / ٤٣٦.

(٢) سير أعلام النبلاء ١٢ / ٢٧٥.

عنه. ولا سيّما أحمد وأرباب الصّحاح... ويحيى بن معين الذي روى عنه أحمد والبخاري ومسلم وأبو داود وسائر الأئمة، وقد وصفوه بإمام الجرح والتعديل وجعلوه المرجوع إليه في معرفة الصحيح والسقيم، وربّما قدّموا رأيه على رأي البخاري في الرجال....

الكلمة الأخيرة:

وأخيراً... لو كان أحمد يرى ضعف حديث عطيّة، فلماذا روى عنه بكثرة في المسند الذي عرفت رأيه فيه؟

لقد تنبّه «الدكتور» إلى هذا الإعتراض فانبرى للجواب عنه، وهذه عبارته: «وقد يقال هنا: إذا كان الإمام أحمد يرى ضعف حديث عطيّة، فلماذا روى عنه؟ والجواب: إن الإمام أحمد إنما روى في مسنده ما اشتهر، ولم يقصد الصحيح ولا السقيم. ويدلّ على ذلك أنّ ابنه عبدالله قال: قلت لأبي :ما تقول في حديث ربعي بن خراش عن حذيفة؟ قال: الذي يرويه عبد العزيز بن أبي رواد؟ قلت: نعم. قال: الأحاديث بخلافه. قلت: فقد ذكرته في المسند؟ قال: قصدت في المسند المشهور، فلو أردت أن أقصد ما صحّ عندي لم أرو من هذا المسند إلّا الشيء بعد الشيء اليسير. وقد طعن الإمام أحمد في أحاديث كثيرة في المسند، وردّ كثيراً ممّا روي، ولم يقل به، ولم يجعله مذهباً له.

وعندما عدّ ابن الجوزي من الأحاديث الموضوعة أحاديث

أخرجها الإمام أحمد في مسنده، وثار عليه من ثار، ألف ابن حجر العسقلاني كتابه (القول المسدّد في الذبّ عن المسند). فذكر الأحاديث التي أوردها ابن الجوزي، ثم أجاب عنها، ومما قال: الأحاديث التي ذكرها ليس فيها شيء من أحاديث الأحكام في الحلال والحرام. والتساهل في إيرادها مع ترك البيان بحالها شائع. وقد ثبت عن الإمام أحمد وغيره من الأئمة أنهم قالوا: إذا روينا في الحلال والحرام شددنا، وإذا روينا في الفضائل ونحوه تساهلنا. وهكذا حال هذه الأحاديث.

وما ذكره ابن حجر ينطبق على الأحاديث المروية في فضائل أهل البيت والتمسّك بالعترة».

نقول:

هذه عبارة «الدكتور» كما هي بلا زيادةٍ ولا نقصان، وعليك بمراجعة «المسند تحقيق شاكر ـ طلائع الكتاب ١/ ٥٧» و «ص ١١ من القول المسدّد» هل ترى من اختلافٍ بين ما فيهما وما نقله عنهما؟!

والمهمّ فيها هو الجواب عن السؤال... والجواب هو قوله:

«ما ذكره ابن حجر ينطبق على الأحاديث المروية في فضائل أهل البيت والتمسّك بالعترة».

أي: إن أحمد يرى ضعف حديث عطيّة، لكنّه روى فضائل أهل البيت والتمسّك بالعترة عن عطيّة وأمثاله لتساهله في الفضائل.

لكن هذا الجواب غير مسموع، ولو كلّف «الدكتور» نفسه وراجع روايات أحمد عن عطيّة عن أبي سعيد الخدري فقط، لوجد فيها الفضائل، والأحكام في الحلال والحرام، والتفسير، والمواعظ....

وبتعبير آخر: إنّ هذا الجواب من «الدكتور» يؤكّد الأدلّة التي أقمناها على وثاقة عطية عند أحمد وغيره من الأئمة، والبيان الذي ذكرناه لقصّة روايته على الكلبي ـ إن صحّت ـ... لأنّ المفروض أنه «قد ثبت عن الإمام أحمد وغيره من الأئمة أنهم قالوا: إذا روينا في الحلال والحرام شددنا، وإذا روينا في الفضائل ونحوها تساهلنا» هذا هو المفروض... وقد وجدنا أحمد يروي عن عطية الحلال والحرام....

فهل «الدكتور» يجهل هذا؟ أو يتجاهله؟!

نعم... إن أحمد كما روى حديث التمسك بالعترة عن عطيّة عن أبي سعيد الخدري... وهو من أحاديث الفضائل، كذلك روى عن عطيّة عن أبي سعيد الخدري... من أحاديث الحلال والحرام بكثرة....

ففي نظرةٍ سريعة في الجزء الثالث في مسند أبي سعيد الخدري، الذي يبدء من الصفحة (٢) وينتهي في صفحة (٩٨) نجد روايته عنه في الصفحات: ٧، ٩، ١٠، ١٣، ١٤، ١٧، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٧، ٣١، ٣٢، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤٢، ٤٣، ٤٥، ٥٤، ٥٥، ٦٥، ٧٣، ٧٤، ٨٠، ٨٣، ٨٩، ٩٣، ٩٧، ٩٨....

فمثلاً في الصفحة (٤٣) روى عنه حديثاً في حكم الأضحيّة.

وفي الصفحة (٤٥) حديثاً في أن الجنين ذكاته ذكاة أمّه.

وفي الصفحة (٥٤) و (٧٣) في حكم غسل الجنابة....

وهكذا....

هذا في رواياته عن عطية عن أبي سعيد الخدري... ولو وجدنا فراغاً لعددنا روايات أحمد عن عطيّة عن غير أبي سعيد من الصّحابة، لا سيّما ما كان منها في الأحكام والحلال والحرام... إلّا أن فيما ذكرنا غنىً وكفاية.

ثم قال «الدكتور»:

«٢ ـ الرواية الثانية للترمذي، رواها عن علي بن المنذر الكوفي، عن محمد بن فضيل. ثم انقسم السند إلى طريقين، انتهى الأوّل إلى عطيّة عن أبي سعيد. والثاني: إلى زيد بن أرقم. ولا يظهر هنا أي السندين هو الأصل... والذي جمع بين الطريقين في هذا الإسناد هو: علي بن المنذر الكوفي، أو محمد بن الفضيل. ولكن الثاني روى عنه مسلم في إحدى رواياته السابقة عن زيد بن أرقم. فيستبعد الجمع عن طريقه، فلم يبق إلّا علي بن المنذر. وهو من شيعة الكوفة. قال ابن أبي حاتم: سمعت منه مع أبي وهو صدوق ثقة. سُئل عنه أبي فقال: محلّه الصدق. قال النسائي: شيعي محض ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن نمير: هو ثقة صدوق. وقال الدارقطني: لا بأس به. وكذا قال مسلمة بن قاسم وزاد: كان

يتشيع. وقال الإسماعيلي: في القلب منه شيء لست أخيّره. وقال ابن ماجة: سمعته يقول: حججت ثمانياً وخمسين حجة أكثرها راجلاً[١].

وما سمعه منه ابن ماجة يجعلنا نتردّد كثيراً في الاحتجاج بقوله، فكيف يقطع آلاف الأميال للحج ثمانياً وخمسين مرة أكثرها راجلاً؟ ليس من المستبعد إذن أن يجمع راوٍ شيعي كهذا بين روايتين في مناقب أهل البيت تتفقّان في شيء وتختلفان في شيء آخر».

ترجمة علي بن المنذر الكوفي:

ونقول:

لقد تقدّم لفظ رواية الترمذي حديث الثقلين في كتابه الذي يعدّ من (الصّحاح الستة) عند القوم، وكما ذكرنا من قبل، فإنّ مجرد إخراج الترمذي لهذا الحديث الشريف يكفي للاحتجاج به عليهم، لا سيّما وأنّه أخرجه من طريقين عن اثنين من كبار الصحابة بعد أن أخرجه عن جابر بسندٍ آخر، ونصّ على أنّ «في الباب عن: أبي ذر، وأبي سعيد، وزيد بن أرقم، وحذيفة بن أسيد» ممّا يدلُّ على شدّة اعتنائه به وسعيه وراء إثباته.

والحاصل: إنه قد أخرج الحديث بثلاثة طرق عن ثلاثة من

---

(١) انظر ترجمته في تهذيب التهذيب.

الصحابة، واكتفىٰ بالنسبة إلىٰ رواية غيرهم بالإشارة.

وقد أخرج الترمذي الرواية الثانية بطريقيها عن شيخه: علي بن المنذر الكوفي... ولننظر إلىٰ ترجمته في تهذيب التهذيب:

«ت س ق (الترمذي والنسائي وابن ماجة).

علي بن المنذر بن زيد الأودي ويقال: الأسدي. أبو الحسن الكوفي الطريقي.

روىٰ عن: أبيه، وابن عيينة، وابن فضيل، وابن نمير، ووكيع، والوليد بن مسلم، وإسحاق بن منصور السلولي، وأبي غسّان النهدي، وجماعة.

وعنه: الترمذي، والنسائي، وابن ماجة، ومطيّن، ومحمد بن يحيىٰ بن منده، وزكريا السجزي، وابن أبي الدنيا، وعبداللّٰه بن عروة، وعبداللّٰه بن محمد بن سيار الفرهياني، وعمر بن محمد بن بجير، والهيثم بن خلف، وأبو علي ابن مصقلة، والحسن بن محمد بن شعبة، وجعفر بن أحمد بن سنان القطان، ويزيد بن الهيثم القاضي، ويحيىٰ بن صاعد، وأحمد بن الحسين بن إسحاق الصدفي، وعبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، ومحمد بن جعفر بن رباح الأشجعي. وآخرون.

قال ابن أبي حاتم: سمعت منه مع أبي وهو صدوق ثقة. سئل عنه أبي فقال: محلّه الصدق. وقال النسائي: شيعي محض ثقه. وذكره

ابن حبّان في الثقات، وقال مطين: مات في ربيع الآخر سنة ٢٥٦ سمعت ابن نمير يقول: هو ثقة صدوق.

قلت: وقال الإسماعيلي: في القلب منه شيء لست أخيره.

وقال ابن ماجة: سمعته يقول: حججت ثمانياً وخمسين حجة أكثرها راجلاً.

وذكر ابن السمعاني: إنه قيل له الطريقي، لأنه ولد بالطريق.

وقال الدارقطني: لا بأس به. وكذا قال مسلمة بن قاسم وزاد: كان يتشيع»[١].

هذا كلّ ما جاء في تهذيب التهذيب... وهل تجد فيه إلّا التوثيق. بل التصريح بكونه صدوقاً؟

أمّا كلمة الإسماعيلي فلا تدل على قدح، ولا نعلم ما كان في قلبه!

وأمّا أنه «كان يتشيّع» فلا يضرّ كما تقدم....

لقد ظهر:

١ ـ أنّه من مشايخ الترمذي.

٢ ـ أنّه من مشايخ ابن ماجة.

وذلك في كتابيهما المعدودين من الصّحاح الستة عندهم، وقد عرفت شأن الكتابين عندهما وعند القوم.

---

(١) تهذيب التهذيب ٧ / ٣٣٧.

٣ـ أنّه من مشايخ النَسائي، وقد أخرج عنه في كتابه الذي نقلوا عنه القول بأنّ كلّ ما فيه صحيح، والذي أطلق عليه الصّحة جماعة من كبار أئمتهم. قال السيوطي: «قال الحافظ أبو الفضل ابن حجر: قد أطلق اسم الصّحة على كتاب النسائي: أبو علي النيسابوري، وأبو أحمد ابن عدي، وأبو الحسن الدارقطني، وأبو عبدالله الحاكم، وابن منده، وعبد الغني بن سعيد، وأبو يعلى الخليلي، وأبو علي ابن السكن، وأبو بكر الخطيب، وغيرهم» بل نقلوا عن بعض أكابرهم: «أن لأبي عبدالرحمن شرطاً في الرجال أشدّ من شرط البخاري ومسلم»[١].

٤ ـ وأنّه من مشايخ جماعة كبيرة من كبار الأئمة، أمثال: مطيّن، وأبي حاتم، وابن منده، والسجزي، وابن صاعد، وابن أبي حاتم...

٥ ـ وأنّه وثّقه: أبو حاتم الرازي، والنّسائي، وابن حبان، وابن نمير وغيرهم...

٦ ـ وأنّه قال أبو حاتم وولده عبد الرحمن: صدوق. وقال النسائي: ثقة.

أمّا النسائي فقد تقدّم أن له شرطاً في الرجال أشدّ من شرط البخاري ومسلم. وأمّا أبو حاتم فقد ذكر الذهبي أنه متعنّت في الرجال يجب التوقف عن قبول قدحه، أمّا لو وثّق فالزم توثيقه... وسنذكر عبارة

(١) راجع مقدمة شرح السيوطي على سنن النسائي.

الذهبي كاملةً....

فهذا حال علي بن المنذر الكوفي....

يقول «الدكتور» حيث لم يجد مجالاً للطعن في الرجل: «وقال ابن ماجة: سمعته يقول: حججت ثمانياً وخمسين حجة أكثرها راجلاً. وما سمعه منه ابن ماجة يجعلنا نتردّد كثيراً في الاحتجاج بقوله، فكيف يقطع آلاف الأميال للحج ثمانياً وخمسين مرة أكثرها راجلاً؟».

بالله عليك!! يأتي الرجل بعد مئات السّنين فيشكّك في عدالة رجلٍ، ويتردد في الاحتجاج بقوله لشيءٍ سمعه منه ابن ماجة ولم يتردّد ـ ابن ماجة ـ في الاحتجاج بقوله! كأنّ هذا الرجل يرى نفسه أفهم وأتقى من ابن ماجة وأبي حاتم الرازي والنّسائي والترمذي و و...!! إن كان كذلك فأهلاً وسهلاً!!

إنّ هذا الأمر لا يوجب التردّد في العدالة والإحتجاج به، وإلّا لم يوثّقه القوم ولم ينصّوا على أنّه صدوق....

والواقع: إن الذي قد وفّق له علي بن المنذر ـ وإن كان لا يتيسّر لكلّ أحدٍ ـ قد حصل لكثيرٍ من الناس، على ما يذكر في تراجمهم[1] بل لقد

---

(١) بل ذكر صاحب (الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل) بترجمة: «صالح بن يوسف أبي شعيب المقنع الواسطي الأصل»: أنه «يقال: إنه حج تسعين حجة راجلاً، في كلّ حجة يحرم من صخرة بيت المقدس» انظر ج ١ ص ٢٩٦.

ذكر القوم بتراجم مشايخهم من هذا الباب ما يستغربه أولوا الألباب، ولننقل من ذلك حكايتين، والعهدة على الراوي:

ذكر الحافظ ابن الجوزي[١] عن موسى بن هارون قال: «رأيت الحسن بن الخليل مرةً بعرفات وكلّمته، ثم رأيته يطوف بالبيت، فقلت: ادع الله لي أن يقبل حجي. فبكى ودعالي. ثم أتيت مصر فقلت: إن الحسن كان معنا بمكة، فقالوا: ما حجّ العام، وقد كان يبلغني أنه يمرّ إلى مكة في كلّ ليلة فما كنت أصدّق، حتى رأيته فعاتبني وقال: شهرتني، ما كنت أحبّ أن تحدّث بها عني، فلا تعد بحقّي عليك»[٢].

وقال ابن العماد: «ذكر السخاوي في طبقاته: إنّ الشيخ معالي سأل الشيخ سلطان بن محمد البعلبكي المتوفى سنة ٦٤١ فقال: يا سيدي كم مرّة رحت إلى مكة في ليلة؟ قال: ثلاث عشرة مرة. قلت: قال الشيخ عبدالله اليونيني: لو أراد أن لا يصلّي فريضةً إلّا في مكة لفعل»[٣].

(١) وهو صاحب (العلل المتناهية) الذي أورد فيه حديث الثقلين بأحد أسانيده، وحذّر العلماء من الاغترار بذلك، إلّا أنّ «الدكتور»...!

(٢) صفة الصفوة ٤ / ٢٩٣.

(٣) شذرات الذهب ٥ / ٢١١.

سماع الأعمش من حبيب بن أبي ثابت حديث الثقلين:

وثمة تشكيك آخر لا أساس له من «الدكتور».

يقول: «والأعمش وحبيب من الثقات، وثبت سماع الأعمش من حبيب، وسماع حبيب من زيد بن أرقم، إلّا أنّ في هذه الرّواية لم يثبت السّماع».

أقول:

في هذه العبارة أمور:

١ ـ الاعتراف بوثاقة الأعمش وحبيب بن أبي ثابت. وحينئذٍ لا يضرّ كونهما مدلّسين، إذ لو كان تدليسهما مضراً بالوثاقة لما وثّقهما.

٢ ـ الاعتراف بسماع الأعمش من حبيب، وسماع حبيب من زيد.

٣ ـ دعوىٰ أنه في هذه الرواية لم يثبت السّماع!! فما الدليل؟

لقد أخرج حديث الثقلين الحافظ النسائي باسناده عن الأعمش عن حبيب عن أبي الطفيل عن زيد بن أرقم[١].

وأورده الحافظ ابن كثير عن النسائي في سننه ثم قال: «قال شيخنا أبو عبدالله الذهبي: هذا حديث صحيح»[٢].

(١) خصائص علي. رقم الحديث: ٧٩.

(٢) البداية والنهاية ٥ / ٢٠٩.

وأخرجه الحاكم بثلاثة طرق عن يحيىٰ بن حمّاد، في أحدها عبدالله بن أحمد عن أبيه، قال: «ثنا أبو عوانة عن سليمان الأعمش قال: ثنا حبيب بن أبي ثابت عن أبي الطفيل عن زيد بن أرقم...» ثم صحّحه هو والذهبي علىٰ شرط الشيخين[1].

وأخرجه الحاكم في «ذكر زيد بن أرقم الأنصاري» من كتاب «معرفة الصحابة» من (مستدركه) بإسناده عن حبيب عن حبيب يحيىٰ بن جعدة عن زيد، وصحّحه هو والذهبي علىٰ شرط الشيخين، وقد تقدّم لفظه[2].

وقال الحافظ السخاوي في كتابه الجليل (استجلاب إرتقاء الغرف) بعد تفسير قوله تعالى: ﴿قُل لاَّ أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً إِلاَّ الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾: «وإذ قد بان لك الصحيح في تفسير هذه الآية فأقول: قد جاءت الوصيّة الصريحة بأهل البيت في غيرها من الأحاديث، فعن سليمان بن مهران الأعمش عن عطيّة بن سعد العوفي وحبيب بن أبي ثابت، أوّلهما عن أبي سعيد الخدري ـ رضي الله عنه ـ وثانيهما عن زيد بن أرقم ـ رضي الله عنه ـ قال قال رسول الله صلّىٰ الله عليه [وآله] وسلّم: إنّي تارك فيكم الثقلين، ما إن تمسّكتم بهما لن تضلّوا بعدي...

---

(١) المستدرك ٣ / ١٠٩.

(٢) المستدرك ٣ / ٥٣٣.

أخرجه الترمذي في جامعه وقال: حسن غريب».

أقول:

فلماذا يفضح «الدكتور» نفسه؟! ليقال عنه: إنّه إمّا جاهل وإما متجاهل؟!

حول الحاكم وروايات حديث الثقلين:

وتعرّض «الدكتور» للحديث في المستدرك، **فقال:**

«وفي المستدرك، روى الحاكم هذا الحديث بما يفيد سماع الأعمش من حبيب، وهذا يحتاج إلىٰ مراجعة الإسناد الذي ذكره، وما أكثر رجاله، غير أنّا لسنا مضطرّين إلى بذل هذا الجهد، فإن ثبت سماع الأعمش بقي أكثر من موطن ضعف.

والحاكم ذكر الحديث بروايتين: احداهما في إسنادها الإمام أحمد بن حنبل. وسيأتي أنّه هو نفسه ضعّف الحديث كما ذكر ابن تيمية. والأخرىٰ بيّن الذهبي وهي إسنادها».

أقول:

أوّلاً: ذكر «الدكتور» في هذا الموضع في الهامش مترجماً الحاكم ما هذا نصّه:

«هو أبو عبدالله محمد بن عبدالله الضبي النيسابوري. ولد سنة ٣٢١هـ قال عنه ابن حجر في لسان الميزان: إمام صدوق ولكنّه

يصحّح في مستدركه أحاديث ساقطة فيكثر من ذلك. فما أدري هل خفيت عليه؟ فما هو ممن يجهل ذلك، وإن علم فهو خيانة عظيمة. ثم هو شيعي مشهور بذلك من غير تعرّض للشيخين. والحاكم أجلّ قدراً وأعظم خطراً وأكبر ذكراً من أن يذكر في الضعفاء. لكن قيل في الاعتذار عنه أنّه عند تصنيفه للمستدرك كان في أواخر عمره. وذكر بعضهم أنه حصل له تغيّر في عقله في آخر عمره. ويدلّ على ذلك أنه ذكر جماعة في كتاب الضعفاء له، وقطع بترك الرواية عنهم، ومنع من الاحتجاج بهم، ثم أخرج أحاديث بعضهم في مستدركه وصحّحها».

وقال «الدكتور» في هامش الصفحة ـ ٢٦ ـ: «راجع ما ذكرناه من قبل عن الحاكم ومستدركه، وعن روايتيه لهذا الحديث».

وخلاصة كلامه بترجمة الحاكم هو الطعن فيه وفي كتابه، لكن الملاحظ:

١ ـ إنّه في الصفحة ـ ١١ ـ نقل عن (فيض القدير ـ شرح الجامع الصغير) روايةً عن أبي هريرة... وكتم المصدر الذي نقل عنه الرواية في فيض القدير، وقد ذكرنا سابقاً أنّه مستدرك الحاكم، ونظرنا في سنده على ضوء كلمات علماء الجرح والتعديل....

فإذا كان حال الحاكم وكتابه كما ذكر عن ابن حجر واعتمده، فلماذا احتجّ بحديثه هناك مع محاولة التكتّم على اسمه؟

٢ ـ إنّه حرّف كلام الحافظ ابن حجر! وقد نقلناها سابقاً كاملةً! لقد جاءت عبارة «الدكتور»: «ثم هو شيعي مشهور بذلك من غير تعرّض للشيخين، والحاكم أجل...» إلاّ أنّ بين كلمة «الشيخين» وكلمة «والحاكم» يوجد ما يلي:

«وقد قال أبو طاهر: سألت إسماعيل بن عبدالله الأنصاري عن الحاكم أبي عبدالله. فقال: إمام في الحديث رافضي خبيث.

قلت: إن الله يحبّ الإنصاف! ما الرجل رافضي، بل شيعي فقط. ومن شقاشقه قوله....

فأمّا صدقه في نفسه ومعرفته بهذا الشأن فأمر مجمع عليه. مات سنة ٤٠٥».

هذا، والسّبب في الطعن في الحاكم وكتابه والاقتصار على ما جاء في لسان الميزان ـ مع التحريف لكلام ابن حجر ـ هو إسقاط حديث الثقلين المخرّج في المستدرك عن الاحتجاج كما لا يخفى.

٣ ـ لكن الإحتجاج برواية الحاكم صحيح، لأنّهم قدّموا كتاب (المستدرك) حتى على مثل (الموطّأ) كما عرفت سابقاً، وأثنوا على الحاكم نفسه من حيث الصدق والمعرفة بالحديث بما لا مزيد عليه:

قال ابن خلكان: «إمام أهل الحديث في عصره، والمؤلّف فيه

الكتب التي لم يسبق إلىٰ مثلها. كان عالماً عارفاً واسع العلم»[١].

وقال الذهبي: «الحاكم الحافظ الكبير إمام المحدّثين...»[٢].

وقال: «برع في معرفة الحديث وفنونه، وصنّف التصانيف الكثيرة، وانتهت إليه رئاسة الفن بخراسان، لابل في الدنيا، وكان فيه تشيع وحطّ علىٰ معاوية، وهو ثقة حجّة»[٣].

وقال السّيوطي: «الحاكم الحافظ الكبير إمام المحدّثين. وكان إمام عصره في الحديث، العارف به حق معرفته، صالحاً ثقة، يميل إلى التشيع» ثم ذكر الثناء عليه عن غير واحد[٤].

وقال ابن قاضي شهبة: «قال الخطيب البغدادي: كان ثقة، وكان يميل إلىٰ التشيع. قال الذهبي: هو معظّم للشيخين بيقين ولذي النورين، وإنما تكلّم في معاويه فأوذي»[٥].

وقال ابن الجزري: «وكان إماماً ثقةً صدوقاً»[٦].

---

(١) وفيات الأعيان ٣/ ٤٠٨.

(٢) تذكرة الحفاظ ٣/ ١٠٣٩.

(٣) العبر في خبر من غبر ٢/ ٢١٠.

(٤) طبقات الحفّاظ: ٤١٠.

(٥) طبقات الشافعية ١/ ١٩٨.

(٦) طبقات القراء ١/ ١٨٥.

ومن مصادر ترجمته أيضاً: الوافي بالوفيات ٣/ ٣٢٠، طبقات الشافعية للسبكي ٤/ ١٥٥، النجوم الزاهرة ٤/ ٢٣٨، مرآة الجنان ٣/ ١٤، المختصر في أخبار البشر ٢/ ١٤٤، شذرات الذهب ٣/ ١٧٦، الجواهر المضية ٢/ ٦٥، المنتظم ٧/ ٢٧٤، تاريخ ابن كثير ١١/ ٣٥٥... وغيرها.

ثانياً: ماذا يعني من قوله: «والحاكم ذكر الحديث بروايتين...»؟ في هذا الموضع خيانة عظيمة أو جهل مفرط. وبيان ذلك أنّه:

إن أراد رواية الأعمش عن حبيب عن زيد، فليس إلّا رواية واحدة.

وإن أراد ذكر الحاكم الحديث مطلقاً، فليس بروايتين بل بأربعة روايات:

إحداها: ما أخرجه عن أبي عوانة عن الأعمش عن حبيب عن زيد[١].

والثانية: ما أخرجه عن حسان بن إبراهيم الكرماني عن محمد بن سلمة بن كهيل عن أبيه عن أبي الطفيل عن زيد[٢].

والثالثة: ما أخرجه عن أبي نعيم عن كامل أبو العلاء عن حبيب عن يحيى بن جعدة عن زيد[٣].

---

(١) المستدرك ٣/ ١٠٩.

(٢) المستدرك ٣/ ١١٠.

(٣) المستدرك ٣/ ٥٣٣.

والرابعة: ما أخرجه بقوله: «حدثنا أبو بكر محمد بن الحسين بن مصلح الفقيه بالري، ثنا محمد بن أيوب، ثنا يحيى بن المغيرة السعدي، ثنا جرير بن عبد الحميد، عن الحسن بن عبدالله النخعي، عن مسلم بن صبيح، عن زيد بن أرقم ـ رضي الله عنه ـ قال قال رسول الله صلّىٰ الله عليه وآله وسلّم: إني تارك فيكم الثقلين كتاب الله وأهل بيتي، وإنهما لن يتفرقا حتىٰ يردا عليَّ الحوض.

هذا حديث صحيح الإسناد علىٰ شرط الشيخين ولم يخرجاه»[1].

ووافقه الذهبي علىٰ التصحيح ووضع علامة الشيخين في آخر الحديث في تلخيصه.

فالثالثة والرابعة كتمهما «الدكتور» أو جَهِلَ بهما؟!

النّظر في مناقشة سند روايات الحاكم:

وثالثاً: يقول «الدكتور» وهو يقصد مناقشة سند ما أخرجه الحاكم بعد أن قال بأنه ذكر روايتين:

«إحداهما: في إسنادها الامام أحمد بن حنبل. وسيأتي أنّه هو نفسه ضعّف الحديث كما ذكر ابن تيمية. والأخرىٰ بيّن الذهبي وهي إسنادها».

(١) المستدرك ٣/ ١٤٨.

أقول:

هنا أيضاً خيانة أو جهل!!

أمّا أوّلاً:

فلأنّ إحداهما ـ وهو الذي عن الأعمش عن حبيب عن زيد ـ قد أخرجه الحاكم بثلاثة طرق.

وأمّا ثانياً:

فلأن أحمد بن حنبل في إسناد طريق واحدٍ من الطرق الثلاثة دون الطريقين الآخرين!!

وإن كنت في ريبٍ فهذه عبارة الحاكم:

« حدثنا أبو الحسين محمد بن أحمد بن تميم الحنظلي ببغداد، ثنا أبو قلابة عبدالملك بن محمد الرقاشي، ثنا يحيى بن حماد.

وحدثني أبو بكر محمد بن أحمد بن بالويه وأبو بكر أحمد بن جعفر البزار، قالا: ثنا عبدالله بن أحمد بن حنبل، حدثني أبي، ثنا يحيى بن حماد.

وثنا أحمد بن سهل الفقيه ببخارى، ثنا صالح بن محمد الحافظ البغدادي، ثنا خلف بن سالم المخرمي، ثنا يحيى بن حماد.

ثنا أبو عوانة عن سليمان الأعمش قال: ثنا حبيب بن أبي ثابت عن أبي الطفيل عن زيد بن أرقم ـ رضي الله عنه ـ قال: لمّا رجع رسول الله

صلّى الله عليه وآله وسلّم من حجّة الوداع ونزل غدير خم أمر بدوحاتٍ فقممن فقال: كأني قد دعيت فأجبت، إني قد تركت فيكم الثقلين أحدهما أكبر من الآخر، كتاب الله تعالى وعترتي. فانظروا كيف تخلفوني فيهما، فإنهما لن يتفرقا حتى يردا عليّ الحوض. ثم قال: إن الله عزوجلّ مولاي وأنا مولى كلّ مؤمنٍ. ثم أخذ بيد علي ـ رضي الله عنه ـ فقال: من كنت مولاه فهذا وليّه، اللهم والِ ممن والاه وعاد من عاداه. وذكر الحديث بطوله. هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه بطوله».

ووافقه الحافظ الذهبي في تلخيصه على تصحيحه[١].

وأمّا ثالثاً:

فلأنّ أحمد بن حنبل لم يضعّف الحديث!

يقول «الدكتور»: «وسيأتي أنّه هو نفسه ضعّف الحديث كما ذكر ابن تيميّة» مشيراً إلى قوله في الصفحة ـ ٢٥ ـ نقلاً عن منهاج السنة ٤ / ١٠٥:

«وشيخ الإسلام ابن تيميّة رفض هذا الحديث وقال: وقد سئل عنه أحمد ابن حنبل فضعّفه، وضعّفه غير واحدٍ من أهل العلم وقالوا: لا يصح».

---

(١) المستدرك ٣ / ١٠٩.

لكنّا قد ذكرنا كلام ابن تيميّة في فصل (حديث الثقلين والمحاولات السقيمة) وتكلّمنا عليه.

وأمّا رابعاً:

فلأنّ أحمد ـ لو كان منه تضعيف ـ فقد ضعّف جملة: «وإنهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض» هذه الجملة التي وردت في رواية الترمذي. فأحمد ليس مضعّفاً للحديث، كما أن ابن تيمية أيضاً ليس برافض للحديث... وقد أوردنا سابقاً كلام ابن تيمية وما نسبه إلىٰ أحمد، وتكلّمنا عليه هناك، فراجع.

وأمّا خامساً:

فلأنّ الذّهبي ـ الذي اعتمد عليه «الدكتور» في غير موضع، وفي مناقشته الرواية الثانية وستعلم ما فيها من النظر ـ وافق الحاكم في تصحيح هذه الرواية على شرط الشيخين... ولو كان هناك من أحمد أو غيره من الأئمة كلام في إسناد هذه الرواية لأشار إليه، كما فعل بالنسبة إلىٰ الرواية الثانية.

وأمّا سادساً:

فلأنّ الذهبي أخرج الرواية الثانية بقوله: «حسّان بن إبراهيم الكرماني، ثنا محمد بن سلمة بن كهيل، عن أبيه عن الطفيل عامر بن واثلة أنه سمع زيد بن أرقم...» فلم يقل إلّا: «لم يخرجا لمحمد وقد

وهّاه السّعدي».

فالذهبي لم يطعن في رجال الإسناد وإنّما قال بعد رواية الحديث: «قلت: لم يخرجا لمحمّد، وقد وهّاه السعدي» وهذا غير صريح في أنه يطعن في «محمّد بن سلمة» ومن المستبعد أن يقلّد الذهبي السّعديَّ الجوزجاني وقد أورده في (ميزان الاعتدال) فقال نقلاً عن ابن عدي: «كان شديد الميل إلىٰ مذهب أهل دمشق في التحامل علىٰ علي رضي الله عنه»[1].

وقال ابن حجر: «وممن ينبغي أن يتوقّف في قبول قوله في الجرح: من كان بينه وبين من جرحه عداوة سببها الاختلاف في الاعتقاد، فإن الحاذق إذا تأمّل ثلب أبي إسحاق الجوزجاني لأهل الكوفة رأىٰ العجب، وذلك لشدّة انحرافه في النصف وشهرة أهلها بالتشيّع...»[2].

وقد تقدّم كلام ابن حجر في مقدمة فتح الباري حول الرجل. وإن شئت المزيد فراجع ترجمته[3].

وأمّا سابعاً:

فلأنّ الرواية الثالثة ـ التي أخفاها «الدكتور» أو جهل بها ـ قال

---

(١) ميزان الاعتدال في نقد الرجال ١ / ٧٦.

(٢) لسان الميزان ١ / ١٦.

(٣) تهذيب التهذيب ١ / ١٥٨.

الحاكم: «هذا حديث صحيح الاسناد ولم يخرجاه» ووافقه الذهبي بصراحة... وقد تقدم نصّها سابقاً.

والرواية الرابعة ـ التي أخفاها «الدكتور» أو جهل بها كذلك ـ صحيحة عندهما، وقد تقدم نصّها قريباً.

ترجمة القاسم بن حسّان العامري:

يقول «الدكتور»:

«٣ ـ القاسم بن حسان العامري الكوفي، روى الروايتين الخامسة والسادسة من المسند عن زيد بن ثابت. ورجّح المرحوم الشيخ أحمد شاكر توثيقه وقال: «وثقه أحمد بن صالح وذكره ابن حبان في ثقات التابعين. وذكر البخاري في الكبير اسمه فقط، ولم يذكر عنه شيئاً، وترجمه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل فلم يذكر فيه جرحاً، ثم نقل عن المنذري أن البخاري قال: القاسم بن حسان سمع من زيد بن ثابت.

وعن عمّه عبد الرحمن بن حرملة، وروى عن الركين بن الربيع، لم يصح حديثه في الكوفيين. ثم عقّب شاكر على هذا بقوله: والذي نقله المنذري في شأن القاسم بن حسان لا أدري من أين جاء به...».

قال «الدكتور» بعد نقل كلام الشيخ المذكور الذي نصّ على خطأ المنذري في نسبة الطعن إلى البخاري: «وفي توثيق القاسم بن حسان نظر، فابن حبّان ذكره أيضاً في أتباع التابعين ومقتضاه أنه لم يسمع من

زيد بن ثابت. وقال ابن القطان لا يعرف حاله» ثم قال في الهامش: انظر ترجمته في تهذيب التهذيب.

ثم حاول الدّفاع عن المنذري مدّعياً أنّ للبخاري كتاباً كبيراً في الضعفاء يقع في تسعة أجزاء، وهو مخطوط، ولا توجد منه نسخ في مصر، فلِمَ لا يكون المنذري نقل منه؟

ونقول:

لقد نظرنا إلىٰ ترجمة القاسم في تهذيب التهذيب كما أمر «الدكتور» فوجدناها كما يلي:

«د س ـ أبي داود والنسائي: القاسم بن حسان العامري الكوفي.

روى عن: أبيه، وعمه عبدالرحمن بن حرملة، وزيد بن ثابت، وفلفلة الجعفي.

وعنه: الركين بن الربيع، والوليد بن قيس السكوني والد أبي بدر.

ذكره ابن حبّان في الثقات.

قلت: في أتباع التابعين، ومقتضاه أنه لم يسمع من زيد بن ثابت. ثم وجدته قد ذكره في التابعين أيضاً.

وقال ابن شاهين في الثقات: قال أحمد بن صالح: ثقة.

وقال ابن القطّان: لا يعرف حاله».

وهذا آخر ترجمته في تهذيب التهذيب[1]. وخلاصتها أنّه ثقة عند: ابن حبان، وأحمد بن صالح، وابن شاهين... فأين الجرح؟ ومن الجارح؟

إن قول ابن القطّان: «لا يعرف حاله» ليس بجرحٍ ولا يعارض توثيق ابن حبان وأحمد بن صالح وابن شاهين، لأنه جاهل بحال الرجل وأولئك عارفون!

وصريح عبارة ابن حجر: أن ابن حبان ذكره في الثقات في أتباع التابعين ومقتضاه أنّه لم يسمع عن زيد بن ثابت، قال: ثم وجدته قد ذكره في التابعين أيضاً. أي: فمقتضاه أنّه سمع من زيد بن ثابت ومن التابعين....

ولا يخفى أن «الدكتور» أورد كلام ابن حجر بعبارةٍ موهمة!!

وإذ رأيت أن لا جارح للرّجل، والبخاري ـ كما ذكر الشيخ شاكر ـ لم يذكر عنه شيئاً في تاريخه الكبير، ولم يترجمه في الصغير، ولم يذكره في الضعفاء، وأيضاً: لم ينقل عنه أحد شيئاً في الرّجل، إلّا المنذري، فيقول شاكر: «وهم فأخطأ» ويقول «الدكتور»: لِمَ لا يكون المنذري نقل من كتاب مخطوطٍ للبخاري؟ لكنّ هذا الكتاب لم يره لا هو، ولا الشيخ

---

(١) تهذيب التهذيب ٨ / ٢٧٩.

شاكر، ولا ابن حجر العسقلاني، ولا غيرهم، ولا توجد منه نسخة في مصر، ولم يطّلع عليه المحققون عن الكتب التراثية، ولا أصحاب دور النشر المحيون لآثار القدماء...؟!!

روايات زيد بن الحسن الأنماطي:

وناقش «الدكتور» سند الرواية الأولىٰ من روايتي الترمذي: بأنّ «في سندها: زيد بن الحسن الأنماطي الكوفي. الذي روىٰ عن الإمام الصّادق عن أبيه عن جابر بن عبدالله.

قال أبو حاتم عن زيد هذا: كوفي، قدم بغداد، منكر الحديث. وذكره ابن حبان في الثقات. انظر ترجمته في تهذيب التهذيب وميزان الإعتدال.

وخطبة الرسول صلّىٰ الله عليه [وآله] وسلّم في خطبة الوداع رواها مسلم بسند صحيح عن الإمام الصادق عن أبيه عن جابر، وليس فيها (وعترتي أهل بيتي) راجع صحيح مسلم ـ كتاب الحج ـ باب حجة النبي صلّىٰ الله عليه [وآله] وسلّم.

وهذه الخطبة رويت عن جابر بطرقٍ متعددة في مختلف كتب السنة، وليس فيها جميعاً ذكر لهذه الزيادة».

نقول:

سواء رويت هذه الخطبة كما ذكر «الدكتور» أو، لا[١]، فإنّ العمدة أن تكون رواية الترمذي هذه المستملة على «وعترتي أهل بيتي» معتبرةً سنداً، فإنّها حينئذٍ يحتج بها ويستند إليها، بل تكون قرينةً لكلّ روايةٍ معتبرةٍ ـ بالفرض ـ خاليةٍ عن هذه الجملة المباركة....

لكن (زيد بن الحسن) روى حديث الثقلين بروايات ثلاث:

الأولى: عن جعفر بن محمد عن أبيه ـ عليهما السلام ـ عن جابر قال: رأيت رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم في حجته يوم عرفة ـ وهو على ناقته القصوى ـ فخطب فسمعته وهو يقول: أيها الناس قد تركت فيكم ما إن أخذتم به لن تضلّوا كتاب الله وعترتي أهل بيتي.

أخرجه الترمذي. وأخرجه الحافظ الطبراني عن مطين عن نصر بن عبد الرحمن عنه[٢].

الثانية: عن معروف بن خرّبوذ، عن أبي الطفيل، عن حذيفة بن أسيد الغفاري: أن رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم قال: «أيها الناس إني فرط لكم، وإنكم واردون عليّ الحوض، حوض أعرض ما بين صنعاء وبصرى، فيه عدد النجوم قدحان من فضة، وإني سائلكم حين

---

(١) لاحظ فصل: حديث الثقلين والمحاولات السقيمة.

(٢) صحيح الترمذي ٥ / ٦٢١.

تردون عليَّ عن الثقلين، فانظروا كيف تخلفوني فيهما: السبب الأكبر كتاب الله عزّ وجل، سبب طرفه بيد الله وطرفه بأيديكم، فاستمسكوا به ولا تضلّوا ولا تبدّلوا، وعترتي أهل بيتي، فإنه قد نبأني اللطيف الخبير أنهما لن ينقضيا حتى يردا عليَّ الحوض».

أخرجه الحافظ أبو العباس الحسن بن سفيان النسوي صاحب المسند الكبير المتوفى سنة ٣٠٣ عن نصر بن عبد الرحمن عنه.

وأخرجه الحافظ أبو نعيم الإصفهاني في ترجمة حذيفة بن أسيد عن شيخه محمد بن أحمد بن حمدان عن الحسن بن سفيان.

وأخرجه الحافظ الطبراني بطريقين:

عن محمد بن الفضل السقطي عن سعيد بن سليمان عن زيد بن الحسن الأنماطي. وعن مطين وزكريا بن يحيى الساجي عن نصر بن عبد الرحمن عنه.

وأورده الحافظ الهيثمي في مناقب أهل البيت عن الحافظ الطبراني وقال:

«وفيه: زيد بن الحسن الأنماطي. وثّقه ابن حبّان. وبقيّة رجال أحد الإسنادين ثقات».

الثالثة: روى زيد بن الحسن حديث الثقلين عن معروف بن خرّبوذ عن أبي الطفيل عن حذيفة بن أسيد قال: لمّا صدر رسول الله

صلّى اللّه عليه وآله وسلّم من حجة الوداع نهى أصحابه عن شجراتٍ بالبطحاء متقاربات أن ينزلوا تحتهنّ، ثم بعث إليهنّ فقمّ ما تحتهنّ من الشوك، وعمد إليهنّ فصلى تحتهنّ ثم قام فقال:

أيها الناس، إني قد نبّأني اللطيف الخبير أنه لم يعمر نبي إلّا نصف عمر الذي يليه من قبله، وإني لأظنّ أني موشك أن أدعى فأجيب، وإني مسؤول وإنّكم مسؤولون فماذا أنتم قائلون؟

قالوا: نشهد أنك قد بلّغت وجهدت ونصحت، فجزاك اللّه خيراً.

فقال: أليس تشهدون أن لا إله إلّا اللّه، وأن محمداً عبده ورسوله، وأن جنّته حق وناره حق، وأن الساعة آتية لا ريب فيها، وأنّ اللّه يبعث من في القبور؟

قالوا: بلىٰ نشهد بذلك.

قال: اللهم اشهد. ثم قال:

أيها الناس، إنّ اللّه مولاي وأنا مولى المؤمنين، وأنا أولىٰ بهم من أنفسهم، فمن كنت مولاه فهذا مولاه ـ يعني عليّاً رضي اللّه عنه ـ اللهم وال من والاه وعاد من عاداه.

ثم قال: يا أيها الناس إني فرطكم وإنكم واردون عليّ الحوض، حوض أعرض ما بين بصرى وصنعاء، فيه عدد النجوم قدحان من فضة، وإني سائلكم حين تردون عليّ عن الثقلين، فانظروا كيف تخلفوني

فيهما، الثقل الأكبر كتاب اللّٰه عزّوجل، سبب طرفه بيد اللّٰه وطرفه بأيديكم، فاستمسكوا به لا تضلّوا ولا تبدّلوا. وعترتي أهل بيتي، فإنه قد نبّأني اللطيف أنهما لن ينقضيا حتى يردا عليّ الحوض».

أخرجه الحافظ الطبراني بطريقين فقال:

«حدّثنا محمد بن عبداللّٰه الحضرمي (هو مطين) وزكريا بن يحيى الساجي قالا: نانصر بن عبدالرحمن الوشاء.

وحدّثنا أحمد بن القاسم بن مساور الجوهري، نا سعيد بن سليمان الواسطي قالا:

نا زيد بن الحسن الأنماطي، نا معروف بن خرّبوذ، عن أبي الطفيل، عن حذيفة بن أسيد الغفاري»[١].

والحافظ ابن حجر المكي[٢].

والحلبي صاحب السيرة النبوية[٣].

وأخرج هذا الحديث الحافظ ابن عساكر، قال:

«أخبرنا أبو بكر محمد بن الحسين بن المزرفي، أنبأنا أبو الحسين ابن المهتدي، أنبأنا أبو الحسن علي بن عمر بن محمد بن الحسن (هو

(١) المعجم الكبير ٣/ رقم ٣٠٥٢.

(٢) مجمع الزوائد ٩/ ١٦٥.

(٣) انسان العيون ٣/ ٣٠١.

الدارقطني) أنبأنا العباس بن أحمد البرتي، أنبأنا نصر بن عبد الرحمن أبو سليمان الوشاء، أنبأنا زيد بن الحسن الأنماطي...»[(١)].

وأورده الحافظ ابن كثير عن الحافظ ابن عساكر[(٢)].

فوائد ذكر روايات زيد بن الحسن:

وإنما ذكرنا روايات زيد بن الحسن هذه لفوائد:

١ ـ ليعلم أنّ روايته ليست منحصرةً بما جاء في الترمذي.

٢ ـ ليعلم أنّ الترمذي غير منفرد بالذي أخرجه عنه، فقد أخرجه الحافظ الطبراني عن الحافظ مطين عن نصر بن عبد الرحمن عن زيد بن الحسن....

٣ ـ ليعرف الرواة والمخرجون لرواياته من رجال الحديث وكبار الحفاظ.

٤ ـ ليعلم رواية حذيفة بن أسيد من روايات الصحابة الذين ذكرهم الترمذي بقوله: «وفي الباب عن: أبي ذر، وأبي سعيد، وزيد بن أرقم، وحذيفة بن أسيد»[(٣)].

٥ ـ وليعلم رواية «سعيد بن سليمان وغير واحد من أهل العلم»

---

(١) تاريخ دمشق. ترجمة أمير المؤمنين ١ / ٤٥.

(٢) البداية والنهاية ٧ / ٩.

(٣) هذه الجملة لم يذكرها «الدكتورة»!!

الذين قال الترمذي: «وزيد بن الحسن قد روى عنه سعيد بن سليمان وغير واحدٍ من أهل العلم»[1].

فهذا شأن زيد بن الحسن بين الرّواة والحفّاظ المحدّثين....

ترجمة زيد بن الحسن:

ولم يتكلّم «الدكتور» في سند رواية الترمذي عن زيد بن الحسن إلّا في (زيد بن الحسن) نفسه. ولم يقل إلّا «قال أبو حاتم عن زيد هذا: كوفي قدم بغداد منكر الحديث. وذكره ابن حبان في الثقات» ثم أمر بالنظر بترجمته من تهذيب التهذيب وميزان الاعتدال.

فنقول:

قد راجعنا ترجمته في تهذيب التهذيب فوجدناها كما يلي:

«ت ـ الترمذي. زيد بن الحسن القرشي أبو الحسن الكوفي، صاحب الأنماط. روى عن: جعفر بن محمد بن علي بن الحسين، ومعروف بن خرّبوذ، وعلي بن المبارك الهنائي.

وعنه: إسحاق بن راهويه، وسعيد بن سليمان الواسطي، وعلي بن المديني، ونصر بن عبد الرحمن الوشاء، ونصر بن مزاحم.

قال أبو حاتم: كوفي قدم بغداد منكر الحديث. وذكره ابن حبان في

(١) وهذه الجملة لم يذكرها «الدكتور».

الثقات. روى له الترمذي حديثاً واحداً في الحج»[١].

فقد ذكر ابن حجر أسماء جماعةٍ من الأئمة رووا عن زيد بن الحسن ـ وهو ما نصَّ عليه الترمذي من قبل ـ وأن ابن حبان ذكره في الثقات.

ويبقى قول أبي حاتم: «منكر الحديث» وهو غير مسموع:

أمّا أولاً: فلأنّه لو كان منكر الحديث لما أخرج عنه هؤلاء الأئمة: كابن راهويه، وابن المديني، وسعيد بن سليمان، والترمذي....

وأمّا ثانياً: فلأنّ «أبا حاتم» متعنّت في الرّجال، ولا يبنى على تجريحه كما نصَّ عليه الحافظ الذهبي بترجمته حيث قال:

«إذا وثّق أبو حاتم رجلاً فتمسك بقوله، فإنّه لا يوثّق إلّا رجلاً صحيح الحديث، وإذا ليّن رجلاً أو قال فيه: لا يحتج به. فلا. توقّف حتى ترى ما قال غيره فيه، وإن وثقه أحد فلا تبن على تجريح أبي حاتم، فإنه متعنّت في الرجال، قد قال في طائفةٍ من رجال الصحاح: ليس بحجة، ليس بقوي، أو نحو ذلك»[٢].

وقال الذهبي بترجمة أبي زرعة الرازي: «يعجبني كثيراً كلام

---

(١) تهذيب التهذيب ٣ / ٣٥٠.

(٢) سير أعلام النبلاء «ترجمة أبي حاتم» ١٣ / ٢٤٧.

أبي زرعة في الجرح والتعديل، يبين عليه الورع والخبرة. بخلاف رفيقه أبي حاتم فإنه جرّاح»[١].

حول رأي ابن الجوزي في حديث الثقلين:

وبعد:

فقد تحقق أنّ حديث الثقلين من الأحاديث الثابت صدورها عن رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم، وقد نصَّ على صحته وثقة رواته كبار الأئمة والحفّاظ المعتمدين عند القوم.

ولهذا تراهم ينبّهون على وهم الحافظ ابن الجوزي بذكره الحديث في كتابه (العلل المتناهية) قال ابن حجر المكي: «وذكر ابن الجوزي لذلك في (العلل المتناهية) وهم أو غفلة عن استحضار بقيّة طرقه، بل في صحيح مسلم عن زيد بن أرقم أنّه صلّى الله عليه [وآله] وسلّم قال ذلك يوم غدير خم»![٢].

وأيضاً: يحذّرون من أن يغتر أحد بصنيعه، فيقول الحافظ السّمهودي: «ومن العجيب ذكر ابن الجوزي له في (العلل المتناهية)! فإيّاك أن تغترَّ به، وكأنّه لم يستحضره حينئذٍ»![٣].

---

(١) سير أعلام النبلاء «ترجمة أبي زرعة» ١٣ / ٦٥.

(٢) الصواعق المحرقة: ٩٠.

(٣) جواهر العقدين: ٢٣٢.

ومن هنا يظهر: أنّ ما فعله ابن الجوزي لا قيمة له ولا يعبأ به، وأن مقتضى حسن الظنّ به أن يقال: لم يستحضره!

وقد يقوى حمله على الصّحة بما إذا علمنا أنّه نفسه يروي هذا الحديث الشّريف في كتابه في الروايات (المسلسلات)[١] حيث جاء فيه:

«الحديث الخامس: أنا محمد بن ناصر قال: أنا محمد بن علي بن ميمون، قال: أنا أبو عبدالله محمد بن علي العلوي قال: ثنا القاضي محمد بن عبدالله الجعفي قال: ثنا الحسين بن محمد القراري قال: ثنا الحسن بن علي بن بزيع قال: ثنا يحيى بن حسن بن فرات قال: ثنا أبو عبد الرحمن المسعودي، عن الحارث بن حصيرة، عن صخر بن الحكم عن حبان بن الحارث الأزدي، عن الربيع بن جميل الضبي، عن مالك بن ضمرة:

عن أبي بكر: إن رسول الله قال: يرد عليّ الحوض راية علي أمير المؤمنين وإمام الغرّ المحجّلين، وأقدم وآخذ بيده في بياض وجهه ووجوه أصحابه فأقول: ما خلفتموني في الثقلين بعدي؟ فيقولون: تبعنا الأكبر وصدّقناه، ووازرنا الأصغر ونصرناه وقاتلنا معه. فأقول: ردوا

(١) كما في نسخة دار الكتب الظاهرية، وهي نسخة قديمة رقم: ٣٧ق ٦ ـ ٢٧. انظر فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية (فهرس حديث ص ٤٠) وهذا الحديث في الورقة ٨ أ ـ ب.

رواءً. فيشربون شربةً لا يظمأون بعدها أبداً، وجه إمامهم كالشمس الطالعة، ووجوههم كالقمر ليلة البدر أو كأضوأ نجمٍ في السماء».

هذا، وسنتعرّض عن قريب لبعض كلمات العلماء الصّريحة في عدم الاعتداد بآراء ابن الجوزي في الأحاديث والرجال...

والواقع:

إنّ ابن الجوزي ذكر حديث الثقلين بسندٍ له عن عطيّة عن أبي سعيد في كتابه الذي ألّفه في الأحاديث الضعيفة بزعمه وأسماء بـ(العلل المتناهية في الأحاديث الواهية)... فقال: «هذا حديث لا يصح» ثم جعل يطعن في السّند[1].

فمعنى قوله: «لا يصح» أي: «ضعيف» وليس معناه كونه «موضوعاً» عنده... إذ لو كان يراه موضوعاً لذكره في كتابه الآخر الذي أسماه بـ(الموضوعات)[2].

فابن الجوزي قد ضعّف حديث الثقلين، لكن على أساس الطريق الذي ذكره، ولذا احتمل القوم كونه لم يستحضر بقيّة طرقه...!!

لكنّ «الدكتور» اغترّ بابن الجوزي، ونسب إليه أنّه «اعتبر هذا الحديث من الأحاديث الموضوعة» ولا يخفى ما في هذا التعبير! إنّه

(١) العلل المتناهية ١ / ٢٦٨.

(٢) طبع هذا الكتاب في ثلاثة أجزاء.

يوهم ذكر ابن الجوزي هذا الحديث في الأحاديث الموضوعة التي أدرجها في كتابه (الموضوعات)، وقد عرفت واقع الحال!

إلّا أن «الدكتور» يضطرب في كلامه ويتلعثم... فيقول بعد ذلك مباشرةً:

«وإن كانت الروايات في جملتها كما يبدو لا تجعل الحديث ينزل إلى درجة الموضوع».

ثم يعود فيقول:

«إننا قد نوافق على عدم جعل الحديث من الموضوعات. ومع هذا، فابن الجوزي قد يكون له ما يؤيّد رأيه!»

أنظر إلى هذا الرجل! كيف يتلّون ويضطرب!

يحذّر العلماء من الاغترار بذكر ابن الجوزي حديث الثقلين في (العلل المتناهية) ويحملون عمله على الصحّة بـ«لعلّ» و«كأنّ» ابن الجوزي لم يستحضر من طرقه غير الطريق الذي ذكره....

و«الدكتور» ينسب إليه القول بوضع الحديث جازماً بذلك، وكأنّه موضوع عند ابن الجوزي! وبكلّ طرقه وأسانيده!

ثم يقول تارةً: «لا ينزل إلى درجة الموضوع»! وأخرى: «قد يكون له ما يؤيّد رأيه»!

ثم ما هو المؤيّد الذي قد يكون؟!

استمع إليه:

«فليس من المستبعد أن يكون هذا الحديث كوفي النشأة»!

بالله عليك! يجعل ابن الجوزي قائلاً بوضع الحديث! ثم يقول «قد يكون»! له «ما يؤيّد»! وهو «فليس من المستبعد...»!!

سبحان الله!!

يتكلّم «الدكتور» وكأنّه قد اكتشف حقيقةً عجز عن كشفها جهابذة الحديث والرجال وغيرهما من الفنون... وتوصّل إلى ما خفي على أئمة قومه... بعد قرون...!!

لكنّه يعلم أن في علماء هذا العصر، ممّن يعتقد بهم علماً وتحقيقاً، وهم لا يقلّون عنه عناداً وتعصّباً... من لم يغتر بتضعيف ابن الجوزي، بل يقول بخطئه، ويعترف بصحّة حديث الثّقلين....

«وفي عصرنا وجدنا العلّامة المحقّق الشيخ ناصر الدين الألباني...»[١].

ويقول عن الدكتور أحمد محمود صبحي:

«اعتبر حديث التمسّك بالكتاب والعترة من الأحاديث المتفق على صحتها عند أهل السنة»[٢].

---

(١) أنظر: ص ٢٥.

(٢) هامش ص: ٤٠.

أقول:

وكذلك غيرهما:

كالعَلامة المحقق الشيخ أحمد البنّا في كتابه: (الفتح الرباني بترتيب مسند أحمد بن حنبل الشيباني ١ / ١٨٦) وفي كتابه: (بلوغ الأماني. المطبوع في ذيل الفتح الرباني ٤ / ٢٦) حيث أخرجه ثم قال: «وهو في صحيح مسلم وغيره».

والاستاذ العَلامة توفيق أبو علم... في كتابه (أهل البيت ٧٧ ـ ٨٠) وذكر: «أحاديث الثقلين من الأحاديث التي رواها أجلاء علماء أهل السنة، وأكابر محدثيهم، في صحاحهم، بأسانيدهم المتعددة، واتفق على روايتها الفريقان...» وسنذكر مجمل كلامه في (فقه الحديث).

والعَلامة المحدِّث الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي، في تعاليقه على كتاب الحافظ ابن حجر العسقلاني: «المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية ٤ / ٦٥).

والعلّامة المحقق الكبير الشيخ محمود أبو ريّة حيث قال: «وقد جاء هذا الحديث بروايات مختلفة ـ والمعنى واحد ـ في كثير من كتب أهل السنة. وإذا أردت الوقوف على هذه الرّوايات فارجع إلى كتاب (المراجعات) التي جرت بين العلّامة شرف الدين الموسوي رحمه الله، وبين الاستاذ الكبير الشيخ سليم البشري شيخ الأزهر سابقاً، في

الصّفحات من (٢٠) وما بعدها من الطبعة الرابعة»[١].

«الدكتور» وكتاب «المراجعات»:

لكنّ «الدكتور» له غيظ شديد من كتاب «المراجعات»!! ومنزعج من سعيه جاداً للدخول إلى كلّ بيت على حدّ تعبيره!!

يقول:

«وفي عصرنا أيضاً نجد كتاباً يسعى جاداً للدخول إلى كلّ بيت، رأيت طبعته العشرين في عام ١٤٠٢ هـ ويوزّع على سبيل الهديّة في الغالب الأعم، واسم الكتاب (المراجعات). ذكر مؤلّفه شرف الدين الموسوي هذا الحديث بالمتن الذي بيّنا ضعف أسانيده وقال بأنه حديث متواتر. ثم نسب للشيخ سليم البشري ـ رحمه الله ـ شيخ الأزهر والمالكية: أنه تلقى هذا القول بالقبول، وأنّه طلب المزيد. ثم ذكر صاحب المراجعات بعد ذلك روايات أشد ضعفاً، ونسب للشيخ البشري أيضاً أنه أعجب بها، ورآها حججاً ملزمة...».

أقول:

أوّلاً: إن (السيّد شرف الدين العاملي) من كبار علماء الطائفة الشّيعية، لكنّك ترى «الدكتور» حيث يذكره يقول: «مؤلّفه شرف الدين

---

(١) أضواء على السنّة المحمدية: ٤٠٤.

الموسوي» في حين يذكر الشيخ البشري باحترام مترحّماً عليه، ويذكر الشيخ الألباني بـ«العلّامة المحقّق الشيخ ناصر الدين الألباني حفظه اللّٰه» و«الشّيخ الجليل» مرةً بعد أخرى....

فإن كان يجهل بمنزلة السيّد شرف الدين وجب عليه أن يسأل! لكنّ نسبة «الدكتور» إلى الجهل حمل على الصحّة، فالسيّد شرف الدين أعرف وأشهر وأجلّ... يقول الاستاذ عمر رضا كحّالة: «عبد الحسين شرف الدين الموسوي العاملي: عالم، فقيه، مجتهد، ولد بالمشهد الكاظمي مستهل جمادى الآخرة، وأخذ عن طائفةٍ من علماء العراق، وقدم لبنان، ورحل إلى الحجاز ومصر و دمشق وإيران، وعاد إلى لبنان فكان مرجع الطائفة الشيعيّة، وأسس الكليّة الجعفرية بصور، وتوفي ببيروت في ٨ جمادى الآخرة (سنة ١٣٧٧) ونقل جثمانه إلى العراق فدفن بالنجف.

من آثاره: المراجعات. وهي أسألة وجّهها سليم البشري إلى المترجم فأجاب عليها. أبو هريرة. الشيعة والمنار. إلى المجمع العلمي العربي بدمشق. والفصل المهمة في تأليف الأمة»[١].

وثانياً: إنّ كتاب (المراجعات) من أجلّ الكتب المؤلّفة في مسألة الإمامة في العصور المتأخّرة، أهداه مؤلّفه «إلى أولي الألباب من كلّ

(١) معجم المؤلفين ٥ / ٨٧

علّامة محقق، وبحّاثة مدقّق، لابس الحياة العلميّة فمحّص حقائقها. ومن كلّ حافظ محدّث جهبذ حجّة في السنن والآثار، وكلّ فيلسوف متضلّع في علم الكلام، وكلّ شابٍ حي مثقّف حرّ قد تحلّل من القيود وتملّص من الأغلال، ممن نؤمّلهم للحياة الجديدة الحرّة».

إنّه كتاب يحتوي على أسألة الشيخ البشري، يستوضحه فيها من آراء الإماميّة وعقائدهم، وعلى أجوبة السيد شرف الدين عن تلك الأسئلة، بالاستناد إلى كتب أهل السنّة في الحديث والرجال والتاريخ وغيرها....

لقد أصبح كتاب (المراجعات) منذ انتشاره من أهم المصادر والمراجع المعتمدة في البحوث العلميّة، وعاد كثير من الناس ببركة أساليبه الرصينة وبراهينه المتينة إلى الرشد والصواب والطريق الحق والصّراط المستقيم.

وثالثاً: إنّ (الشيخ سليم البشري) لمّا كان عالماً منصفاً يريد الإصلاح بين المسلمين، مضطر إلى الإذعان بصحة حديث الثقلين وغيره، وكذلك يكون كلّ فردٍ طالب للحق، داعٍ إلى الخير.. فلو لم يتلقّ (الشيخ) ما قاله (السيّد) بالاستناد إلى الكتب المعتمدة لدى (الشيخ) وطائفته... لُتعُجّب منه... كما تعجّب كبار الحفّاظ كالسّخاوي والسمهودي وابن حجر المكي وغيرهم من إيراد ابن الجوزي الحديث

في (العلل المتناهية)!

رابعاً: إنّ (حديث الثقلين) أوّل الأحاديث المطروحة في هذه (المراجعات)، وهو لم يخرجه إلّا عن: أحمد، وابن أبي شيبة، والترمذي، والنسائي، والحاكم، وأبي يعلى، وابن سعد، والطبراني، والسيوطي، وابن حجر المكي، والمتّقي الهندي....

تنبيه:

قد تعرّض «الدكتور» في هامش هذا الموضع من كتابه لثلاثة أحاديث أوردها صاحب (المراجعات) عن كتب القوم، رواها أئمتهم كالحافظ المطيّن، والباوردي، وابن جرير الطبري، وابن شاهين، وابن مندة، وأبي نعيم، والحاكم، والطبراني، والسيوطي، والمتقي الهندي... وغيرهم... فنقل «الدكتور» عن الشيخ الألباني أنّ هذه الأحاديث الثلاثة موضوعة....

ونقول:

أوّلاً: ما الدليل على تقدّم قول الألباني على قول مثل الحاكم حيث ينصّ على صحّة حديثٍ على شرط الشيخين؟

وثانياً: إنّ تكذيب هذه الأحاديث وأمثالها إنّما هو طعن في رواة القوم وعلمائهم وكتبهم، لأنّ هؤلاء الرواة والمحدّثين إن كانوا يعتقدون بصحّة هذه الأحاديث عن رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم، فهي

أحاديث متفق عليها بين المسلمين، وإن كانوا يعتقدون بكذبها واختلاقها عليه صلّى اللّٰه عليه وآله وسلّم، لزم أن يكونوا أيضاً كاذبين، لأنّ ناقل الكذب كاذب، وإن كانوا يروونها جاهلين بأحوالها، ثم جاء الشّيخ الألباني فكان أعلم منهم فيما رووه، فهذا ما لا أظنّ الألباني يدّعيه، ولا «الدكتور» يصدّقه!!

وثالثاً: إن غرض الشيعي من نقل هذه الأحاديث هو إلزام رواتها بها، وكذا إلزام من يمجّد بأولئك الرواة ويثني على كتبهم بالألقاب الضخمة!!

ورابعاً: الإعتراض على السيد شرف الدين بأنّه «حكى تصحيح الحاكم للحديث دون أن يتبعه بيان علّته، أو على الأقل دون أن ينقل كلام الذهبي في نقده» مردود بوجوه:

الأوّل: إن الغرض هو الاحتجاج بكتب أهل السنّة ورواياتهم!

والثاني: إنّ الحديث لو كان له علة، لبيّنها الحاكم نفسه، كما بيّن -حسب رأيه- في غير موضع.

والثالث: كيف يطلب نقل كلام الذهبي في نقده من لا ينقل تصحيح الذهبي حديث الثقلين تبعاً للحاكم؟!

خلاصة البحث:

إنّه قد ذكرت بعض ألفاظ حديث التمسّك بالكتاب والعترة، وأنّ النبي صلّى الله عليه وآله وسلّم كرّر هذا الكلام في مواطن عديدة، ثم ذكرت جملةً من مصادره (الصّحاح) وأسماء جماعةٍ من الأعلام المصرّحين بصحته وثبوته عن رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم.

ثم أشرت إلى أنّه حديث متواتر، وذكرت أسامي رواته من الأصحاب ثم التابعين ثم الأئمة والحفّاظ عبر القرون....

أما «الدكتور»، فقد اقتصر على بعض روايات الحديث، وأخرجه تخريجاً يوهم القرّاء أن ليس لهذا الحديث وجود في كتابٍ غير الكتب التي نقل عنها، وحتى هذه الكتب لم يذكر إلّا بعض ما روي فيها... فزعم أنّ أحمد لم يخرج في (المسند) لهذا الحديث إلّا سبع روايات، وقد عرفت أنّها أكثر، والثامن منها سنده معتبر تام بلا كلام... وعن المستدرك لم يذكر سوى روايتين، وقد أخرج فيه أربع روايات، صحّحها على شرط الشيخين، ووافقه الحافظ الذهبي في ثلاثة منها بصراحةٍ، فلم يشر «الدكتور» إلى موافقته، لكنّه حيث ذكر الذهبي في الرّابعة جرح السّعدي الجوزجاني النّاصبي الشهير في أحد رواتها أشار «الدكتور» الى هذا الجرح واعتمده تبعاً لِمَن لا يجوز متابعته، ولا يتابعه إلّا من كان على شاكلته!

ومع ذلك كلّه... تبيّن أنّ مناقشاته في أسانيد الرّوايات التي أوردها مردودة كلّها، وقد اعتمدنا في الجواب عمّا تفوّه به على كتاب (تهذيب التهذيب)، وهو الكتاب الذي طالما أرجع إليه في بحثه... إلّا أنّه كان ـلدى النقل عنه ـ لا ينقل إلّا ما يتوهّم دلالته على مدّعاه ويسقط ما عداه.

فروايات هذا الحديث الشريف كلّها معتبرة سنداً، سواء التي في (صحيح مسلم) وغيره من الصحاح، والتي في (مسند أحمد) وغيره من المسانيد، والتي في (صحيح الترمذي) وغيره من السنن.

وأمّا روايات الحاكم في المستدرك، فما اتفق منها هو والذهبي على صحته على شرط الشيخين، يكون بحكم الحديث المخرّج في (الصحيحين) كما هو مقتضى كلام أئمة القوم....

من كلمات الأعلام في ابن الجوزي:

ومن هنا لا تجد من يقول بضعف الحديث الشريف ـ فضلاً عن وضعه ـ إلّا ابن الجوزي... ولم يعبأ بقوله أحد، بل تعجّبوا منه وحذّروا من الاغترار به، بل تجد في كلماتهم حول الرّجل التصريح بأنّه لا يؤخذ بكلامه حول الأحاديث ولا يعتمد عليه... وإليك بعض الشواهد على ذلك:

قال الذهبي بترجمة أبان بن يزيد العطّار: «قد أورده العلامة أبو الفرج ابن الجوزي في الضعفاء ولم يذكر فيه أقوال من وثقه، وهذا

من عيوب كتابه، يسرد الجرح ويسكت عن التوثيق»[١].

ويترجمة ابن الجوزي نفسه من (تذكرة الحفاظ) عن الموقاني:

«وكان كثير الغلط فيما يصنّفه، فإنه كان يفرغ من الكتاب ولا يعتبره» فأضاف الذهبي: «قلت: له وهم كثير في تواليفه، يدخل عليه الداخل من العجلة والتحوّل إلى مصنف آخر، ومن أن جلّ علمه من كتبٍ وصحف ما مارس فيه أرباب العلم كما ينبغي»[٢].

وقال ابن حجر بترجمة ثمامة بن الأشرس البصري بعد قصة:

«دلّت هذه القصة على أن ابن الجوزي حاطب ليلٍ لا ينتقد ما يحدّث به»[٣].

وقال السّيوطي: «قال الذهبي في التاريخ الكبير: لا يوصف ابن الجوزي بالحفظ عندنا باعتبار الصنعة، بل باعتبار كثرة اطّلاعه وجمعه»[٤].

وقال السّيوطي في تعقيباته: «واعلم أنّه جرت عادة الحفاظ كالحاكم وابن حبّان والعقيلي وغيرهم أنهم يحكمون على حديثٍ

(١) ميزان الاعتدال ١ / ١٦.

(٢) تذكرة الحفاظ ٤ / ١٣٤٧.

(٣) لسان الميزان ٢ / ٨٣.

(٤) طبقات الحفّاظ: ٤٨٠.

بالبطلان من حيثيّة سندٍ مخصوص، لكون راويه اختلق ذلك السند لذلك المتن، ويكون ذلك المتن معروفاً من وجهٍ آخر، ويذكرون ذلك في ترجمة ذلك الراوي يجرحونه به، فيغترّ ابن الجوزي بذلك ويحكم على المتن بالوضع مطلقاً، ويورده في كتاب الموضوعات، وليس هذا بلائق، وقد عاب عليه الناس ذلك، آخرهم الحافظ ابن حجر».

وقال السيوطي بشرح النووي: «وقد أكثر جامع الموضوعات في نحو مجلّدين، أعني أبا الفرج ابن الجوزي، فذكر في كتابه كثيراً ممّا لا دليل على وضعه بل هو ضعيف» وأضاف السيوطي: «بل وفيه الحسن بل والصحيح، وأغرب من ذلك أن فيها حديثاً من صحيح مسلم كما سأبيّنه. قال الذهبي: ربما ذكر ابن الجوزي في الموضوعات أحاديث حساناً قويّةً...»[١].

هذا، وقد ذكروا بترجمته أنّه قد أودع السّجن مدةً من الزّمن بفتوى علماء عصره لبعض ما ارتكبه...[٢].

فكان حال ابن الجوزي في نظر علماء القوم وفقهائهم حال ابن تيميّة الحرّاني الذي حكم عليه بالسّجن ـ بعد أن لم يفد معه البحث،

(١) تدريب الراوي ١ / ٢٣٥.

(٢) مرآة الجنان ـ حوادث ٥٩٥.

ولم تؤثّر فيه الموعظة والنصيحة ـ فبقي مسجوناً إلى أن مات في السّجن...[١].

(١) راجع ترجمة ابن تيميّة في المصادر الرجالية والتاريخيّة، من ذلك: الدرر الكامنة للحافظ ابن حجر ١ / ١٤٧، البدر الطّالع للحافظ الشوكاني ٢ / ٢٦٠. وقال ابن حجر المكي صاحب الصواعق في فتوىً له: «ابن تيمية عبد خذله الله وأضلّه وأعماه وأصمّه وأذلّه، وبذلك صرّح الأئمة الذين بيّنوا فساد أحواله وكذب أقواله، ومن أراد ذلك فعليه بمطالعة كلام الإمام المجتهد المتفق على إمامته وجلالته وبلوغه مرتبة الاجتهاد أبي الحسن السبكي، وولده التاج، والشيخ الإمام العزّ ابن جماعة. وأهل عصرهم، وغيرهم من الشافعيّة والمالكية والحنفيّة. ولم يقصر اعتراضه على متأخّري الصوفية، بل اعترض على مثل عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب ـ رضي الله عنهما.

والحاصل: أن لا يقام لكلامه وزن، بل يرمى في كلّ وعر وحزن، ويعتقد فيه أنه ضال مضل غال، عامله الله بعدله، وأجارنا من مثل طريقته وعقيدته وفعله. آمين» الفتاوى الحديثية: ٨٦

الباب الثاني

فقه حديث الثقلين

■ حديث الثقلين وصية الرسول

■ فقه الحديث في صحيح مسلم

■ لا اختلاف في فقه الحديث بين روايات مسلم وروايات غيره

■ تنبيهات

■ مع الدكتور السالوس في فقه حديث الثقلين

■ كلمة الختام

وهلّم لننظر في فقه حديث الثقلين....

وفي هذا الباب أيضاً... نرجع إلى كبار علماء القوم المحقّقين، أصحاب الكتب المعتمدة المرجوع إليها في فهم السّنة الكريمة، والأحاديث الواردة عن رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم....

فلنرجع إلى:

المنهاج في شرح صحيح مسلم، للنووي.

ونفع قوت المغتذي في شرح الترمذي، للشّاذلي.

والمرقاة في شرح المشكاة، للقاري.

ونسيم الرياض في شرح الشفاء، للخفاجي.

وفيض القدير في شرح الجامع الصغير، للمناوي.

وشرح المواهب اللدنية، للزرقاني.

وأمثال هذه الكتب من الشروح وكتب اللغة وغيرها....

حديث الثقلين وصيّة الرسول:

وقبل الورود في البحث نشير إلى أنّ تكرار النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم حديث الثقلين، وفي الأيام الأخيرة من عمره الشريف، فيه دلالة واضحة على أنّه وصيّة منه لأمّته، وهذا ما جاء في كلام غير واحدٍ من علماء القوم، بل ذكر بعضهم الحديث بلفظ الوصيّة... فقد قال في لسان العرب: «وفي حديث النبي صلّى الله عليه [وآله] وسلّم: أوصيكم بكتاب الله وعترتي».

وقال ابن حجر المكي: «وقد جاء الوصية الصّريحة بهم في عدّة أحاديث، منها حديث: إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلّوا بعدي الثقلين أحدهما أعظم من الآخر، كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض، وعترتي أهل بيتي، ولن يتفرقا حتى يردا عليَّ الحوض، فانظروا كيف تخلفوني فيهما. قال الترمذي: حسن غريب. وأخرجه آخرون. ولم يصب ابن الجوزي في إيراده في العلل المتناهية، كيف! وفي صحيح مسلم وغيره...»[١].

وقال الحافظ السخاوي في (استجلاب ارتقاء الغرف)[٢]: «قد جاءت الوصية الصريحة بأهل البيت في غيرها من الأحاديث، فعن

(١) الصواعق المحرقة: ٩٠.

(٢) استجلاب ارتقاء الغرف ١ / ٣٣٦.

سليمان بن مهران الأعمش...» إلى آخر عبارته. وقد تقدمت.

وقال الحافظ السمهودي في (جواهر العقدين)[1]: «الذكر الرابع: في حثّه صلّى الله عليه [وآله] وسلّم الأمة على التمسّك بعده بكتاب ربهم، وأهل بيت نبيّهم، وأن يخلفوه فيهما بخير، وسؤاله من يرد عليه الحوض عنهما، وسؤال ربه عزّوجل الأمة كيف خلفوا نبيّهم فيهما، ووصيّته بأهل بيته، وأنّ الله تعالى أوصاه بهم...».

إذا عرفت هذا، فلننظر في ألفاظ الحديث على ضوء كلمات القوم:

فقه الحديث في صحيح مسلم:

* قوله: صلّى الله عليه وآله وسلّم «إني تارك فيكم الثقلين». وفي رواية الحافظ الدارقطني بدل «تارك» لفظ «مخلّف»... هكذا في رواية مسلم وكثيرين.

و «الثقلان» مثنى «ثقل» بفتحتين، كما في (القاموس) وغيره، قال في القاموس: «والثقل ـ محركةً ـ: متاع المسافر وحشمه، وكلّ شيء نفيس مصون، ومنه الحديث: إني تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي»[2].

---

(1) جواهر العقدين: 231.

(2) القاموس المحيط: ثقل.

أو مثنىٰ «ثِقل» بكسر الثاء وسكون القاف، كما قال جماعة آخرون من أهل الحديث واللّغة، قال في لسان العرب: «التهذيب[١]: وروي عن النبي صلّىٰ اللّٰه عليه [وآله] وسلّم أنه قال في آخر عمره: إني تارك فيكم الثقلين كتاب اللّٰه وعترتي. فجعلهما كتاب اللّٰه عزّوجل وعترته. وقد تقدم ذكر العترة. وقال ثعلب[٢]: سمّيا ثقلين لأن الأخذ بهما ثقيل والعمل بهما ثقيل. قال: وأصل الثقل أن العرب تقول لكلّ شيء نفيس خطير مصون: ثقل. فسمّاهما ثقلين إعظاماً لقدرهما وتفخيماً لشأنهما...»[٣].

وقال الحافظ الزرندي المدني: «سمّاهما ثقلين، لأنّ الأخذ بهما والعمل بهما والمحافظة على رعايتهما ثقيل...»[٤].

وقال ابن الأثير: «فيه[٥]: إني تارك فيكم الثقلين كتاب اللّٰه وعترتي، سمّاهما ثقلين لأنّ الأخذ بهما والعمل بهما ثقيل. ويقال لكلّ شيء خطير نفيس: ثقل. فسمّاهما ثقلين إعظاماً لقدرهما

---

(١) تهذيب اللغة للامام أبي منصور الأزهري المتوفى سنة: ٣٧٠.

(٢) أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب المتوفى سنة: ٢٩١.

(٣) لسان العرب: ثقل.

(٤) نظم درر السمطين ٢٣١ ـ ٢٣٢.

(٥) أي: في الحديث.

وتفخيماً لشأنهما»[1].

وقال النووي: «قوله صلّى الله عليه [وآله] وسلّم: وأنا تارك فيكم ثقلين. فذكر كتاب الله وأهل بيته. قال العلماء: سمّيا ثقلين لعظمهما وكبير شأنهما. وقيل: لثقل العمل بهما»[2].

* «أوّلهما»:

فقد ترك النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم شيئين سمّاهما ـ فيما أخرجه مسلم ـ بـ«ثقلين» أحدهما: كتاب الله... فما هو الثاني؟ إنه ليس إلّا «أهل بيته»، فلذا قال النووي بشرح صحيح مسلم: «فذكر كتاب الله وأهل بيته»... وهو أيّ معنىً أراد من تسمية «الكتاب» بـ«الثقل»، فنفس المعنى هو المراد من تسميته «العترة أهل البيت» بـ«الثقل»، ولا ريب في أنّه إنّما ترك «الكتاب» في الأمة لكي تتمسّك به وتعمل به وتتبّعه وتطبّق ما جاء به، فكذلك الأمر بالنسبة إلى «العترة أهل البيت».

إذن، «فالكتاب والعترة» هما الخليفتان من بعده، اللّذان يملآن الفراغ الحاصل من فقده.

* ومن هنا، فقد جاء الحديث في غير واحدٍ من الروايات بلفظ

---

(١) النهاية في غريب الحديث «ثقل».

(٢) المنهاج في شرح صحيح مسلم ١٥ / ١٨٠.

«إني تارك فيكم خليفتين» ومن الذين أخرجوه كذلك:

أحمد بن حنبل، عن زيد بن ثابت. وقد تقدّم.

وابن أبي عاصم الشيباني المتوفى سنة ٢٨٧[١] في (كتاب السنّة)[٢] عن زيد بن ثابت، وفيه تسمية «الكتاب والعترة» بـ«الثقلين» و «الخليفتين» معاً، وهذا مما يؤكّد ما قلناه. واعلم أنه قد أخرج حديث الثقلين عن عليّ، وعبدالله بن عمر، وزيد بن أرقم، وأبي سعيد الخدري، وابن عباس... بعشرة أسانيد[٣].

وأبو القاسم الطّبراني، وعنه الحافظ أبو بكر الهيثمي قال: «عن رسول الله صلّى الله عليه [وآله] وسلّم: إني تركت فيكم خليفتين كتاب الله وأهل بيتي، وإنهما لن يتفرقا حتى يردا عليَّ الحوض. رواه الطبراني في الكبير، ورجاله ثقات»[٤].

وجلال الدين السّيوطي عن أحمد والطبراني وصحّحه.

قال شارحه المناوي: «إني تارك فيكم بعد وفاتي خليفتين. زاد في

---

(١) قال الذهبي في العبر ٢ / ٧٩: «كان إماماً، فقيهاً، ظاهرياً، صالحاً، ورعاً، كبير القدر، صاحب مناقب».

(٢) نشر وتحقيق الشيخ ناصر الدين الألباني. ذكره «الدكتور» بكلّ احترام وأثنى عليه.

(٣) انظر كتاب السنة: ٦٢٨ ـ ٦٣١.

(٤) مجمع الزوائد ٩ / ١٦٣.

رواية: أحدهما أكبر من الآخر. وفي روايةٍ بدل خليفتين: ثقلين سمّاهما به لعظم شأنهما.

عهده، وقيل: السبب الموصل الىٰ رضاه. وعترتي. بمثنّاة فوقيّة. أهل بيتي. تفصيل بعد إجمال بدلاً أو بياناً، وهم أصحاب الكساء الذين أذهب اللّٰه عنهم الرجس وطهّرهم تطهيراً»[1].

فالخليفتان من بعده صلّىٰ اللّٰه عليه وآله وسلّم هما: القرآن وأصحاب الكساء الذين أذهب اللّٰه عنهم الرّجس وطهّرهم تطهيراً....

* «أُذكّركم اللّٰه في أهل بيتي»:

ولمّا كان القرآن كلام اللّٰه، وكان أصحاب الكساء معصومين مطهّرين بنصّ الكتاب ـ وهم المراد من «عترتي أهل بيتي» ـ كان من الواجب الأخذ بهما واتّباعهما، والايتمار بأوامرهما والانتهاء بنواهيهما، والتمسّك بهما في جميع الأمور الدينية والدنيويّة... ولهذا جاء لفظ «الأخذ» والأمر به في رواية غير واحدٍ:

كالترمذي في صحيحه.

وابن أبي شيبة في مصنفه.

وأحمد في مسنده.

(١) فيض القدير ٣ / ١٤.

وابن سعد في طبقاته.

والطبراني في معجمه الكبير.

وقد تقدمت رواياتهم....

قال القاري: «والمراد بالأخذ بهم التمسّك بمحبّتهم، ومحافظة حرمتهم، والعمل بروايتهم، والاعتماد على مقالتهم»[١].

وقال شهاب الدين الخفاجي: «أي تمسّكتم وعملتم واتبعْتموه»[٢].

فإذن: «الأخذ» هو «الاتّباع».

* وقد جاء الحديث بلفظ «الاتّباع» عند غير واحد:

كالحاكم في مستدركه. وقد تقدّم لفظه.

وكابن حجر المكي في صواعقه، في معنى قوله تعالى: ﴿وَقِفُوهُمْ إِنَّهُم مَّسْئُولُونَ﴾.

* وكما حثّ على اتّباع كتاب الله عزّوجل ورغّب في التمسك به، كذلك حثّ على اتّباع العترة أصحاب الكساء والتمسّك بهم، فقال ثلاثاً: «أذكّركم الله في أهل بيتي» قال الزرقاني المالكي بشرح هذه الجملة: «قال الحكيم الترمذي: حضّ على التمسّك بهم، لأنّ الأمر لهم

(١) المرقاة في شرح المشكاة ٥ / ٦٠٠.

(٢) نسيم الرياض ـ شرح شفاء القاضي عياض ٣ / ٤١٠.

معاينة، فهم أبعد عن المحنة»[١].

وقال الشيخ عبد الحق الدهلوي: «لقد كرّر هذه الكلمة للمبالغة والتوكيد، وهي إشارة إلى وجوب أخذ السنّة منهم، كما أنّ الأولى إشارة إلى الأخذ بما في الكتاب. فعلى جميع الذين آمنوا أن يكونوا مطيعين لأهل بيت النبي صلّى الله عليه [وآله] وسلّم»[٢].

حاصل معنى الحديث:

إن النبي صلّى الله عليه وآله وسلّم لمّا أحسّ بدنّو أجله، أوصى أمّته بأهم الأمور لديه، وهما الكتاب والعترة، وجعلهما الخليفة من بعده، وحثّ على التمسّك بهما واتّباعهما، وحذّر من تركهما والتخلّف عنهما، خوفاً عليها من الضلالة والهلاك....

قال ابن حجر المكّي: «تنبيه: سمّى رسول اللّه صلّى اللّه عليه [وآله] وسلّم القرآن وعترته ـ وهي بالمثنّاة الفوقية: الأهل والنسل والرهط الأدنون ـ ثقلين، لأنّ الثقل كلّ شيء نفيس خطير مصون، وهذان كذلك، إذ كلّ منهما معدن للعلوم اللّدنّية والأسرار والحكم العليّة والأسرار الشرعيّة، ولذا حثّ صلّى الله عليه [وآله] وسلّم على الاقتداء

(١) شرح المواهب اللدنية ٧ / ٥.

(٢) أشعة اللمعات في شرح المشكاة ٤ / ٦٧٧.

والتمسّك بهم والتعلّم منهم»[١].

لا اختلاف بين روايات مسلم وروايات أحمد والترمذي:

وإذا كان الكتاب والعترة بتلك المثابة التي أفادتها روايات صحيح مسلم ـ كما شرح كبار علماء الحديث ـ فلا يبقى أيّ فرقٍ واختلاف بين مفاد حديث الثقلين في (صحيح مسلم) ومفاده في (مسند أحمد) و(الترمذي) و (الطبراني) و (الحاكم) و (الذّهبي) وغيرهم....

غير أنّ في روايات هؤلاء زيادة توضيحيّة ليست موجودةً في روايات مسلم....

وإن شئت، فقارن بين لفظ مسلم، ففيه: «ألا أيّها الناس، فإنما أنا بشر يوشك أن يأتي رسول ربي فأجيب، وأنا تارك فيكم ثقلين: أوّلهما كتاب اللّٰه، فيه الهدى والنور، فخذوا كتاب اللّٰه واستمسكوا به، فحثّ على كتاب اللّٰه ورغّب فيه. ثم قال: وأهل بيتي.

أذكّركم اللّٰه في أهل بيتي، أذكّركم اللّٰه في أهل بيتي، أذكّركم اللّٰه في أهل بيتي».

وبين لفظ أحمد: «إني أوشك أن أدعى فأجيب، وإني تارك فيكم الثقلين، كتاب اللّٰه عزّوجل. وعترتي. كتاب اللّٰه حبل ممدود من السماء

---

(١) الصواعق المحرقة: ٩٠.

إلى الأرض، وعترتي أهل بيتي. وإن اللّطيف الخبير أخبرني أنـهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض، فانظروني بم تخلفوني فيهما».

وبين لفظ الترمذي: «إني تارك فيكم ما إن تمسّكتم به لن تضلّوا، أحدهما أعظم منم الآخر، كتاب اللّه حبل ممدود من السماء إلى الأرض، وعترتي أهل بيتي، ولن يتفرّقا حتى يردا عليّ الحوض، فانظروا كيف تخلفوني فيهما».

فهل من فرق؟

أمّا «لن تضلّوا بعدي».

فبيان لنتيجة التمسّك بالثقلين، وهذا أمر حتمي يفهمه كلّ أحدٍ، فإنّ من تمسّك بالقرآن والعترة لن يضل، ومن ترك اتّباعهما ضلّ....

وأمّا «أنّهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض».

فبيان لما يستلزمه كونهما معاً جنباً إلى جنبٍ في جميع الأزمنة، إذ لو أمكن مفارقة العترة الكتاب في يومٍ من الأيام لما سمّاهما رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلم بـ«الثقلين».

وأمّا «فانظروا كيف تخلفوني فيهما».

فتأكيد للوصيّة بهما.

ذكر العلماء الروايات المذكورة في سياق واحد:

وممّا يؤكد ما ذكرناه، من عدم الاختلاف بين هذه الروايات في المدلول والمفاد: ذكر غير واحدٍ من أعلام الحفاظ إياها في سياقٍ واحدٍ وتحت عنوانٍ واحدٍ... ونحن نكتفي بكلامٍ واحدٍ منهم:

قال الحافظ محبّ الدين الطبري[١] في كتابه (ذخائر العقبى في مناقب ذوي القربى) ما هذا نصّه:

«باب في فضل أهل البيت، والحثّ على التمسّك بهم وبكتاب الله عزّوجل، والخلف فيهما بخير:

عن زيد بن أرقم: رضي الله عنه ـ قال قال رسول الله صلّى الله عليه [وآله] وسلّم: إني تارك فيكم الثقلين ما إن تمسكتم به لن تضلّوا بعدي، أحدهما أعظم من الآخر: كتاب الله عزّوجلّ، حبل ممدود من السماء إلى الأرض، وعترتي أهل بيتي، ولن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض فانظروا كيف تخلفوني فيهما. أخرجه الترمذي وقال: حسن غريب.

---

(١) من كبار حفّاظ القوم وشيخ الحرم المكي في عصره، توجد ترجمته في: تذكرة الحفاظ ٤ / ١٤٧٤، النجوم الزاهرة ٨ / ٧٤، البداية والنهاية ١٣ / ٣٠، طبقات الشافعية للسبكي ٥ / ٨، الوافي بالوفيات ٧ / ١٣٥ طبقات الحفاظ: ٥١٠ وغيرها من معاجم التراجم. توفي سنة ٦٩٤.

وعنه قال: قام فينا رسول الله صلّى الله عليه [وآله] وسلّم خطيباً، فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: أيها الناس إنما أنا بشر يوشك أن يأتيني رسول ربي عزّوجلّ فأجيبه، وإني تارك فيكم الثقلين، أوّلهما كتاب الله، فيه الهدى والنور، فتمسّكوا بكتاب الله عزّوجلّ وخذوا به ـ وحثّ فيه ورغّب فيه ثم قال ـ وأهل بيتي. أذكركم الله في أهل بيتي ـ ثلاث مرّات ـ. فقيل لزيد: من أهل بيته؟ أليس نساؤه من أهل بيته؟ فقال: بلى إن نساءه من أهل بيته، ولكن أهل بيته من حرم عليه الصّدقة بعده. قال: ومن هم؟

قال: هم آل علي وآل جعفر وآل عقيل وآل عباس. قال: أكلّ هؤلاء حرم عليهم الصدقة؟ قال: نعم. أخرجه مسلم.

وعند أحمد معناه من حديث أبي سعيد ولفظه:

إنه صلّى الله عليه [وآله] وسلّم قال: إني أوشك أن أدعى فأجيب، وإني تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي، كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض، وعترتي أهل بيتي، وإنّ اللّطيف الخبير أخبرني أنهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض، فانظروا فيما تخلفوني فيهما.

وعن عبد العزيز بسنده إلى النبي صلّى الله عليه [وآله] وسلّم قال:

أنا وأهل بيتي شجرة في الجنة، وأغصانها في الدنيا، فمن تمسّك بنا اتخذ إلى ربّه سبيلاً. أخرجه أبو سعد في شرف النبوة»[1].

---

(١) ذخائر العقبى: ١٦.

تنبيهات

١ ـ حديث التمسّك بالكتاب والعترة في خطبة الغدير:

إنّه قد تبيّن ممّا ذكرنا أنّ الذي قاله رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم في خطبته ـ يوم خطب بماءٍ يدعى خمّاً بين مكّة والمدينة ـ هو حديث التمسّك بالكتاب والعترة... وقد نصّ على هذا غير واحدٍ من الحفّاظ أيضاً، ولنكتفِ بكلام الحافظ ابن كثير الدمشقي حيث قال:

«قد ثبت في الصحيح أن رسول الله صلّى الله عليه [وآله] وسلّم قال في خطبته بغدير خم: إني تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي، وانهما لن يفترقا حتى يردا عليَّ الحوض»[1].

(١) تفسير القرآن العظيم لابن كثير ٦ / ١٩٩.

٢ ـ حديث التمسّك بالثقلين وحديث من كنت مولاه:

إنّه جاء في بعض ألفاظ خطبة الغدير حديث التمسّك بالكتاب والعترة وحديث «من كنت مولاه فعلي مولاه» معاً... ومن الرواة:

محمد بن جرير الطبري.

وابن أبي عاصم.

والمحاملي.

رواه عنهم علي المتقي الهندي، ونصّ على أن المحاملي[1] صحّحه، وقد تقدّم نصّه.

ورواه الحاكم النيسابوري بثلاثة طرقٍ عن أبي عوانة عن الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت عن أبي الطفيل عن زيد بن أرقم...» ثم قال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه بطوله».

وقد وافقه الحافظ الذهبي على تصحيحه على شرطهما في (تلخيصه).

فكان هذا الحديث عن زيد بن أرقم شارحاً لما أخرجه مسلم عنه، من خبر خطبته صلّى الله عليه وآله وسلّم بغدير خم....

---

(١) أبو عبدالله الحسين بن إسماعيل الضبّي البغدادي ـ المتوفى سنة ٣٣٠ ـ تجد ترجمته في: تاريخ بغداد ٨ / ١٩، الكامل في التاريخ ٨ / ١٣٩، العبر ٢ / ٢٢٢ تذكرة الحفاظ ٣ / ٨٢٤، طبقات الحفاظ: ٣٤٣ وغيرها.

وقد تقدّم نصّ الحديث في الكتاب.

ورواه النسائي في سننه، وعنه الحافظ ابن كثير ثم قال: «قال شيخنا أبو عبدالله الذهبي: وهذا حديث صحيح» وهذا نصّه بتمامه:

«وقد روى النسائي في سننه عن محمد بن المثنى عن يحيى بن حماد عن أبي معاوية عن الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت عن أبي الطفيل عن زيد بن أرقم قال: لمّا رجع رسول الله من حجة الوداع ونزل غدير خم، أمر بدوحاتٍ فقممن ثم قال: كأني قد دعيت فأجبت، إني قد تركت فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي أهل بيتي، فانظروا كيف تخلفوني فيهما، فإنهما لن يفترقا حتى يردا عليَّ الحوض، ثم قال: الله مولاي وأنا ولي كلّ مؤمن، ثم أخذ بيد علي فقال: من كنت مولاه فهذا وليّه، اللّهم وال من والاه وعاد من عاداه. فقلت لزيد: سمعته من رسول الله؟ فقال: ما كان في الدوحات أحد إلّا رآه بعينيه وسمعه بأذنيه.

تفرّد به النسائي من هذا الوجه.

قال شيخنا أبو عبدالله الذهبي: وهذا حديث صحيح»[١].

---

(١) تاريخ ابن كثير = البداية والنهاية ٥ / ٢٠٦.

٣ ـ علي المصداق الأوّل للعترة في الحديث:

ومن ذلك يفهم المراد من قوله صلّىٰ اللّٰه عليه وآله وسلّم: «وعترتي أهل بيتي»، وهذا ما نصّ عليه علماء القوم أيضاً:

قال ابن حجر المكي: «وفي أحاديث الحثّ على التمسّك بأهل البيت إشارة إلىٰ عدم انقطاع متأهّل منهم للتمسّك به إلى يوم القيامة....

ثم أحق من يتمسّك به منهم إمامهم وعالمهم علي بن أبي طالب ـ كرّم اللّٰه وجهه ـ لما قدّمناه من مزيد علمه ودقائق مستنبطاته. ولذلك خصّه صلّىٰ اللّٰه عليه [وآله] وسلّم بما مرّ يوم غدير خم»[١].

٤ ـ دلالة الحديث على وجود المستأهل من العترة إلى يوم القيامة:

ومنه يفهم وجود من يكون أهلاً للتمسّك به من العترة الطّاهرة في كلّ زمانٍ إلى يوم القيامة... وهذا أيضاً ممّا نصّ عليه غير واحد:

قال ابن حجر المكي: «وفي أحاديث الحثّ على التمسّك بأهل البيت إشارة إلى عدم انقطاع مستأهل منهم للتمسّك به إلى يوم القيامة، كما أن الكتاب العزيز كذلك، ولهذا كانوا أماناً لأهل الأرض كما سيأتي، ويشهد لذلك الخبر السابق: في كلّ خلف من أمتي عدول

(١) الصواعق المحرقة: ٩٠.

من أهل بيتي»[١].

وقال الحافظ الشريف السمهودي في تنبيهات حديث الثقلين:

«ثالثها: إن ذلك يفهم وجود من يكون أهلاً للتمسّك به من أهل البيت والعترة الطاهرة في كلّ زمانٍ وجدوا فيه إلى قيام الساعة، حتى يتوجّه الحثّ المذكور إلى التمسّك به، كما أن الكتاب العزيز كذلك ـ ولهذا كانوا ـ كما سيأتي ـ أماناً لأهل الأرض فإذا ذهبوا ذهب أهل الأرض»[٢].

وكذا قال المنّاوي بشرح الجامع الصغير ٣ / ١٥.

والزرقاني المالكي بشرح المواهب اللدنية ٧ / ٨.

ونقلا كلام الشريف السمهودي الحافظ المذكور....

٥ ـ دلالة الحديث على إمامة الأئمة من العترة:

وإذ قد عرفت «فقه حديث الثقلين» على ضوء كلمات علماء أهل السنّة المحققين، بعد الوقوف على كثيرٍ من أسانيده وألفاظه... تتمكّن بكلّ سهولةٍ أن تعرف الذين جعلهم الله ورسوله قائمين مقام الرّسول صلّى الله عليه وآله وسلّم من بعده، في إدارة شئون المسلمين وتدبير

---

(١) الصواعق المحرقة: ٩٠.

(٢) جواهر العقدين: ٢٤٤.

أمورهم، وتعليمهم الكتاب والحكمة، وتزكيتهم وإرشادهم... إلى غير ذلك من وظائف النبوّة....

وإنّ القيام بذلك لا يليق إلّا لمن كان طاهراً مطهّراً من جميع أنواع الرّجس، وقد عرفت أنّ المراد من «عترتي أهل بيتي» هم: «أصحاب الكساء الذين أذهب اللّٰه عنهم الرّجس وطهّرهم تطهيراً».

وإلّا لمن كان أعلم الناس بالكتاب وأعرفهم بحقائق الدين... ولا ريب في أن «أهل بيته» كذلك، ومن هنا فقد ورد التصريح بذلك في بعض ألفاظ حديث الثقلين، كاللفظ المتقدّم نقله عن الحافظ الطّبراني في (المعجم الكبير) المشتمل على قوله صلّى اللّٰه عليه وآله وسلّم: «فلا تقدّموهما فتهلكوا، ولا تقصّروا عنهما فتهلكوا، ولا تعلّموهم فإنهم أعلم منكم»[(١)].

وقال الشريف الحافظ السمهودي: «الذين وقع الحثّ على التمسّك بهم من أهل البيت النبوي والعترة الطاهرة هم العلماء بكتاب اللّٰه عزّوجل، إذ لا يحثّ صلّى اللّٰه عليه [وآله] وسلّم على التمسّك بغيرهم، وهم الذين لا يقع بينهم وبين الكتاب افتراق حتى يردا الحوض، ولهذا قال: لا تقدّموهما فتهلكوا، ولا تقصّروا عنهما فتهلكوا،

---

(١) أنظر الحديث في الكتاب.

ولا تعلّموهم فإنهم أعلم منكم»[١].

وقال الشيخ القاري في شرح المشكاة: «وأقول: الأظهر هو أنّ أهل البيت غالباً يكونون أعرف بصاحب البيت وأحواله، فالمراد بهم أهل العلم منهم، المطّلعون على سيرته، الواقفون على طريقته، العارفون بحكمه وحكمته، وبهذا يصلح أن يكونوا عدلاً لكتاب الله سبحانه، كما قال: ﴿وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾»[٢].

ولقد نصّ نظام الدين النيسابوري في (تفسيره) على ضوء حديث الثقلين على كون «عترته» صلّى الله عليه وآله وسلّم «ورثته، يقومون مقامه» وهذه عبارته بتفسير قوله تعالى: ﴿وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنتُمْ تُتْلَى عَلَيْكُمْ آيَاتُ اللَّهِ وَفِيكُمْ رَسُولُهُ﴾ قال:

«وكيف تكفرون، استفهام بطريق الإنكار والتعجّب. والمعنى: من أين يتطرّق إليكم الكفر والحال أن آيات الله تتلى عليكم على لسان الرسول صلّى الله عليه [وآله] وسلّم غضّةً في كلّ واقعة، وبين أظهركم رسول الله يبيّن لكم كلّ شبهة ويزيح عنكم كلّ علّة...

أمّا الكتاب، فإنه باقٍ على وجه الدهر.

---

(١) جواهر العقدين: ٢٤٣.

(٢) المرقاة في شرح المشكاة ٥ / ٦٠٠.

وأمّا النبيّ صلّى الله عليه [وآله] وسلّم، فإنه وإن كان مضى إلى رحمة الله في الظاهر، ولكنّ نور سرّه باقٍ بين المؤمنين، فكأنه باق، على أنّ عترته صلّى الله عليه [وآله] وسلّم ورثته يقومون مقامه بحسب الظاهر أيضاً، ولهذا قال: إني تارك فيكم الثقلين...»[١].

(١) غرائب القرآن ورغائب الفرقان ١ / ٣٤٧.

مع الدكتور السالوس

في

فقه حديث الثقلين

كلامه في «الفصل الثاني: فقه الحديث»

و«الدكتور» لم يذكر في (فقه الحديث) إلّا أنّ ما صحّ عن زيد بن أرقم يدلّ على وجوب رعاية حقوق أهل بيت الرسول صلّى الله عليه [وآله] وسلّم. (قال): وتعرّضت للحديث عن المراد بأهل البيت.

أقول:

ليس الصحيح بمنحصرٍ فيما روي عن زيد بن أرقم... وليس ما صحّ عن زيد بن أرقم بمنحصر بما جاء في «صحيح مسلم»، فقد صحّ عنه هذا الحديث بألفاظٍ أخرى، وهي ـ مضافاً إلى صحّتها ـ موضّحة للمراد من اللّفظ المخرج في صحيح مسلم، على أنّ الذي في صحيح مسلم بوحده كاف في الدلالة على المقصود.

وقد بيّنا كلّ ذلك....

قال:

«ويبقى هنا فقه الحديث الذي بيّنت ضعف طرقه، والضعيف ليس بحجّة، ولكن ما دمنا وجدنا من صحّحه فلنبحث في فقهه لو فرضنا صحته».

أقول:

قد بيّنا صحّة ما ادّعى ضعفه، على أن ثمة طرقاً صحيحة لم يتعرض لها عمداً أو جهلاً... وليس الأمر كما ذكر من «وجدنا من صحّحه» بل الواقع: لم نجد ولا يوجد من ضعّفه إلّا ابن الجوزي الذي ردّ عليه الكلّ... على أنّ في اعترافه بأنه «وجدنا من صحّحه» كفاية.

قال:

«قال العلّامة المناوي في فيض القدير ٣ / ١٤: إن ائتمرتم بأوامر كتابه وانتهيتم بنواهيه....

ثم قال ٣ / ١٥: لن يفترقا، أي الكتاب والعترة، أي يستمران متلازمين حتى يردا على الحوض...».

أقول:

فأورد عبارات عن العلّامة المناوي في كتابه المذكور، وفيها بعض كلمات الشريف السمهودي... ومنه يعلم قبوله لما يقول... وقد أوردنا نحن عنه وعن غيره العبارات الوافية الشافية في فقه حديث الثقلين

ومدلوله ومفاده....

وهو ـ وإن اقتصر على هذا الكلام من المناوي فلم ينقل عنه الكلمات الأخرى، كما لم ينقل كلمات الشرّاح غيره ـ قد عجز عن الجواب عمّا ذكر، فالتجأ إلى كلام لابن تيميّة، فذكر بعده بلا فاصل:

«وقال ابن تيمية بعد أن بيّن أنّ الحديث ضعيف لا يصح: وقد أجاب عنه طائفة بما يدلّ على أن أهل بيته كلّهم لا يجتمعون على ضلالة. قالوا: ونحن نقول بذلك، كما ذكر ذلك القاضي أبو يعلي وغيره».

وقال أيضاً: «إجماع الأمة حجة بالكتاب والسنة والإجماع، والعترة بعض الأمة، فيلزم من ثبوت إجماع الأمة إجماع العترة».

أقول:

هذا كلام «الدكتور» وهذا «فقهه»! وأيّ علاقةٍ لهذا بفقه حديث الثقلين؟

ثم ذكر «الدكتور» أموراً هي في الحقيقة اعتراف بالحق!

قال:

«١ ـ يجب ألّا يغيب عن الذهن المراد بأهل البيت، فكثير من الفرق التي رزىء بها الإسلام والمسلمون ادّعت أنها هي التابعة لأهل البيت.

٢ ـ أهل البيت الأطهار لا يجتمعون على ضلالة، تلك حقيقة واقعة، ونلحظ هنا أنهم في تاريخ الإسلام لم يجتمعوا على شيء يخالف

اجماع باقي الأمة، فالأخذ بإجماعهم أخذ بإجماع الأمة كما أشار ابن تيمية.

٣ ـ إذا نظرنا إلى أهل البيت كأفرادٍ يتأسّىٰ بهم، فمن يتأسّىٰ به منهم ونتمسّك بسيرته، لابدّ أن يكون متمسّكاً بالكتاب والسنّة، فإن خالفهما فليس بمستحق أن يكون من أهل البيت. وكلّ إنسان يؤخذ بقوله ويرد إلّا رسول الله صلّىٰ الله عليه [وآله] وسلّم. ولذلك فعند الخلاف نطبّق قول الله تعالى: ﴿فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ﴾(١).

٤ ـ لو كان ما ذكره الشريف من الفقه بلازم للحديث لكان في هذا ما يكفي لرفض المتن، فالأيام أثبتت بطلانه، وإلّا فمن الذي نؤمر باتّباعه في عصرنا هذا على سبيل المثال؟

أبإحدى الفرق التي تنتسب لآل البيت؟ أم بجميع الفرق، وكلّ فرقة ترى ضلال غيرها أو كفره؟ أم بنسل آل البيت من غير الفرق؟

فكيف إذن نؤمر بالتمسّك بمن لا نعرف؟

٥ ـ فرق كبير بين التذكير بأهل البيت والتمسّك بهم، فالعطف على الصغير ورعاية اليتيم والأخذ بيد الجاهل، غير الأخذ من العالم العابد العامل بكتاب الله تعالىٰ وسنة رسوله صلّىٰ الله عليه [وآله] وسلّم».

(١) سورة النساء: الآية ٥٩.

أقول:

هذا غاية «فقه» الدكتور....

ونحن نقول:

١ ـ هذا الحديث أحد الأدلّة على «المراد بأهل البيت»، وقد ذكرنا كيفية دلالته على ضوء كلمات شرّاحه من العلماء والحفّاظ الأعلام: كالمناوي، والقاري، والخفاجي، والسمهودي، والسخاوي، والمحدّث الدّهلوي، والزّرقاني المالكي.. وغيرهم.

٢ ـ وأهل البيت لا يجتمعون على ضلالة، وحتى الواحد منهم ـ الذين قرنهم بالكتاب ـ لا يخالف الكتاب فضلاً عن أن يجتمعوا على مخالفته، فهم أقران الكتاب، ومن خالفهم كان على ضلالة، وكلّ إجماع لم يدخلوا فيه فهو ضلالة....

أمّا إجماعهم فحجّة، وهم لا يجتمعون على ضلالة كما اعترف «الدكتور»، ولا شك في أنّهم أجمعوا على ما أفاده حديث الثقلين من أنّ عليّاً هو خليفة الرّسول والإمام من بعده بلا فصل....

٣ ـ وهم كما أفاد حديث الثقلين ـ وغيره من الأحاديث الصحيحة ـ أفراد يتأسّى بهم ويتمسّك، والرّسول لا يأمر بالتمسّك بمن خالف الكتاب والسنة ولو مرّةً واحدة....

٤ ـ وهم ـ كما أفاد الحديث ـ لا يفارقون الكتاب في زمنٍ من

الأزمنة، ففي كلّ عصرٍ يوجد الكتاب ويوجد من يكون أهلاً للتمسّك به منهم... وهذا العصر أيضاً كسائر العصور، وعلى كلّ مسلمٍ يريد العمل بما قاله اللّه ورسوله ـ صلّى اللّه عليه وآله وسلّم ـ أن يعرف من يريد التمسّك به، وقد قال رسول اللّه ـ وفي الحديث المتفق عليه بين المسلمين ـ: «من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتةً جاهلية»[١].

٥ ـ وقد دلّ هذا الحديث على وجوب التمسّك بالعترة كوجوب التمسّك بالكتاب بلا فرق....

ومن المناسب أن نورد هنا كلام العلّامة الاستاذ توفيق أبي علم في (فقه الحديث) فإنّه قال بعد الحديث:

«وقد يكون هذا صريحاً في خروج النساء من أهل البيت، واختصاصه بعشيرته وعصبته، وهو رأينا الذي انتهينا إليه في ختام هذا البحث. واللّه أعلم.

وحديث الثقلين من أوثق الأحاديث النبوية وأكثرها ذيوعاً، وقد اهتم العلماء به اهتماماً بالغاً. لأنه يحمل جانباً مهمّاً من جوانب العقيدة الإسلامية، كما أنه من أظهر الأدلّة التي تستند إليها الشيعة في حصر الإمامة في أهل البيت، وفي عصمتهم من الأخطاء والأهواء. لأنّ النبي

---

(١) هو بهذا اللفظ في عدّةٍ من المصادر، منها: شرح المقاصد ٥ / ٢٣٩ وله ألفاظ أُخرى في المسند ٤ / ٩٦، سنن البيهقي ٨/ ١٥٦ وغيرهما.

صلّى الله عليه [وآله] وسلّم قرنهم بكتاب اللّه العزيز الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه. فلا يفترق أحدهما عن الآخر، ومن الطبيعي أن صدور أيّة مخالفة لأحكام الدين تعتبر افتراقاً عن الكتاب العزيز، وقد صرّح النبي بعدم افتراقهما حتى يردا على الحوض، فدلالته على العصمة ظاهرة جليّة.

وقد كرّر النبي هذا الحديث في مواقف كثيرة، لأنه يهدف إلى صيانة الأمة، والمحافظة على استقامتها وعدم انحرافها في المجالات العقائدية وغيرها، إن تمسّكت بأهل البيت ولم تتقدم عليهم ولم تتأخر عنهم. ولو كان الخطأ يقع منهم لما صحّ الأمر بالتمسّك بهم، الذي هو عبارة عن جعل أقوالهم وأفعالهم حجة.

وفي أن المتمسّك بهم لا يضل كما لا يضلّ المتمسّك بالقرآن. ولو وقع منهم الذنب أو الخطأ لكان المتمسّك بهم يضلّ.

وإن في اتباعهم الهدى والنور كما في القرآن، ولو لم يكونوا معصومين لكان في اتباعهم الضلال.

وفي أنهم حبل ممدود من السماء إلى الأرض كالقرآن، وهو كناية عن أنهم واسطة بين اللّه تعالى وبين خلقه، وأن أقوالهم عن اللّه تعالى، ولو لم يكونوا معصومين لم يكونوا كذلك.

وفي أنّهم لن يفارقوا القرآن ولن يفارقهم مدّة عمر الدنيا، ولو

أخطأوا أو أذنبوا لفارقوا القرآن وفارقهم، وفي عدم جواز مفارقتهم بتقدم عليهم بجعل نفسه إماماً لهم أو تقصير عنهم وائتمام بغيرهم، كما لا يجوز التقدم على القرآن بالافتاء بغير ما فيه، أو التقصير عنه باتّباع أقوال مخالفيه.

وفي عدم جواز تعليمهم وردّ أقوالهم، ولو كانوا يجهلون شيئاً لوجب تعليمهم ولم ينه عن ردّ قولهم.

وقد دلّت هذه الأحاديث أيضاً على أنّ منهم من هذه صفته في كلّ عصر وزمان، بدليل قوله صلّى الله عليه [وآله] وسلّم: وإنّهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض، وإنّ اللطيف الخبير أخبره بذلك. وورود الحوض كناية عن انقضاء عمر الدنيا، فلو خلا زمان من أحدهما لم يصدق أنهما لن يفترقا حتى يردا على الحوض.

ويتخذ أنصار أن أهل البيت هم الأئمة الاثنا عشر وأمّهم الزهراء هذا الحديث، ليرجحوا رأيهم قائلين إنه لا يمكن أن يراد بأهل البيت جميع بني هاشم، بل هو من العام المخصوص بمن ثبت اختصاصهم بالفضل والعلم والزهد والعفة والنزاهة من أئمة أهل البيت الطاهرين، وهم الأئمة الاثنا عشر، وأمّهم الزهراء البتول. ويدلّلون على ذلك بالإجماع على عدم عصمة من عداهم»[1].

---

(١) أهل البيت: ٧٧ ـ ٨٠.

خلاصة البحث:

وخلاصة البحث: أنّا لا نقول في (فقه الحديث) إلّا بما قاله علماء القوم أنفسهم في شروحهم، وقد قرأت كلماتهم، وتلك كتبهم موجودة متوفّرة...

إنّ هذا الحديث يدلّ دلالة صريحة على إمامة (العترة أهل البيت) وخلافتهم بعد رسول اللّٰه صلّىٰ اللّٰه عليه وآله وسلّم، وأن على الأمّة أن تتمسّك بهم وتتعلّم منهم وترجع إليهم ولا تتقدّم عليهم....

أمّا ما وقع بعد رسول اللّٰه صلّىٰ اللّٰه عليه وآله وسلّم... فذاك أمر آخر... وعلى علماء الأمّة أن يذكروا الدليل عليه والمبرّر له... لتكون الأمة على بصيرةٍ من أمرها، وليكون عذراً لها عند ما يردون على الرسول «الحوض» فيسألهم: «كيف خلفتموني فيهما»!!

كلامه في ختام القول:

يقول «الدكتور»:

«وفي ختام القول عن فقه الحديث أذكر هنا ما ذهب اليه بعض المسلمين من أن الحديث يدل على إمامة أفرادٍ معيّنين من أهل البيت، تجب طاعتهم والأخذ عنهم، وأنّ أول هؤلاء عليٍ بن أبي طالب رضي اللّٰه تعالىٰ عنه، وأنّه هو وصي رسول اللّٰه صلّىٰ اللّٰه عليه [وآله] وسلّم.

وهذا القول جدّ خطير، فإنه يؤدي إلى اتّهام الصحابة الكرام، خير أمّة أخرجت للناس، بأنهم خالفوا وصيّة رسول اللّه صلّىٰ اللّه عليه [وآله] وسلّم، وإلى عدم شرعيّة خلافة الخلفاء الراشدين الثلاثة ـ رضي اللّٰه تعالى عنهم ـ وإلى هدم أركان رئيسة في الإسلام.

غير أننا هنا لا نحب أن نخوض في هذا الموضوع، فالبحث لا يتّسع لمثله، وإنما نقول في فقه هذا الحديث بأنّ ما ذهب إليه هؤلاء القوم مردود مرفوض، لأن الحديث ليس بصحيح ولا صريح، ومعارض بالصحيح والصريح.

ومن الأحاديث الصريحة الصحيحة ما يأتي».

ثم ذكر أحاديث عن البخاري ومسلم ومسند أحمد.

أقول:

أوّلاً: «بعض المسلمين» يعتقدون بإمامة أفراد معيّنين من أهل البيت عليهم السلام، أوّلهم: علي بن أبي طالب، وآخرهم: المهدي، و «حديث الثقلين» أحد أدلّتهم على ما ذهبوا إليه وقالوا به....

وثانياً: القول بأنّ الحديث يدلّ على إمامة هؤلاء الأفراد ووجوب إطاعتهم والأخذ عنهم... لا يختص بـ«بعض المسلمين»، بل كلّ من يتأمّل في (فقه الحديث) قائل بهذا القول....

وثالثاً: «حديث الثقلين» هو وصيّة رسول اللّه صلّىٰ اللّه عليه وآله

وسلّم لأمّته، وقد نصَّ على هذا المعنى غير واحدٍ من كبار العلماء، وعلى الأمّة جمعاء العمل بهذه الوصيّة بلا ريب وإنّهم مسئولون عنها.

رابعاً: هذا القول يؤدّي إلى اتهام بعض الصّحابة... هذا صحيح... ولكنّ «الدكتور» قال: «وكلّ إنسان يؤخذ من قوله ويرد إلّا رسول اللّٰه...».

خامساً: هذا القول يؤدي إلى عدم شرعيّة خلافة الخلفاء الراشدين الثلاثة... هذا صحيح... ولكن هل يرى «الدكتور» كونهم من (أهل البيت) الذين أمر النبي في حقّهم في هذا الحديث ونحوه بما أمر حتى تكون خلافتهم شرعيّة؟

إذا كان عدم شرعيّة خلافة الثلاثة هو المدلول الواضح لهذا الحديث وغيره من الأحاديث المعتبرة، فما ذنب أصحاب هذا القول؟

النظر فيما زعم معارضته لحديث الثقلين:

سادساً: الأحاديث التي ذكرها عن البخاري ومسلم وأحمد وزعم كونها صريحة وصحيحة، لا تصلح للمعارضة لما يأتي:

١ ـ إن «بعض المسلمين» الذين يقولون بإمامة الأفراد المعيّنين، لا يرون هذه الأحاديث صحيحةً وصريحة، فلا يكونون ملزمين بقبولها حتى تتم المعارضة.

٢ ـ إنّ الحديث المتفق عليه بين المسلمين جميعهم، لا يعارض بما ورد عن بعضهم، حتى لو كان صحيحاً وصريحاً.

٣ ـ إنّ الأحاديث التي ذكرها «الدكتور» هي في الأغلب عن: عائشة وحفصة وعبدالله بن عمر... وقول هؤلاء ـ لا سيّما في مثل هذا المقام ـ غير مسموع.

٤ ـ إن كتابي البخاري ومسلم ـ وإن سمّيا بالصحيحين ـ يشتملان على أحاديث باطلة، كما لا يخفى على من راجع شروحهما. وقد تقدمت الإشارة إلى بعض تلك الاحاديث، بل «الدكتور» نفسه لا يستبعد أن يكون حديث الثقلين المخرج في (صحيح مسلم) موضوعاً!!. فكيف يستدلّ بأحاديث الكتابين، والحال هذه؟

٥ ـ إنّ (مسند أحمد) قد أصرّ «الدكتور» على عدم التزام أحمد بصحّة ما فيه، بل قد وافق على ما نقله عن ابن حجر عن أحمد أنّه يتساهل في الفضائل!!... فكيف يستدلّ بروايات أحمد ولا سيّما في الفضائل؟

٦ ـ إنّ بعض الأحاديث التي احتجّ بها من موضوعات بعض النّواصب، وقد اعترف بهذه الحقيقة بعض المحققين من أهل السنة من المتقدّمين والمعاصرين، كالدكتور أحمد محمد صبحي، الذي نقل «الدكتور» كلامه وتحامل عليه!!

٧ ـ ولأجل أن نبرهن على سقوط الأحاديث التي أوردها، وعلى عدم إنصاف «الدكتور» في بحثه، ننظر في أسانيد عدّةٍ منها، ونشير إلى

مواضع الضّعف فيها باختصار.

والذي يهمّنا منها:

أ ـ ما دلّ على أنّ عليّاً عليه السلام لم يعيّن أحداً لخلافته، وهو روايتان نقلهما عن أحمد فقال: «وروى أحمد بسندٍ صحيح عن الإمام علي رضي اللّه عنه أنه قال: لتخضبنّ هذه من هذا...

وفي روايةٍ بسندٍ آخر: أنّ الإمام قال: والذي فلق الحبّة وبرأ النسمة لتخضبنّ هذه من هذه...».

نقلهما عن أحمد وأضاف: «وبالحاشية بيان الشيخ شاكر لصحّة الإسناد».

أقول:

لم يذكر سندي الحديثين، ونصّ على صحة الأوّل، وأشار إلى تصحيح الشيخ شاكر، ولم يوضّح هل الشيخ يصحّح كلا الحديثين أو الأوّل فقط؟ ولم يصرّح برأيه هو في سند الثاني منهما؟ ولا ندري هل تحقّق هو بنفسه صحّة ما صحّح أو قلّد الشّيخ؟

لكنه تكلّم في الكتاب مع الشيخ شاكر الذي صحح سند حديث الثقلين، وكأنّه أعلم منه وأفهم! (أنظر ص ٢٢ ـ ٢٣) كما تكلّم مع الشيخ الآخر ـ وهو الألباني ـ الذي صحّح حديث الثقلين وكأنّه أعلم منه وأفهم! (انظر ص ٢٥ ـ ٢٦).

إذن، لا يقصد «الدكتور» هنا من ذكر تصحيح الشيخ شاكر جعل المطلب على عهدة ذاك الشّيخ، فلماذا ذكر هذا؟

لعلّ السبب في ذلك: علمه بأن كلا الحديثين عن «عبداللّه بن سبع»، وهذا الرّجل لم يرو في الكتب الستّة عنه ولا رواية واحدة!! وأنّ في طريق كلا الخبرين هو «الأعمش»، وهذا الرجل من رواة حديث الثقلين، وقد طعن فيه «الدكتور» من قبل!!

ب ـ ما دلَّ على أنّ اللّه سبحانه أبى والمؤمنون إلّا أبا بكر. قال «الدكتور»: «أخرج أحمد في مسنده هذا الحديث بسندٍ صحيح كسند مسلم، وبسندين آخرين».

أقول:

وهنا لم يذكر شيئاً عن الشيخ شاكر، وسكت عن تصحيح السندين الآخرين بصراحة!!

وعندما نراجع مسند أحمد نرى السند الأوّل (ج ٦ ص ٧):

«ثنا عبدالرحمن بن أبي بكر القرشي، عن ابن أبي مليكة، عن عائشة».

والسند الثاني (ج ٦ ص ١٠٦):

«ثنا مؤمّل قال ثنا نافع يعني مولى ابن عمر، ثنا ابن أبي مليكة، عن عائشة».

والسند الثالث (ج ٦ / ١٤٤):

«ثنا يزيد أنا ابراهيم بن سعد، عن صالح بن كيسان، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة».

فهذه أسانيد هذا الحديث الذي جعل فضيلةً لأبي بكر ودليلاً على إمامته، لكنّها تنتهي كلّها إلى عائشة، فهي تروي هذا في حقّ أبيها!! وهي صاحبة المواقف المشهورة من علي أمير المؤمنين!

ثم انظر إلى من يرويه عنها!

فالراوي عنها في السّندين الأوّل والثاني هو: «ابن أبي مليكة التيّمي» من عشيرة أبي بكر وهو من مناوئي علي، وكان قاضي عبدالله بن الزبير في مكّة ومؤذنه.

والراوي عنها في السند الثالث هو «عروة بن الزبير» وهو من أشهر المنحرفين عن علي، ومن أكبر مشيّدي سلطان بني أميّة....

والراوي عن «ابن أبي مليكة» في الأوّل هو «عبد الرحمن بن أبي بكر» وهو ابن أخيه... قال ابن معين: وقال النسائي: ليس بثقة، قال أحمد: منكر الحديث، وكذا نقل العقيلي عن البخاري، وقال ابن سعد: له أحاديث ضعيفة، وقال ابن عدي: لا يتابع في حديثه وقال ابن خراش: ضعيف الحديث ليس بشيء، وقال البزار: ليّن الحديث، وقال

ابن حبان: ينفرد عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات[١].

والرّاوي عنه في الثاني بواسطة نافع هو «مؤمّل بن إسماعيل» وهو مولى آل الخطّاب! قال البخاري: منكر الحديث. وقال جماعة: كان كثير الغلط، ونصّ غير واحدٍ على أنه يجب على أهل العلم أن يقفوا عن حديثه، فإنه يروي المناكير عن ثقات شيوخه، وهذا أشدّ، فلو كانت هذه المناكير عن الضّعفاء لكنّا نجعل له عذراً[٢].

والراوي عن «عروة» في الثالث هو «الزهري» وهو من أشهر المبغضين لعلي والمشيدين لحكومة بني أميّة... كما لا يخفى على من راجع أحواله.

---

(١) تهذيب التهذيب ٦ / ١٣٢.

(٢) تهذيب التهذيب ١٠ / ٣٤٠.

كلمة الختام

هذا تمام الكلام على ما ذكره «الدكتور» تحت عنوان (فقه الحديث).

وختاماً أطرح سؤالاً أرجو من القراء الكرام أن يطالبوا «الدكتور» بالجواب عنه، وهو:

إنه لو لم يكن هذا الحديث دالّاً على وجوب إطاعة أفرادٍ معيّنين من أهل البيت، الأمر الذي اعترف به كبار علماء قومك كما رأيت، فلماذا أتعبت نفسك ـ وساعدك غيرك ـ في ردّه، مع تحريفٍ لكلام هذا وذاك! وكتمٍ لحديثٍ وإنكارٍ لآخر، وجرحٍ لمن لا يجوز جرحه من الرّجال، وتقليدٍ لمن لا يجوز تقليده؟!

والله أسأل أن يوفّقنا جميعاً لأن نعرف الحق ونكون من أهله ونعمل من أجله، وأن يعيذها من شر الشّيطان وأن نكون من خيله ورجله، وأن يجعلنا فيمن يراقبه في كتابته وفعله وقوله، فيبيّض وجهه إذا نشرت صحيفة عمله، بجاه سيّدنا وحبيبنا محمد وآله.

المحتويات

الباب الأوّل

تواتر حديث الثقلين

مع الدكتور السالوس

في سند حديث الثقلين

الباب الثاني

فقه حديث الثقلين

مع الدكتور السالوس

في فقه حديث الثقلين